

عاشية لشرح فضله على محقق
ابن الحاج المأثور رحمه الله تعالى

جليلة احوالكم وادبكم
الملك المكرم محمد بن محمد
عن صاحبكم المكرم



بسم الله الرحمن الرحيم والاعتماد بكرة العليم
 الحمد الذي شرع الاحكام وربها بدلائل كلية وعلى تفصيلية للاحكام وانما معالم الدين بانوار كتاب الجفر واشك
 رياضها بانوار القياس والاثار والصلوة على رسول المسجل من سلاله عدنان وعلى آله وصحبه اهل الرحمة والرفق
 فان شرح المختصر في علم الاصول الذي اعتنى بتصنيفه استدام مولانا العلامة موضع معالم الدين بزوايا المنقول
 والمعقول ومن ثمة قلاب الشرح بجواهر الفروع والاصول عقد الحج والدين عبد الرحمن بن الايجي قدس الله روحه العزيز
 واؤثره من قالب الكمال والبسة حلة الجمال واستخره رواع الفاظ فائقة في احكامها وقايح معاني رائعة مطامح
 انظار الفضلاء الاذكياء ومطامح افكار العلماء الاذكياء يتناثر على حبات الفؤاد ويتعاثر على لمحة اناسي ارباب الرشد ويتناثر
 عليه الكباش ويتناضل فيه الكباش وين غنه خطي الحيا والعالوي وسقط عليه اعناق العقاق المذاكي ولا يتم قلبه
 الا لمن كان له قريحة صحيحة وسليقة سليمة وظفر بالانقياد للحق الصافي والنفذ الى ذلك كله انصافه وطال عونه
 على المسامحة من يدى النمل من الفحل الاباسر ودام وقوفه على المناقشة مع المحققين اكل حظا من مهرة عالم الاصول
 لاقتناصه وذلك كونه طامحا بغريب تدقيقات وبرايع تحقيقات قلما رعت سمع سمع او خطرت بروع بارع فقلت
 عنها شروح مهرة المتقنين وتفاعدا عن ادراكها فنوم طلبة المتقنين ففما اذا رعت سمع سمع من لا يصادف فهمه و
 ذوقه ولا يرى احاديث الدنيا فوقه ويستكشف ان ربال غيرة ان يورطه في حيزه فيا بها من خمر فلا يجد لتفصيله عنها
 سبيلا الا ان يستدري كسده المنيع وهو طالة الكمال بالتشجيع او تحرق بعض الكاتم عن مواقفه ليقع ما فهم من مواقع
 عصفا الله واياكم منه فانه في عادي الاعقاب وديال وده درمن قال فان اخس النقص ان يدفع الفتى قري
 النقص عنه باسماص الافاضل وما عبر الان عن فضل نفسه عن اعتقاد الفضل في كل فضل فالصواب كما قال بعض
 الحكماء اذا انبرى لك شي لا تجد له محلا صحيحا ان تسره الى بقعة الامان ما لم يستن كد استحالته بالبرهان ومنه فخر
 لما طحت اليها عيون الطلبة وفاضت بتمتتها السنة الكملة وخطبها قلوب ذوي الاقبال وهفت مواهبها رايح الآمال
 كتبها على مواضع الشرح لتفتقر الى ايضا وليست في نوع افضاح من التقيا امن التعف واهدي للداد وادته
 الموفق الحمد الذي براد الانام حمدته على بعض الغامات العامة لعباده ثم على اخصه ببعضهم المشروعة بالوق
 رعاية لتقدم ما هو مقدم بالذات وقدم في الآلة هو اقوي في العموم كما قدم في الثاني ما هو اقوي في الخصوص تنبها
 على اختلاف الاهتمام باختلاف المقام وراعي فيه ترقيا لطيفا خاسبا لما في الوجود بما راعى فيها براعة الاستدلال وذلك لان
 المراد براد الانام خلقهم ويجادهم وهو نعم جميع الازاد الموجودين لان مقدم على اوصافه انية الوجود وتجوم الاكرام
 لهم ما اعطى العقلاء منهم من العقل الذي به طبعوا التكليف الشرعي وبهذا فسر قوله ولقد كنا نجي آدم وحيه اياما الى ان
 طلع الخصال في العموم كما سجد والى ان الله الحكيم متناول لنبات آدم ايضا كذا الحق عندنا ان تناوله ليس على الجاز عند طائفة من
 على الحقيقة التعريف وتجوم الدعوة لهم الى دار السلام شرع الاحكام واموال التي يرى من العقل بسلك طريق الايمان والعمل الصالح
 الموصل الى الجنة ونعيمهم من جوارهم الى طريق الكفر والمعصية الموصل الى الجحيم اعادنا الله في منه كما قال في دانه يدعوا الى ار
 السلام الى كل احد من العقلاء القادرين فان جذف مفعول يدعوا ظاهرا كما سجد في حقيقة لا اكل ومجمل لا طلاقا وفيه رة لا
 ان الى اربابا يحلف بالفروع والى ان العبد يكون في الخطاب العام كالاحرار وكذا النساء ويختص في ايات الانعام ما يخص الجند
 به من اقدارهم على استنباط الاحكام من مظاهره ويختص بالتوفيق لذين الاكلام ما يخص علوم المسلمين به من هدايتهم الى صراط مستقيم كما قال
 ويمد يمينه الى صراط مستقيم والصلوة والسلام ايتى شرع الاحكام والادارة على استنباطها في تحدياته لانهما
 نعمتان منه داني ادتها من المنهج عليها والختلف فيها بين الائمة الاربعة في الصلوة على رسول الله تنبها على اعفا
 مأخوذة من السمع لا العقل فتؤله بآبهر المجزات واظهر الدلائل اشارة الى الكتاب لانه اغلب المجزات

نافي العموم

الاحكام

المجزات واظهر ما يكون باي احوال وجه الدرس وسائر المجزات وفي قوله اظهر الدلائل اياما انه اظهر لاي الاحكام لان كونه
 دليلا على ما لا يكون باي احوال وجه الدرس وسائر المجزات وفي قوله اظهر الدلائل اياما انه اظهر لاي الاحكام لان كونه
 واما ان طرق الاحكام ومن ادله ماخوذة من السمع لا العقل وقوله وعلى آله الطاهرين واجحاب اجتمع اشارة الى اهل الامام لان اهل الامام
 اليه يستدل به من الصحابة والائمة المختلفة في قول اهل البيت وقول الشيعة وقول الحنفية الراشدين فانه من الاجماع عند
 بعض اهل القول الصحابي او قوله فانه حجة عند بعضهم واما التباس فانه في الامة الملة او مطر الحكم لا يثبت ولد للسمع
 بيزوه بالدكر **قوله** وبعد اشار سبيلان المصنوع من تدوين السراج لاية الفتاوى ولا يكون سبيل المصالح الدينية
 والا فربيه وادع في ان افعال الدين وان لم تقل بالاعراض تابعة لمصالح العبادات فضلا واحسانا وبالميل لتفريغه وبما
 استنبطه الجهد والاعمال ما بينه العلم والبرادة بالمناظر ومن الامارات والمجالس ما بينه العلم والبرادة بالمناظر ومن الامارات والمجالس ما بينه العلم والبرادة بالمناظر
 سوا كانت احواله او تفصيله لانه في الامة التفصيلية الماخوذة من تعريف الفتاوى بالامارات والعلم بالاحكام يتوقف
 على ادله التفصيلية والافعالية كغيرها مما لا يحسن ان يتناول الامانة التفصيلية ايضا فانه لما خذ الاحكام وبالميل الى تعريف
 اصول الفتاوى ولما كانت الفتاوى متعددة في الفعل فاجاز في الغاية لا خط هذا الترتيب في اشارة والشرح الرئيسة واصلة
 ترشح الطيبة ولد ما ومن انقوده الشئ في شرح بالعروة **قوله** قواعد كبرى من اجزاء اول الفتاوى ما يتوصل الى استنباط
 الاحكام المنصب والراد بالمعومات اجماعه ما يتوقف عليه اصول الفتاوى كما بينه وما يتقدم منه **قوله** عظيم الخطر
 بحسب داء الجود الا انك بحسب غايته **قوله** الى العقول شروع الدعوى هو التباس والرواج من المنقول بان اولاد
 وصرح بعد الرجوع الى العقول على الاحكام من الحكم والظان والشرع الادلة ان شرعية **قوله** من علوم شئ في الكلام
 والاحكام والكلام اصله والاحكام فرع **قوله** فيما اهل الى اهل قال صاحب الكشاف الاملا والاملا لفتاوى قد نظروا
 الفوائد ليجل الدرر عليه اكن في علمه وقد استعمله في السراج بنبوة وامليت وفيما اهل والاملا هو الاصل لان
 الاصل عدم الزاد والمضاعف وتلحقه الاعلال **قوله** ولا اهل من قلت الشاهد اسيمة **قوله** ويختصر المختصر
 او العلم يريد ان يختصر بمجمل ان يكون عايدا الى المختصر المدلول عليه بقوله ثم اخذ قوله لا لا يكون قبله في قوله صنف مختصا
 في اصول الفتاوى لان الغرض من بيان ما يمتثل عليه هذا المختصر لا المختصر الاول المسمى بمبني السؤل والاصل في علم الاصول
 واجدل ولا باس في يخرج خطبة المختصر منه لانه ليس مقصودا بالاداس منه ومجمل ان يكون عايدا الى العلم الذي
 مواصول الفتاوى لانه علم مختص للمختصين في قوله صنف مختصا في اصول الفتاوى وعنه هذا يكون المراد بالعلم اصول
 الفتاوى في المختصر لا مطلقا جواز ان عمل عايدا في موضوعه لان الموضوعات من اجزاء العلوم والاعمال والاحكام
 الاول ارجع لما ذكره بعض الشارحين من جري العرف وتأخير حصر الشئ عن تعريفه وهذا فسر **قوله** وعندها جزا
 اير المبادي عايدا الى المختص وان كانت مشتملة على ما هو خارج من العلم انما فائدة وعجا ما هو فوه وهو ما بينه
 منه لم يبعد عن جميعه جزا من العلم لعلها لان الاسر في الاولين مكتوران بليار ما بينه منه فلا يرد ما قاله الفاضل شمس الدين
 الاصفهاني في ابطال الاحتمال من ان هذا المختص ان كان حصر الكليات في جزاياته لم يسم عود الضمير الى العلم لعدم صدق العلم
 على كل واحد من هذه الاربعة وان كان حصر الكليات اجزاء لم يمتثل لان المبادي على الوجه الذي راضه المصنف يشمل عايدا
 هو في العلم وعجا ما هو خارج عنه والركب من الباطن والظاهر لا يكون في اطلاق اللفظ جعله في العلم وله الجواز في اشارة
 اليه لوجوبه واما المختص بقوله ما بينه الكتاب اما مقصود بالاداس او لا وبانه ان عود الضمير الى العلم باعتبار ما بينه
 له بحيث منه فيه وما بينه المختص والعصا في كل واحد من الامور الاربعة فلا يمنع ان يكون حصر الظاهر في ما

ارجع الى ان يعنى كلام
 سبيل معنى معنى آخر
 كقوله اكتب فيه اجتهادى كان اعني
 على ان يفتوا فانه ضيق وهو
 السبل بالظن الذي
 حذر الله من



290

الاي

جواب

جواب

هذا وقد اودى الاستاذ ان كل علم لا يلزم تركبه من المبادي بل انما يلزم ذلك في العلوم الرياضية على ما اشار اليه ابن سينا
عنون لكه بنو له ولا بد من كل علم رياضي من شيء موضوع ومبادئ او حدود ووسائل وذلك لان الحكماء
دبتوا موضوعات العلوم الرياضية بعضها فوق بعض ويزيدوا المسائل على المبادي فيكون محولات المسائل مساوية لموضوع
العلم دون محولات المبادي وبما يري كل علم رياضي سوا في مطالبه وجعلوا كلامهم في المسائل في الامور الثلاثة من العلم والاعتبار
العلم من الركائز الاعتبارية التي انما يبينها الواضع صبيحة علم بتركيبه من المسائل فيتم كاشعنه قوله بعد هذا العلم عبارة
من مسائل متعددة يعطها جوده لكونه مبادي هذا العلم وان لم يكن جزءا بحسبه جزم انه تعليمه بعد في الغلب
على هذا الوجه يكون لغز المبادي عليه في التجربة وعلى الاول لبعض المبادي في بعض الحركات **قوله** لان المقصود استنباط
الحكماء على اصول المنهج علم التي والغرض من استنباط الاحكام الشرعية من ادلة العقلية والعلم التي يحصل
دانه واخر المقصود لطالما كان حصول غرض مقصود له ولهذا اقل ان يشيخ في الاشارات الغرض من النطق ان يكون
عند الانسان انه فان يديه تعصم من اعاده عن ان يضل في كل حصول دانه واجرايم مقصود له بالدات واو لا يحصل
وحصول مقصود له بالعرض وانما كان طالب السكينة في دفع العدم وحصول السكينة مقصود له والاداء في العدم مقصود له
ثابتا منه في الشرح على هذا حيث جعل الاستنباط مقصودا في موضوعين من هذا الفصل وعرض موضوع او جعل ما يقينه
الكتاب غير المبادي مقصودا بالدات لانه عبارة عن المعلومات التي من اجزاء وينوصل بها الى الاستنباط وير معرفة قواعد
تقسيم الاستنباط ومعرفة قواعد الرجوع ومعرفة قواعد الادلة لا انفسها قوله فلا يمكن الاستنباط الا بالرجوع الى
هذا الاستنباط المحيتر عند التعادل لانه ليس المراد بالرجوع معناه اللغوي في جعل الشيء راجعا ولا جان ومواعنه راجعا
بل ما عليه عرف القضاة في استنباط الاحكام وهو ما يكون سببا لمعناه اللغوي اعني ان لا يمان بما يتوهم على معارضة فيما
ذكره المصنف في باب الرجوع فاد اقر ما يمان من الاماين المتعارضين ما يتوهم ويعاد لها يصدق الرجوع المعرف في ان اشترى اللغوي
قوله وهو معرفة جهاته بيبه على انفس الرجوع ليس جزءا من هذا العلم ولا جزءا من معرفة قواعد جزله وهكذا فانه في
بد في الاجزاء فلا من معرفة احكامه وشرايطه ولم يعرفه لانه في الادلة **قوله** استقر على ان المراد بالاستنباط ما هو
المعارف اير الاستدلال بالبحر على الظاهر البصايا الى موضوعات خبريات اصافه على العقبة الموضوعية على كمال الان
الاربعة وان لم تصدق على شيء من الكتاب ولا العلم لكن يصدق على كل من مافضه الكتاب والتقسيم انما هو لتقسيم الكتاب
كما يصرح به في التمهيد وهذا كافي في مافضه الكلام اما مبدء او مبدء الهم او اسناد فانه مدلولات تضمنه الكلام وبر ما
لما تضمنه فاد اعلم ان المبادي لا تشمل على بحث خارج من الاقسام ويجعل ان سراد به مضاه اللغوي في لياول الاستدلال
بالاقر في الكلام على ان يكون المراد بما تضمنه جميع ما تضمنه لان كل واحد من الاقسام مدلوله تضمنه جميع ما تضمنه وهذا ان
لان يميل الى ان هذا المصير حصرا لكل اجزاء وهذا اعم المبادي من الاجزاء فليجاء غير مقصود به بالدات وجعل
العلم عبارة عن سبيله ويؤيد قوله وتيسر الاستدلال **قوله** ركب شططا ارجحوا زاعا عن اكد ما بين في الكلام ان كل مطلب لا يجرم
العقل باحد طريقه يكون في بد في الدان مثلا لا يمكن اثباته بالدليل العقلي وهذا الرد لا يجرم العقل فيه بان لا يكون
مقصودا بالدات هو المبادي فيكون تبارك الموضوع او احكامه ولا بان لا يكون محتاجا على نفس الاستنباط هو التي
عما ينطبق للاحكام من اجالا تجزير ان يكون محتاجا الى الادلة التفصيلية وموليس من وظيفة الاصول **قوله** ما يقينه الكتاب
مومع من المكتوب كان الامام معي الوهم وتباول المحقق في العلم لان المكتوب ما تعلق به الكتاب كان المقرو
ما تعلق به الفراه والمكتوب صادف على العلم لان المراد به المعلوم كما يصدق على الفرائض العلم النفساني في الموقوف والصدور

خفيه

العرض

ان كان

بشر

كأما

معرفة

بهر التيقن

والفرد

الفرد وبالا لينة المكتوب في المصاحف **قوله** ادلاد ان يتوقف عليه المقصود بالدات المراد به قواعد كلية يبين في
جمعة والادلة السبعة على الاحكام الشرعية عارضة للادلة باعتبارها لادلة في الاحكام على الاطلاق وعند القارض
او باعتبار استنباط الاحكام منها وتوقفه على غير اعم من ان يكون من جهة الشروع او من جهة الالبات لياول اكد والمباين
في هذا يكون مبادي هذا العلم ما يقينه الكتاب ولا يكون مقصودا بالدات بل يتوقف على ذلك ولا ينفص هذا
موضوعه وان لم يكن مقصودا بالدات وتوقف عليه المقصود بالدات لاسفالفند الاول وهو ما يقينه
الكتاب فيه وتبين ما دلرنا ان موضوع هذا العلم الادلة السبعة وجمعة بعض الشارحين ان موضوعه الادلة
السبعة والاجزاء والارجح لانه يثبت فيه عن القواعد لها وقد عرفت ان جميع القواعد عارضة للادلة لكن عرفت
بعضه باعتبار القارض وبعضه باعتبار الاستنباط وبعضه العلم لانه لادلة السبعة والاحكام لانه يثبت فيه عن
القوارض الاخره كما يكون الوجوب موسعا ومضيقا وعينا او كفاية الى غير ذلك وات تعلم ان مرجعه الى المبادي
يدل على الوجوب الموسع والمضيق وغيرهما ولما على الاحكام بجوار كون موضوع مبدء العلم مرصدا في الموضوع
او نوعا منه كما بين في موضوعه فان قبل القواعد الكلية المذكورة ليست كافية في استنباط الاحكام الشرعية لانه متعلم بافعال
معينة من العبادات والمعاملات والمناكحات واجبايات مفتقر الى العلم باده في التفصيل وما يعرفه فلا بد من
له من جزاء او لم يحصل منه الغرض فلما لادلة التفصيلية من حيث يراد له وما يعرفه من جهة تحت الادلة الاجمالية والمو
العلم العارضة اندراجا بنا ليس حصوله فاد اعرف في الاصولي ولا حظ اندراج الادلة التفصيلية وما يعرفه تحق
عرفه فيحصل عرصة مثلا اد اعرف ان من الدلائل السبعة ما هو امر وانه للاعجاب عرف باء في ملاحظ ان ام
الصلاة لعل لو ك الشئ من ما يجب الظاهر وكل امر بصلاته الظاهر احباب لها فافهم الصلاة احباب لها فلا يحتاج الى افراد جواهر
والحاصل ان عرصة استنباط الاحكام الغنية من الادلة من حيث دلالة عليها وهك يفتقر الى معرفة الادلة والجمعة
دلالة وهذا العلم متكفل ببيان والي ان جهة الدلالة خاصة للادلة الغنية اد اعرف وهذا الاحتجاج بالبيان ولما
معرفة الادلة التفصيلية باعتبارها فلا يحتاج اليه الاصولي ان يتوقف عليه الاستنباط لان توقفه عليه ليس حيث
دلالة على الحكم واعماله وطيفة الغنية وهذا كافي في النطق في الغرض من صور الله من عن الخطا في الفكر وهو متوقف
على طرق الاستدلال وشرايطه الكلية والنطق متكفل ببيان ما يعرفه طرق الاستدلال وشرايطه العقلية بالادلة
معرفة ولا يحتاج الى البيان على معرفة المواد التي تعلق به الاستدلال والشرايط الجزئية وليس على النظر من حيث
انه منظر معرفة فاد اعرف ان اكد التام مركب من الخمس والفصل عرف ان هذا الانسان مركب من خمسة واما ان خمسة
له سبب وقصده ان يبين فليس علم ان يعرفه **قوله** فذكر كون مبادي العلم اعم من ان يكون بالبادي وهذا المكون سابقا وبما
سماه المصنف مبادي وقد عرفت ومن البيان قدم على الميزان انما يذكر في المبادي بيان الموضوع لانه يعلم ان الحق عن عوارض
الادلة فلا يحتاج الى افراد بالذكر ولان المقصود بالدات بيان الموضوعات مع ان الحكماء عدوا من اجزاء العلوم لان
نصودا به من المبادي والصديقي هليلية على ما قال الحكماء من اجزائه لكن موضوعات هذا العلم بثبوت بعضها وكيفية
من ضروريات الدين فلا احتياج الى بيانها كالكاتب فانما يعلم بالضرورة وحقق ما بين في الصحف وانرا وكالشفة فانا
نعمل ايضا انما نقل عن الرسول عليه السلام اقوال وافعال وبعضه يثبت عند الشروع في بابه كالا جماع فانه يند
على بثبوت عند الشروع في باب الاجماع **قوله** حقه ان يعرفه بذلك اكد اير الواجب التادم عليه ذلك ومنه اكدية
لدات الشيء الملائمة له وتوله اد لو ان في فعله لوجوبه علمه وبيان ان ذلك طلب معرفة من جهة الوصف والعدد

المعارض

له

بصلا

معرفة

على

معرفة

اراه

لا يطلب معرفته من جهة اخرى متضمن خوف غرر يلحقه وهو فوائد المطلوب وتضييع العرف بالاعتناء وفيه واجب
عقلا فندفع ملزومه وهو ترك طلب معرفته من جهة الوحدة فيجب طلب معرفته من جهة **قوله** كل علم مسبا
كثير ان قيل كيف يقع هذا والبيان هو الموضوعات ايضا اذ العلم في مفهوم العلم قلنا ان كل علم في مفهوم وضعه الحكماء لم يبعد
البيان ولا الموضوعات من احزاب الامر كما ان قوله يصطبه حكمه ووجهه فيجعل كون العلم هو المسبايل مع ما يحكي
قوله ومن تلك الجهة يؤخذ تعريفه وذلك لان مسبايل العلم مشترك في موضوع العلم وهو كماله لا في موضوعه كماله
وتوابعه وفي الاعراض الدائمة وهو كالصون لها لا في سببه يخرج من القوم الى الفعل فيؤخذ منه الفصل وتوابعه وفي صورته
وموتبه الفصل وتوابعه وهذا يظهر ان جهة الوحدة التي هي تشارك العلوم في الاعراض الدائمة لموضوعها لان اعتبارها
هو الفصل وما يتبعه من احوال الموضوع لان الفصل لا ينفك تميزا تاما وان افاد التميز عما يباينه كيف والموضوع
الواحد قد يشترك فيه علوم متعددة كالمعلوم للعلوم العربية لا يقال اذا كان الموضوع مشترك في علوم متعددة كان الموضوع
في كل شيء ذلك شقيقتا بقية مخصوص كاصحابه لا يقول اعتبار التميز فيه ليس بالحرية والالزام ان لا يكون العرض الدائم
خارجا عن الموضوع وموافقا لاصحابه فالاعتناء بالتحقيق انما هو بالعرض الدائم والتحقيق في هذا المقام ان الاطلاع على
الماهية لما كان في غاية الصعوبة كما في الحكيمة فقلنا وانما الاعتناء بالكتابات الحكيمة في النسبة بالعرض الدائم ونظرنا في اثارها
الغائضة عنها واستنوا ما جعل على الماهية وسواها في كتابات العلماء اجناسا وان لم تكن كونه داتة وتوابعها اعراضا عامة
والسنان الخاصة فصولا وتوابعها خواص وعرفنا تلك السمات وربما عرفنا بالاسم الحقيق وان لم يكن محولا عليه بذلك
صريح الصنف في شرح الفصل حيث قال وحدنا ابراهيم صاحب الكمال يقول ويحكيه لبيان جهة الفاعل والمفعول لان حد
الالفاظ انما هو باعتبار موقعه فيه ثم يعرفه من بعض وكان موضوع الحال هذا المعنى صحيح ان جعله فصلا وان كانت العباد
على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود الا انه على التحقيق يستقيم لان العرض في الحدود وهو حاصل بذلك حصوله من نظم اصطلاح
المتكلمين وادقق في هذا على الصلح في كل حال هو اللفظ الدال على جهة فاعل او مفعول الى هنا **قوله** فان كان حقيقا في اسمه
ذلك فان هذا هو الماثل ايضا وان كان الظاهر انما هو المولد العام لان المراد بالاسم ما لا يكون له دجاء من حقيقة سوا كان
تمام ما وضع له او بعضه يوجب ذلك قوله في تعريف المنطق الصريح انه ما وضع للفظ فيدل عليه بالمطابقة او بالتقريب **قوله**
فيكون يسمى بالمراد على هذا ان المنطق للمعنى انما يقع ان يكون شيئا اذ كان خاصا لانه يميزه ووجه الوحدة اذ لم يكن حقيقته في العلم لا يلزم
ان يكون كذلك لان الصنف يكون وكذا ان يميزه فابعد في التعريف الماخوذ والخاصه اذ لم يكن لانه يميزه فابعد في تعريف العلم لا يلزم
وجه الوحدة لمراد **قوله** فاذن لابد من كون الحق في كل طالب كمن يصطبه جهة وحدنا ان يعرف تلك الجهة وجواب لنوع
من يقول اذا كان كذلك فاذن يجب عليه **قوله** يخرج عن العبث هو الفعل الذي هو الفصل الذي لا يقصد به حصول ما يرتب عليه
من العائد من طلب نفع او دفع ضرر وهي المنصود عرضا ان لم يكن للفاعل تحصيل البذلک الفعل والقابله والقابله اعم منه وهذا يقال
لنفع الله ليس له عرض له فوايد العائد لا يلزم ان يكون عابدا الى الفاعل لما كان المنصود من طلب العلوم الالهية حصول اعم
لا حصوله اشهر وجب على طالبه ان يفهم فوايد او لا يمكنه القصد اليه ويخرج عن العبث هذا او مما يطلق العبث على الفعل
الذي لا يرتب عليه فائدة سواء قصدت ام لا وهذا لا يطلق العبث على فعل الوجوب وعلى هذا لا يلزم من عدم تصور فائدة العلم ان
يكون طلبه عبثا لزم وما كتبا في حوزة **قوله** اما اماله ان الصنف ما يميزه بان على وجه اعمالي بيان ان من الواضع للعلم الحكماء والعرف
والاحكام لرجع اليه عند دوم التحقيق وان على وجه تفصيل بافاده القصورات والتدريجات البرر العلوم الملهة وبنيت عليه
المسائل الاصولية وحصل في هذه اقسام لانه ان كان تصور ايمنا بدنيا كالموضوعات المسائل ومجولا

حقيق

لو كان هو المسائل البشيرة
فيما يضبطها

عن
الحقيقة
منه

المفصل

غير
البيان
كان
موضوع
العلم
الذي

ثبات
يعلم

في حقه

اسم

وان كان تصديقا فان كان كيبا فليس في هذا العلم وجال حقيقته الى علم اعلى منه وربما اود حقيقته عند روم تحقيق البيان فيقتل
دليله هذا العلم وحقق ههنا وان كان بدنيا حقيق في هذا العلم **قوله** القلب علم يشعر مدح لان القلب بالتحقق في المعنى
الاصح وهذا من اركان الاكم فان الاسم انما يقصد به لانه لسان المعينة والقلب يقصد به لانه الداب المعينة مع الوصف
ولهذا كبحر القلب عند ارادة التعظيم او الالهة او الكفاء في احد ما ويقدم للناول واما الركب للماضي في العلم فيجعل
علما فيقصد به ذات معينه **قوله** فينطق باده طبة في المادلة الالهية التي تحت الاصول في علمه في حقيقته ووجهه ولا يميز
اجمالا كقول الكتاب والسنة والافعال والنبات والسنن الاحكامية والافئسية والافاعات والاستنباطات وغيرها
الدالة على اعيان المسائل كونه الدليل قد يطلق عليه العلم ووجه ذلك فوهم العلم المنصوصه تعرفه المسائل المتشبه
متوفقه على معرفه الدلائل الالهية والنصيلة طينتها كما يشعر به تعريفنا الاصول والسنة والفنية يجب ان يكون
عارفا لكتبتها لجعل المادلة الكلية صغرى والافاعية الرتبة في علم كبري فيعلم الحكم ويبين الادلة الكلية بالعمومات
اشارة الى ان الاله في القبة مانع كريات اعز في الاقبسة التي ينع ما ينص صغريات وفي استنباط الاحكام الفنية على ما يميز
اليه الصنف من ان وجه الدلالة في المتدربين ان الصغرى خصوص الكبري عموم يجب الاندراج مثلا **قوله**
قوله في علم الناس مع العلم امرنا مع وكل امرنا مع لا يجب المح وبان الكبري ان كل امرنا مع امرنا مع وقد بين في الاصول
ان كل امرنا مع في علمنا مع ذلك اليه فيلزم ان يكون هذه الاله لا يجب المح وما وقع في الردود من ان المراد بالعلم العلل
المنبسطه من الحكم والمطمان مردود سوا جعل قوله تفصيليه صغرى للدلالة والعلل احقر منه او جعل صغرى للعلل فقط
لان الحكم ايضا يكون كونه عامة وقد يكون تفصيليه كما ينبغي من اجل الوصف قد يكون بعضا من الحكم وقد يكون عين
الوصف معتبرا في عين الحكم كان الادلة كذلك فلا وجه للتحقيق **قوله** لتوفره الغير للحكام المنبسطه التي يملك عليها
قوله ليعتد **قوله** عبادات يمكن ان يخص ما يحتاج اليه في استنباط الاحكام فقط وهو معرفه ما يتعلق بالاحكام من الكتاب
والسنة والافعال وحال الرواة والناسخ والمفسوخ ومعرفة التباس شرايطه وكتبه النظر والعرفه وان يتناول
ما يحتاج اليه في النفس **قوله** فخص جواب لانه كونه متضمنة لبعض الشرائع لا لم يتدر كل واحد على الاجزاء في نفس قوم به
والباقون يملكونهم محصورا كل طائفة منهم بصنعة واداه تخارج العلم اليه لتفاوتهم في **قوله** التي تقدمت طية من فوائده
تعرض مطلقا للكتاب والسنة والاجماع باعتبار شئنا كاحكام الامر والنهي والعام والخاص والمحال والمبني ونحوها او باعتبار
سند كاحكام النوازل والاحاد او تعرض للناس او تعرض لها عند التعارض وعند الاستنباط كاحكام الرجوع والامتناع
والهيئ النوازل اشار الامام الرازي بقوله اصول الفقه معرفة دلائل الفقه اعمالا وكيفية الاسناد منه وحال
التفقيه وكافة اريد بالمعتمد ههنا فقصه جعلت في قياس في الخطب حيث قال مقدمة ما يتوقف المنصود
بالدات عليه هذا الم يجعل المبادر في العلم كما هو احببنا والاريد بالمعتمدات ما يتناول **قوله** المبادر ايضا **قوله**
نعم انفعول له لقوله فيم بر و هو تعليل للمعنى كقيل ان ما ضربت زيدا وان خشي الله ان لا يتفعل **قوله** وفوايد البتة
قد ظهرت ارفق في تعريف ظهرت فوايد ما ذكرناه لانه في تعريفها للاحكام المتوصل اليها يعرف به كل فقه في
مع شيئا فالشرعية اخرا عن الاحكام الماخوذة لان شرع كالتايل والاختلاف والنزعية اخرا عن الاعتناء
وعزاد لهما اخرا في غايته كما ينبغي ان يكون حوب علمه بطون من قوله هذا مظهر في تقدير محمد او كل
ما هو مظهر في تقدير محمد في العلم والنفصيلية اخرا عن الاحكام الشرعية الشرعية الماخوذة من الادلة الكلية

الجزء

ارضا

في

الاضافي

في
دلالة

اي الامور كالعالم بوجوب الماورات وحرمة المنيات الى غير ذلك لانه في بيان العمل بالتفصيل ثم ذكر ان ملك الاحكام
قد نزل لاسباطه فعمل ان الاحكام التي يعرفها كل احد للشهر ولم يحج الى الاله من لاسباطه كضربايات الدين وحت
بغير الاستنباط وانهم في الاستنباط اخذوا الى مقدمات كلية فعمل حرج العلم بالمقدمات التي لا يحتاج اليها في استنباط
تلك الاحكام بل في حفظها كقواعد الخلاف وانهم دونوا ملك القواعد وسموا العلم بها اصول الفقه فعمل ان العلم ببعض القواعد
لا يكون اصول الفقه **قوله** من حيث يتركها لان حجة اخرى لعدم الاضاح اليها فالتشابه عليه ان يعرف مثلا البناء
من حيث يتركيب البناء الذي يضمنه فلا بد من معرفة اصول الفقه من معرفة الاصول بالمعنى الذي اراد احصاها
بالفقه وهو ما لا بد له او ما ينبغي علمه للشيء لا بمعنى القواعد والمنتجب والراجح ومن معرفة الفقه بالمعنى الاصطلاحي لا
الفقوي **قوله** ويجوز ان يكون في يد الاستدلال خرج العلم بالاحكام الحاصل عن الادلة لكن الاستدلال بالادلة ضروري كعلم
جبريل فان علمه بوجوب صلاة الظهر مثلا انما حصل بتوكله في ام الصلاة له لو ان الشمس الدار يوديله لانه من علم
الغيب الذي لا يفيد فيه ابتداء العلم بالله وعلم غيره به قد يكون باطلا لانه عليه كذا لا لا يتدلى كانه علمه لانه عيان عن
الظن والمؤيد من عند الله لا يحتاج الى العلم بشي لا ينظر في حصول جميع العلوم ضروري بتوجه التنسب اليه او بالحدس او
بتضايها قياسا بها وكذا علم الرسول صلى الله عليه وسلم مطلقا ان لم يجوز عليه الاجتهاد واما علم الله تعالى فتبيل
ايضا خرج هذا الفيد لا يتدلى عن ادله لان الاحكام انشائية وهو ايجاد معنى ينظم بقاها في الوجود والعلم تابع
للمعلوم ولما توقف على تحقيق ان الكلام النسبي هو المعنى بالعبارة المختلفة والنظم المعنى هو العلم بذكره **قوله** وهذا
ومن جعله عن الادلة الفقه لا يعرف بالادلة ضروري ان العلم بالاحكام ضروري لا يكون عن ادلة
لان قولنا العلم بالادلة ينظم حصوله بالاستدلال عن البناء والبناء اليه فاعلم هذا مع ما عرف بالادلة ضروري
بغير علم ادله فلا يكون هذا الفيد للاخترازال لحد ما ذكره ذلك لان قوله عن الادلة يحمل العلم بالاستدلال ويجعل
العلم الحاصل لاسباب الادلة ضروري من غير نظر واستدلال فان جعل طائرا في المعنى الذي اراد به يكون هذا الفيد
لانه انما يصير بالمراد بعد ما علم الزاها واما دفعه في نفسه وهو ان يكون العلم عن الادلة ضروري بالان دفعه في نفسه انما
له وان جعل محلا متساوي الدلالة يكون هذا الفيد كسان ما هو الى ادنى تحمله هذا كله ادخل قوله عن ادله بالعلم
اما اذا انقلبت بالاحكام وبالضرورة لانه في نفسه فهو للاخترازال **قوله** واعلم انه في افان لم يتعرض في الفيد
الفيد لانه اراد به معناه اللغوي لا في نفسه بخلاف الجز من الماديين وهو اختصاص المضاف بالمضاف اليه لكن فيه
تفصيل وهو ان المضاف ان كان اسم المعنى في الالفاظ امور لا تقوم بنفسه فانه هو معنى المعنى كما صرح به المصنف في شرح
المفصل اذ اورد اضافة اختصاص المعنى الذي هو مدلوله لا اختصاص ما يقوم به سواء كان شفا كما في كتاب زيد فانه
يفيد ان الكتاب مختص به لا يقوم به الكتاب او المعاني الالفاظية به والمشق اذا كان موضوعا لدات يقوم بنفسه
باعتبار معنى يقوم به ان يظن عليه لغة انه اسم العین واسم المعنى شرط انضمام الالفاظ او بالبحر وان لم يطلق
اسم المعنى باعتبار اصطلاح النحويين على كل شئ غير شق كما في معني في الباب المقصود فانه يفيد ان الادق مختص بالادق
لان يقوم الادق هو المقصود والالفاظ الالفاظية به وان كان اسم العین وهو ما يقوم بنفسه اذ اورد اضافة اختصاص
المضاف مطلقا ان حسب الدات وحسب المعاني القامية به وان لم يدك اللفظ عليه لانه تابعة للدات فاختص
الدات بنفسه اختصاصا فاد اقل ان يرد فيهم من ايه مع جميع منافق له ولهدايت الخبر ان شرعي جارية من وجبة
من غير اود ارا وجع من غير علم بالاخترازال غير منتفها ثم علم به واما اذا علم كل ذلك في حكم المستثنى وقد تعرض

استثنى قوم

والله اعلم

بما

بوم

جمع

به

علم

تلك

المعنى

ن

الاستدلال

مفرد

اللام

الامام الرازي للتسم الاول صرحا وقال اضافة اسم المعنى تفيد اختصاص المضاف بالمضاف اليه في المعنى الاعلى
الذي عين له لفظة المضاف وبهم من التقييد بقوله في المعنى الاخر ان اضافة اسم العین تفيد اختصاصا بطلنا
ويعاهد اجري العرف وبني عليه كنز المسائل الفقهية في اليسوع والايمان والوصايا والافاق **قوله** وتل لاما
ذكرناه ان يفل هذا المركب الاضافي الذي معناه ادله الفقه من حيث هو له الفقه وجعل علما للعلم بالقواعد
المذكورة **قوله** ولو جعل الاصول ما ذكر كان كلام الاصولين في هذا التوجيه مما يفرجه ان لو جعل الاصل علمه
الفقوي وهو ما ينبغي علمه غير كان اصول الفقه شاملا للاخر الاربع لان بقا الفقه انما هو على صورتها
وتصديقات هي الالاف الاربع لهد العلم ولم يحج الى النقل ولا خفا في اولية هذا الوجه لان اللفظ اذا ادرس
كونه منتولا ومن كان يحمل على عدم النقل او في النقل يحتاج الى وضع سابق ثم تجاوزه وبحسن والاصل عدمه **قوله**
اورد على احد الفقه ان كانت اللام في الاحكام للاستغراق اريد به الكل والاريد به البعض سواء كانت للعدد او
للجنس لان حقيقة الاحكام هي ماهية العلم في ضمن افراد اهلها لانه الحكم على الماهية من حيث حصولها في ضمن الافراد
غير متفرع لسان كنهه انما يكون في القضية الممهلة وهي في فرع الجز **قوله** لدخول المقادير في هذا الفقه على حد
المضاف وهو العلم اري علم المقادير بعض الاحكام عن ادلة في النفس عليه بالاستدلال داخل في هذا الحد وقوله لم يبلغ
درجه الاجتهاد اذ اراد به الاجتهاد في الكل لان العلم ببعض الاحكام بالاستدلال هو الاجتهاد في بعضه عند من يتولى
بحر في الاجتهاد وقوله مع انه ليس بقضية اشار الى عدم صدق الحدود لانه اذا لم يكن الفيد فقه لم يكن العلم بالاسم
به فقه او دخلا في حد الفقه كانه قبل لو كان حد الفقه ما ذكره لكان حد الفقه من قام به العلم المذكور وليس ذلك
لان المقادير يصح علمه ان قام به العلم ببعض الاحكام على الوجه المذكور ولا يصح علمه الفقه **قوله** او المراد
بالادلة الامارات هي ما يمكن التوصل بصحتها الى الظن المطلوب جري كاشحي والاعلم بامام الاحكام كذلك
ايرى ما وجه يكون علمه حاصل عن الدليل التفضيلي الذي هي الامانة بالاستدلال لا الاجتهاد وقوله يحرم بوجوب
العمل بوجوب طنه وصنف له على سبيل الكشف والبيان ويحقق هذا المقام موقوف على اقامة فرضين
وهو ان المجتهد يحزم بانه يجب عليه العمل بوجوب طنه لما سيجي ان مناط الحكم قد يكون نفس المحل المحرم ثم احرر
وقد يكون وصفا خارجا كحرمة لحم المذكور اذ استنبه بجم المية وظل المجتهد في الاوصاف الخارجية التي ينط
به الحكم اعماء اذ اجتهاد المجتهد وظل الحكم في مثله معينه جزم عليه الفقيه ولذا العمل ان كان من سبيله
ذلك الحكم الذي تغلظه طنه لانه يحزم بوجوب علة الحكم اعني طنه وموارر وجداني في الجزم بوجوب العلم
لوجب الحرز بوجوب العلول فان قيل بل المجتهد قد يكون خطا لان المختار ان المجتهد يصيب ويخطى كما في
في حجب الاجتهاد فكيف يكون مناطه علما ولنا الفقه هو العلم المكتسب من الامارات بالاحكام التي يجب على
الظن العمل بها لابل الاحكام التي هي صواب في نفس الامر لانا لا نخرج المخالف من الفقه ولا علمه فان قيل بعض ال
الفقهية منبسطه من الدلائل القطعية فلا يتم هذا التوجيه فلما كان من منبسطا من القطعيات كالاجماع
الذي بلغ اهل هذه النوازل وكالكتاب الذي لا يتعدى الحكم قطع بالقرآن والنسبة المتواترة كذلك قيل جدا
وموسى وزيات الدين وليس من الفقه فلا يرد وهذا توجيه لم يحمله من الشارحين الا الماض ضيا الدين
الطوسي وقال اكر الشارحين في توجيهه اذ كان المراد بالادلة النفسيلية الامارات فالعلم لا يمكن من استنباط
لكم من الامارات فهو فقيه وان لم يمكن فلا يرد والمراد بالاولى متوقفة على ان يكون ما ينطبق للفقه من الامان

النظم

قوله

ادارة

بانه يجب

حكم من الفقه

اكتفى حين عند المصنف من غير استبعاد واعلم ان الارشاد واليدى مراد فان قوله الدليل لغيره ينبغي ان
الدلالة مراد منه مراد في ما عدا ما تحت يركب اللغة في الصالح اليدي الرشا والدلالة من الاساس اولت
الظن والهدى اليه كل يسمي قول صاحب الكشف في الهدي احضر الدلالة وقول صاحب المصاوير ان الارشاد
احضر فيه **قوله** يصح المطلب في المراد ما يكون في جهة الدلالة وهو امر يتلزم المطلوب حاصل للدليل كما ينبغي **قوله**
قوله لا يصح ان يكون له اجتناب في قولهم فصاعدا ليدخل فيه التباس المركب من كثر في قولين نحو العالم متغير وكل شعير حاد
وكل حاد له صانع وقوله يكون عنه قول افخرج التولين التبييد بين ما فوق وما دونه التبييد والنام والنام
غير المتكبر في حد اوسطه لا يكون عنه قول افخرج التولين التبييد بين ما فوق وما دونه التبييد والنام والنام
وذلك انما يكون اذا ثبت امر يتلزم المطلوب حاصل للحكم عليه وبين استلزامه المطلوب فحصلت منتهات
قوله والظن يساوي اجمل والخطا في ان كلامه ما طي يكون الغريب المدلول رطبا للمصناعات الحسن المرين
الربا واجمل والخطا في ان كلامه ما طي يكون الغريب المدلول رطبا للمصناعات الحسن المرين
لا يختلف عن العلول اصلا وقوله يكون عنه قول يقتضي ان يحصل عنه قول او وان يختلف عنه في بعض الخواص
قوله ادحض بالبرهان منه ان من الدليل لما ينبغي ان الرهان مقدمة قطعية فليح قطعيا لان امر اخر قطعيا واما الضمانات
الاربعة الباقية فلم يثبت في الحكم امر يتلزم المطلوب او ليس من الظن وبين في ربطا على حيث يمنع غلته عنه ان ذلك
الظن مع تباوجه كاد اظهر خلاف الظن بحسب دليل واعلم ان هذين العنصرين لهما فيهما واما ما في قولهم فادوا
او قالوا او قولنا فصاعدا الوسط لم عنه لانه قول او فليح هذا يكون كل من الضمانات الخمس لنتيجة لكن في
نتيجة فليح مقدمة ونظر المطلب دليل الحجة لا ينبغي اليه مقدمة ما كان نظر الحجة في شبهة المطلب كما **قوله**
وفيه تحت مذكورة الكلام وموان الدليل الظني المولف لا يستلزم لانه لا دليل الظني المولف من متدينين طبيين
مثلا يكون حصول النتيجة منه على يد واحد وهو يتقدم فيهما معا حيث جواز استنتاج واحد منها وان كان
ذلك الاستنتاج جوازا لكون النتيجة على يده فادوا وهو يتقدم استقنا الصغرى في الكبرى فقط او كليتها معا
والعدم الحاصل على يده فادوا ان يكون راجعا الى الوجود والحاصل على يده واحد او مساويا له فلا يكون
الدليل الظني يتلزم ما للظن حصول النتيجة استلزاما لانه والام يختلف عنه الظن لحصوله وليس كذلك
لانه راجعا الى الوجود او الشك فيه ولا كمال الحجة عن الدليل وانتماسه من سائر الكلام كما عرفت قال مذكور
في الكلام اي موضعه الاول يمكن هو الكلام وهذا الماعل كثر ما يستعمل الاصوليون في ما ذكر من المراجع
نقل عن بعضهم ان التعليل بالحكم الشرعي غير جائز لانه اما يصح على يد المارنه ولا يصح على يد المسمى والناظر
يكون عدم التعليل راجعا الى كونه واقعا على يد المسمى والتعليل مرجوحا لكونه واقعا على يد المسمى والنتيجة
به كمن المصنف في مواضع من هذا الكتاب لقوله في تحت شروط العلم من شرط القطع في كل الاصل ووجودها
في الفرع نظر لما ان الظن يصف بكن المقدمات فهو ايضا في ان المقدمات الظنية كما كانت اكبر من
الدليل اصنف ولهذا منع ابو الحسين تخصيص العام بالتبليس **قوله** واعلم ان الحاصل في الدليل في عرف اهل
الشرع ما جعل محكوما عليه في صغرى الشكل الاول وموا الصغر وهذا ينوب المتكول العالم دليل وجود
الصانع والنتيجة قوله في ام الصلاة لا يكون الشك دليل وجوب صلاة الظن والاصوليون الكتاب
والسنة والاجماع اذ له الفقه وعند المنطقيين **قوله** الصغرى والكبرى **قوله** لابد في الدليل اراد في الدليل

بما

واعلم

عليه

فقط او

مجمع

ما اصطلاح عليه المليون لان كلامنا والمراد بالمتلزم موجبة الدلالة وهي امر ثابت للحكم عليه ان الدليل على اصطلاح
يكون عليه وبين المطاع له توجهه من السفال الدمن منه اليه كالحديث للعالم فيحصل من اجابته للحكم عليه مقدم
في صغرى من اثبات المطاع مقدمه في كبرى فيجب مقدمتان في الاستدلال بقول دليل المقدمة في قضية جعلت
في قياس فنزل الدليل بحسب الاصطلاحين مساو او في الوجود بشرط النظر وعموم بحسب المفهوم لان الدليل على اصطلاح
جزء للدليل على اصطلاحهم ومباينة في الصدق لانه عند ما هو الاصغر وهو من الاجزاء المماثلة للقياس **قوله** فيجب ان يماري
بعض الدلائل لا يريد به القياس الاستنباط الذي استلزم فيه غير المتلزم كما في قولنا لو كان الارض متساوية لكان ربوبيا للشي
منهات فهو ربوي وان كان قوله لنتيجه عن المتلزم والاخرى عن شئ المتلزم وموهم بان يجب ان يكون الحدي المقدس
متصله موجبه لزومه والاخرى استلزاما للمتلزم بل يريد به الشكل الاول لقوله بعد وشره رجع اجمع الى
امر واحد وهو الشكل الاول فادكن موصوفة الشكل الاول بشرطه لان المتلزم هو الوسط ويؤنه للحكم عليه موقلة
على الاصغر واستلزام **قوله** هو وضع الاكبر وقوله من يتلزم المطلوب اشان الى وجوب كبريه كبراه ان يمتنع انما كانت
في من الاوسط عن الاكبر وقوله ولا بد من شئ للحكم عليه الى وجوب احباب متفرقة وانما قدم بيان الكبرى وان كانت
متفرقة وضمانتها شر فالما ذكره المنطقيين من ان اقوى مقدمتي التباس لنتيجة المطلوب لان ضمانتها ان كل ما ثبت
له الاوسط محكوم عليه بالاكبر ولما كان الاكبر ما ثبت له الاوسط فان الحكم بالاكبر في الكبرى على الاوسط متساويا لانه
موقوف على معرفة اندراجها بخصوصه تحت الاوسط وذلك حاصل بالنوع القريبة من الفعل لانه قد علم اندراج
تحت في عدم التحل للصغرى في هذا امر المراد بالصغرى السهلة الحصول في قولهم فانول ما يصلح ان يكون كبريه لصغرى
سهلة الحصول لقوله والاخرى من في نحو لاشي من الخ مما ثبتت وكل ربوي مقدمات هذا هو الضرب الثاني من الشكل
الثاني استدل به على ما ذكرنا حيث جعل الاقبات على حرم الربو اذ جعل الربو ككبريات فان الحكم عليه في
هو المتلزم والاوسط الاقبات وقد سلب عن الحكم عليه في الصغرى وجعل الاكبر يتلزم ما له في الكبرى واسفي في الامر ان
المدان قد استلزامها في الدليل وشارحنه الى كل قياس او الى الصغرى في الامر ان الضرب الرابع من هذا الشكل والضرب
الذي كبرياه سوا الب من الشكل الثالث وفي الضروب المتلزمة جميع ضروب الشكل الرابع لانه عكس الشكل الاول
واحد ما فقط الضرب الاول والثالث من هذا الشكل والضرب الثاني والرابع من الشكل الاول فانه اسفل في
استلزام الوسط للاكبر لكون كبرياه سوا الب والضرب الثاني والرابع من الشكل الثالث فان
انف في ثبوت الاوسط للحكم عليه او الامر فيه بالعكس وكذا الضرب الثالث والشكل الاول من التباس الاول
الشرطي الذي لم يثبت فيه الاوسط للحكم عليه بل ثبت عند حوكم كانت الشمس طالعها فانه موجودا وكلما
كان النهار موجودا فاكبره ككب محتف وفي نحو لو كان الملح ربويا لكان متساويا وليس في متساويا وليس ربويا فانه
انته في الامر ان وهكذا الحكم في قياس استلزام اسفل في ثبوت الاردم **قوله** مما جعلها المطلوب والوسط في
او الاثبات بطل هذا اليوم امر ما ذكرنا من الماعل ليس خصا ببعض الدلائل وان كان محصيا بالشكل الاول لان سائر
الاسفال والدلائل مرجحة في الشكل الاول فكان حار ما رجع الدلائل وذلك لانما جعل في الدلائل الوسط ليست
لما ما محكوم عليه في النتيجة باليلى والطبيعة الاكبر الاوسط بالسلب فنقول لاشي من ثبوت يتلزم الملح هو
بمقدمات قضية سالب المحول والنسبة في وجه المحول على ما بين في المطبق وكل ربوي مقدمات يتلزم ما بين مقدمات
ليس ربوي عكس المتينض معنى سلب الطرفين في يلزم قياس من الشكل الاول وكذا قولنا في المقدمة الاكبر ما بين

لغيره

ولم يثبت استلزام الصغرى على الكبرى في المقدمة الاستثنائية

المطلوب

الاول

ما

الحج

طاع
مبا

[illegible]

دلاورالہ

عدم

نصور المحكوم عليه ونصور المحكوم به ولكم وتعلمه المصور المحكوم به والنسبة الماتية بينهما خارج من
ان يكون المراد به النسبة بالمعنى المتوسط وعلى هذا يكون شعله طرفه وانما اطلق عليه ما عنه الذكر اعم لان ليس عنه كالمعنى عن
الكم لان الادعائين نوع النسبة ينفي سبوت تصور ان قال لا يجوز ان يكون المورد تصور النسبة لانه صرح فيما قبل ان المصور لا ينفي
له فيما قدمه قوله ههنا وله ينفي فلا يثبت النفي والاثبات وايضا يلزم عدم احصان فماده كذا في الاقسام يجوز ان يكون تصور
فلا تصور النسبة ليس له ينفي بالمطلوب اذ انما هو فرض حتمه بين المتعينين فلا ينفي كماله ولذلك لم يأت في الاقسام ان ينفي في
قوله انما ان يكون اما ان لا يكون والاتصال فيه ليس ينفي تصور الاثبات والنفي لوجوب حتمه ما عاين في الحكم بالثبات
من حتمه في المراد ههنا ان تصور النتيجة في احد الوجهين او في الآخر حتمه بين المتعينين اما ان يحمل ينفي اولاه
جاء لاثبات والنفي بدل الثبوت والاشارة في دفع الاول والمراد ما عنه الذكر اعم لان ما في شانه ان حتمه حكم ويصدر عنه
حكم كذا في تصور النسبة ان فرض حتمه في شانه ذلك فلا يخرج من الاقسام المذكورة والادعائين في المتيقن واعلم ان المراد ههنا
ان العلم بهذا الغير لا يتناول تصور غير النسبة كما قال السامح العلامة ولقد اعترض قوله في بيان التعريف السابق ومدا
متناول المصور واليه اشار بقوله واضح الحدود ولا يمكن النفي عنه بان يقال يجوز ان يكون من القسم عموم من وجه كما يقال
الكم لانه عالم او جليل ثم يقال العالم اما واجب او ممكن لانه اعترف بأنه قد علم بهذا القسم من الاقسام وذلك انما يصح اذا
كان المنهيم اعم من الاقسام مطلقا والبررات شاملة لافراد الاقسام مطلقا قوله والافاعتماد فاسد ههنا يتناول الجمل
الركب والمفليد الباطل قوله الى ان الظن اعتمادا بيطا ان قيل فاذ جعل الاعتماد فيما للظن فكيف يصح قوله اعتمادا
كما يطلق على ما ذكره يظن ايضا على ربط الملبس باللباس الى ان واقعه او كيتبت في نفس سوا كان ذلك لوجوب ومع تجويز
النفي لو قدر ان لا يتناول الظن والمفليد والعلم ايضا جازع به قوله فيما سبق يعلم ان اعتمادا على الواحد نصف الاثنين
كذلك وقال الاكم لا يتناول العلم لانه افعال من العند ومورط التكرار في تحصيله وليس في العلم ارتباطا بل افعال المعنوية
والاشارة واليها والنية وانما يتناول الظن والمفليد **قوله** ذلك احتمال متعلقه احتمال النفي عليه وجه كما عرفت
ان امكان ان لا يحصل للذكر الغير الذي حصل له وهو المراد يكون الاعتماد محتملا للتبعض فعوله ان حكم منقول الاحتمال
وقوله او غيره فيه احتمال اشعار بان يحمل المركب داخل في الاعتماد الثالث لان موجه البنية ولو تامل في صاحبها
او احتج بغيره في فسادا ولم يضرب عن حقيقته للاصعاش لك فيما او اعتمادا تبعضه قوله بان يكون الواقع تبعضه
او موافق تبعض الاعتماد هو الواقع في نفس الامر عاين تبعضه اسم يكون وهو عطف عليه ومثل هذا المركب فيفيد حصر
في الميئد اليه نادا قلت تبعض الاعتماد هو الواقع افاد ان التبعض هو الواقع لا عينه وادان قلت الاعتماد هو الواقع افاد ان
الاعتماد هو الواقع لا تبعضه وهذا كما يقال ابو يوسف ابو حنيفة ويراد به ان ابو يوسف هو الكامل في العلم لا غيره وابو
حنيفة ابو يوسف ويراد به ان الكامل في العلم هو ابو يوسف لا غير الكامل لان اباحيفه هو المشهور بانه الكامل في فاطمى وا
به وحنيفة كما في بدلائل وما نصب تبعضه ههنا جبر وجعل مو عطف عليه ووضعه موضع اياه فليس يسد يد لما ذكره المصنف
في شرح المفصل في انا وضع الغير المرفوع في غير التوكيد موضع الغير المجرور نحو ما انما كانت ضعيف للاعتماد به في
التوكيد موضع المجرور نحو ريت بك انت للصبر واد اعم في الضمير تبعضا او موضع الضمير نحو صبرته هو للفرق
من التوكيد والبدل اذ يقال في البدل ضربته اياه ولم يحج في عينه فلا يقياس عليه ولو قيل كان في ضمير الشأن لكان وجه
قوله ثم قد علم مثل هذه العبارة في الشرح اشعار بان لا يكون غير مرفوع في عينه ومثاله ههنا العلم بانه الاشتراك ومثاله
الاشارة انما يتعلم العلم باحد لو كان في الاشارة شاملا لان ما طرأ البوت جميع افراده يتميزه للذات ليس كذلك في العلم

لا يمكن
ومر
ان
اعينه
ادعائه
في
الجزء

كما عرفت ومثله ما حجي في باب العموم من قوله كالمصنف ان احتمية فالوجه في قوله عليه السلام الا لا ينزل بكم بكافرو ولا
د وعبد في عباده بكافرو فيبقي العموم ولا يخص بالبحر فيخصصه في الاول به اذ انما في قوله الكافر العاين مختص
بالبحر لان الذي ينزل بالبحر في اعمافين في حقيقته فيخصصه في الاول به **قوله** وعليه فمقتضى وقس عليه فمقتضى وانما امر
بكره الياس لانه ما من من فيمناه **قوله** والعلم ضربان قال ابن شيا في الشفاء والركبة ان العلم اما تصور او تصديق و
الاشارة ان المصور افاض في العلم انما يحصل في تصديق به وقال ايضا في الاشارة ان كان الشيء قد يعلم بقورا
ساده جاف قد يعلم بقورا مع تصديق لذلك الشيء يحصل في تصديق به في المصور الذي ليس مع حكم والمصور الذي
مع حكم ولا يرد به حصر العلم فيهما لكن حصوله على وجه افو والتصدق بالنسبة وليس يدان ان جعله اعم من جهة التصديق
متابلا للمصور الذي مع تصديق يتبعه ان المراد بالمصور الذي مع تصديق العلم من جهة التصديق وبخصيص ما من
الذين فيه وفي المصور والذين في كلامه ما قاله المتقون في من المطلق ان المصنف في هذه الحكم صرح به في مواضع من كتب
ومواد عن النسبة وقبولها وبالنسبة كرويدن وراست كويرو اشتد فاهم الذين في وقوع النسبة بين شيئين او لا
وقوعه وذلك انكم بالظن لا اذ ان يظن في المصنفين في المصنفين في العلم على المصور مع التصديق وعلى هذا فوجه
في طريق النسبة ما سلمه المصنف وهو ان العلم اما متعلق بغيره او بالنسبة لخاصة وهي تصور او اما متعلق بالنسبة لخاصة
ويقتضي هذا ما في ادرك صاحب الكسف وصاحب المطالع وغيرهما من الجنبين في كل علم يقول الاشارة في اسرار التفسير
والتميز وهذا اذا كان الحكم اسرا لتساويا في العلم اما اذا كان من قبل العلم وعرف بأنه اذ ان وقوع النسبة اولا
وقوعه ونحوه فالوجه في المصنف العلم اما حكم وهو المصنف او محتمل وهو المصور **قوله** من العلم هذا ضرب من العلم يتوقف
محقق حقيقته على تحقق العلوم اعين الحكم وحضوره فيكون من غير ان الاول حقيقته لعدم توقف تحقق حقيقته على تحقق
المعلوم وهذا كما يتولد في الشرح في الاحساس بالحواس الخمس ان نوع من العلم يتوقف على تحقق الحكم وحضوره في غير احواله
قوله وبمعنى معرفة وجه المناسبة اليه لغة تتعدى ما يمتنع واصول الصنف المتعلقة بالفرق لا يمكن ان لا يتنوع
واحد او اطلق العلم بالما المعين يتعدى ما يمتنع واحد علما وجه المناسبة الى العلم لغة قد يتعدى ما يمتنع في الصنف المتعلق
بالبنية لا يمكن ان يكون انما في النسبة في طريقه **قوله** بالاشارة ان من العام الذي هو المورد ومنه اذ فيه كاشرا في الاشارة في
العام والحاصل **قوله** لا يتعلق بالابا النسبة اير محصورا وانما يذكر هذه البنية لان اللام في العهد والمذكور في شيا بعد النيد
قوله فلا يرد تصور البنية عليه ولما قاله بعض المشايخ ان العلم المتعلق بنسبة النيات الى بديل ليس يتقبل تصور او ذلك
لان المراد بالنسبة حصوله في العلم المتعلق بالنسبة الى بديل ليس يتقبل تصور او ذلك
قوله والمفليد مباحث للعموم في اثبات القضايا الاربعة طريقان في مورد الوجه ان والابنة لال علم ولما يتفرع من المصنف
للاستدلال عليه في الشرح في اشارة اختيار الطريق الاول فيقال ان الوجود في المعلوم دليل على المكنون فيكون دفعه
اجاب بان المكنون كان عالما بالوجود ويكره معانده فيعرض عنه لان الغرض اظهار الحق لا الزام العاينين فان كان عالما بالوجود
كان حمله الجمل معناه اير يعني ما ذكر من جهة تصورات في القضايا الاربعة فمنهم من ذلك ونسبه عليه ليحصل له الوجود ان في بديع
من انكاره ان لا يتوقف حقيقته على سوا كان اذ اظهر حقيقته كذا في الجدة ام لا كذا في الرزم فلا يحل المصور الضمير وولايه
وقوله وهو الذي يتعلمه منفرد ليس ينفي العلم بما في المكنون واللام يكن في انما يجوز ان يكون السبب نظرا الى ان المصنف في السبب
قوله فيدبر في ان كل كبريى مكتسب باحد لا ينال كل يتوقف تعلقه على طلب منفردة لتعرف به وظهر ذلك
كسبه بالحد الحقيقى لانه عبارة عن تفصيل اجزا الحدود وتبين **قوله** ولا يشر من السبب كذا في كسبه بالحد لما بينا ان

المراد من قوله في الشفاء والركبة ان العلم اما تصور او تصديق
فلا يصح ان يكون العلم اما تصور او تصديق

الصلاه

غير
المعلوم

في بعض

الجزء

في بعض

في بعض

تتميز اجزاء الفرد بالحدود لان الله على معناه لا تعدد فيها والبسيط لا احواله فيشترى **قوله** وهو دليل وطلبه النظر
انما جعل المصدق الموقوف على نفس الدليل وطلبه النظر في الدليل مع ان تعريف الدليل شعرا به ليس الحكم عليه عينا
كما هو صحيح النظر فيه طلب جزمه دلالة على ان المصنف هو من هنا عرف المتطمين لساواة في الوجود لما عليه عرف الاصو
وذلك لانه قال والمطلوب بخلافه ان يطلب بالدليل في قوله في مقابلة من الصور المطلوب وذلك لانه ان يطلب بفرد
بالحكم كما ان يطلب به الصور المطلوب اعني من الصور ان يطلبه النظر يعني ان يكون ما يطلب به المصدق
المطلوب اعني الدليل من التصديقات وطلبه النظر لتجاوب طرفي الكلام **قوله** واعلم ان المصنف قال في المحذور
نفي الصور الضرورية والمطلوب حيث قال الضرورية من حيث ما لا يتوقف على تصور اصلا والمطلوب
ما يتوقف عليه فلم يرد ان يكون كل تصور مركب مطلوبا كصور الاثنين مثلا فيشترى لا يتوقف على الاكتساب يصدر
من الشيء لصديق اما ان يكون موجودا او اما ان يكون معدوما وسوق في تصور الاثنينية وهذا ما سئل عن ان
الصور على ان يتوقف على الصور الموقوف عليه فيه على انه ليس كذلك يجوز ان يكون الصور الموقوف
عليه حاصل من غير طلب ونظر في الاثنين مثلا فلا يلزم كون كل مركب مكتسبا بحد **قوله** بل الجواب انه شعر
بما حاصل هذه الجواب اما اختيارا حاصل في قوله فلا يطلب كونه تحصيليا للحاصل انما يلزم لو كان الطلب تحصيليا واما
اه اكل تحصيله بالتحقق فلا يرد ان يكون مطلوبا بهذا ايا ذلك ان التعريف كاد في الاسم الرازي في الباحث
الشرقية على نوعين نوع راد به تحصيل ما لم يكن وهذا النوع يحضر بالنظر ونوع براد به من هو حاصل في الدين
عن غير والالفاظ الى خصوصه وتعيينه ليعلم انه المراد بالعلم كونه عليه كاد ارا واحد اشخاصا كمن فيه زبد
وعرفه باعيانه وتخصاته لكل لا يعرف اختصاص اسم زيد بمسماه وانت تريد ان تعرفه ذلك فضع يدك
عليه وتقول زيد هو هذا فانه مترادف لما هو حاصل او تعرفه بعلامه يعرفها ذلك الشخص وتقول زيد هو الذي
جلس في مكان كذا وعليه ثوب كذا الى غير من العوارض فانه بمنزلة الرسم **قوله** والتحقيق لما كان الجواب الذي ذكر
المصنف متينا على استقامته لم يكن هو متكامر فان من مارس العلوم تصور من الاصطلاحات وغيره كما لا يتصور
العامي قطعا ذكر ما يولد في الجواب وحاصله ان الصور المطلوب معلوم من وجهه ووجهه ولا يعود الكلام
فيما يطلب من الوجه الجوهري لانه ليس ما لا شعور به اصلا بل هو شعور من وجهه لان اجزاء معلوماته في اجزاءها
في الرسم فليكن ان يحصل في الدين سرهما الحدود والمرسوم ومهد قبل الشروع في مقدمه يدفع به ما قيل ان الكتاب
المصور لان اجزاء العرف في الصور يراد ان كانت معلومة كان العرف معلوما فلا يطلب ولا كتب والام يفيد
التعريف وهي ان كل ما هو معلوم يتخفى في الدين من تلقا اليه واما بل منه ما هو محذور في الخيال واعرض عنه فاد
الفت النفس قصد الى الصور المحذورة في فلسفة كافر الفكر اي شخص وفيه الالفاظ بالمقصد احترام على احد
فانه لا قصد فيه اه ايت هذا فتقول اولا العرف معلوم لك لانه ليست مستحقة ترتيبه فالطلب انما هو لا يحضر
ليكن الكتاب في نفسه وذلك لانه اذا انحصرت الاحوال ورتبت حصل في الدين مجموع لم يكن هو المراد بالوجه
الغير المشعور به وهذا يكون الحد ويراد استقلاله الى غير المجموع لعل فيهما كذا الرسم وذلك الغير هو المرسوم
كاستقلال من الصور والصوت الى ما يتوهم به وما كان والصوت لا يتنازع فيانها ما نفسهما واما قال ان يحصل
وفي الرسم استقل لان المختار عنده ان لا اشكال في الحد من الحد الى الحد بل لا يغاير بينهما الاعتبار كايته في الواقع
وشرحاه في المصنف وهذا من الصور الخارجية فان اجماع الديك اركم من اللغات والاحشاش والسلاح قد يكون

الحكم

مع لزوم كونه

تحصيل

نفس

الدين

مورد

موجوده في البيت فاد الحضر ورتبت حصل الجبهه ومجموع لم يكن هو البيت وهو بمنزلة الحدود
وقد حصل غير كظله وقد وقع اكر والبر الى غير ذلك وهو بمنزلة الرسوم لتعلقه بذلك **قوله** وقد اورد على المصدق في نفسه
لم يورد المصدقون هذا الشك في التصديق لظهور الجواب عنه في التصديق لانه هو العلم المتعلق بتوقع النسبة وهي
في التصديق المطلوب معلومة من وجهه من حيث الصور بمجولة من وجهه من حيث التصديق والعلم بتوقعه كمن
في الصور لان الصور المطلوب لو كان معلوما من وجهه بمجولة من وجهه او كان وجهها ايضا تصوريا في الشك المذكور
فيها ولما ادعى الامام الرازي في احد قوله الى ان الصورات فيهم ضرورية والتصديقات بعضها ضرورية وبعضها
نظري **قوله** والارم هذا قياس خفي وبانه ان تصور النسبة لو كان سيطرا للعلم حصوا للزم من تصور الغير والاشياء
مع العلم بمجولها معا ومو سيطر لاجتماعها لان العلم بانها للوقوف وملتزم للزوم ملزم ان تصور النسبة لو
كان سيطرا للعلم لزم من تصور الاشياء والغير اجتماعها ثم يتوكل لكن اجتماعها ليس حاصل في تصورهما لان
اجتماعها اجتماع للشيئين اليه اشار يتوكل وما يتبين ان يكون نسبيا وتصورهما معا حاصل للشك فيهما والحكم في
خواما ان يكون الشيء موجودا او اما ان يكون موجودا او باسناد من ثبوت اج لاشياء الاخرى كطاهر ان لم يكن لسر
واحكم يجب ان يكون الحكم عليه والحكم به حاضر من عند بلخ فلا يكون تصور النسبة سيطرا للعلم حصوا وهو المط
وعلم من كلامه ان الغير والاشياء حصوها لنفس قد يكون باعتبار الصور وقد يكون باعتبار دانهما في تصور اراده
احد المفذرين خصوصهما للشيئين قد يكون باعتبار العلم حصوها وهو المصدق **قوله** فادته مفذره تفسي
المادة والمصور ما ذكره واحكاما سمو كل جوهري لا يكون الجسم معه بالحق بالمادة لكونه قابلا لتوارد
الصور النوعية عليه كان الفردات قابله لتوارد الهيات عليه وكل جوهري حال في او يكون الجسم مع بالحق بالصور
لكونه قابلا في البولي كجوهري في الفردات **قوله** اللهم الا يجب العقل يعني لم يحصل للعقل بعد حصول
كيفية فادته على احاد بحسب الكارج واما الهية الخاصة العارضة لها فان كانت حاصله عاميا بغير طاعت
من الاسور العقلية الصرفة لا الخارجية كبيت والعشرون عشر وان شرفت احاد في افطار العالم فتقوله ان كانت
مهدا الى الحصول وحمل العقل في الوجود الدمي وقوله ان كان على استيعاده يتبع **قوله** ان عن داتيات
المجود فالضرب في قوله داتياته للمجود الذي يدعي عليه اكد والترادج داتياته لان اجمع المضاف مفيد للعلم
فيكون متناغ في المجود ايضا لان جميع داتيات الشيء نفسه فان لم يكن يتساغ فيهم فان تركه الجنس الاقرب
كان يتضا في احد الجسدي كسبي لا خطأ وان تركه الفصل الاقرب اقصر على الجنس بل لانه لا يكون فيه اينا عن
المجود اقل فادته ان يميز الحدود عن جميع ما عداه فظهر من هذا ضعف ما ذهب اليه الشارح الماض
الاضرب في من ان اكد المراد استعمل في جميع الداتيات من الرسوم **قوله** فان لا اشخاص لا حد لانه في كل الغير
والنبد لا يتناول الا الاشياء كايحي **قوله** لعقد الصور ان قيل سمي ان هذا اياها في اكد وان صور
ان ما في الجنس الاقرب ثم الفصل فلم يعرف ههنا الجاهل المصور فلما الصور هي الهية الحاصلة من القيام المراد
كامر وبن ابعث ادا وعي في تزلت المفردات اللامه والناسبه بقديم ما هو في كل الجنس مثلا وبها
في اكد سبي واما تركه مطلقا فاما انما لم يحاط به في بعض كمن كان في الهية الحاصلة مطلقا
لا يكون صور حقيقته بل بمنزلة المادة واطلق الصور عليه لانه صور خبيثه مشتركة من الحد العام والنا
بل من جميع اكد وان كان لها مفردات لا الهية صور بالمعنى الذي ذكره فانه صور نوعيه **قوله** بل لا يراد

متنفيها

احصوا

لاحاد

به اللزوم المحقق بالحدوث واللازم الذي هو عرض عام له لا يمتنع عما عداه فليكن بلي عنه **قوله** انما هو بقدر ما لا بد
في رسم انحر صير العنب اذا غلا واستد وقد بالزبد ومنه من شرط الغدق بالزبد لان الاسم ثبت
بالاشتداد وكذا المعنى المحرم والمصنف ذكر المانع بدل عصير العنب فناول السكر وهو يتبع التمر وينبع
الزبد والمتخذ من الخطة والشعر والعسل والذرة ولين الرماك اما السكر لان الغرض بان انحر الوافق في الغالب
وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم بالسكر وقال كل سكر فخر وانحر من حاشي الخمر في اشار الى الخمر والسكر يندف
الزبد في الغالب والاشتداد لا يستلزم اياها وذلك لان المانع اذا غلا هو ان يشد واداف بالزبد وسلك في
سبع عشر ايام ولا يحض في ثوبه شدة وعند ذلك ينطاطه الحرة وما يبعثها من صد الشارب والكافور المتحل في سبعة
البيع فليكن في العنب **قوله** ما جاعته بلفظ اظهر مراد ف لا يقال هذا التعريف غير مانع لان بعض العلماء قد
نحو الوجود من الوجودات وتعرف الاصطلاحات تعرف بالظواهر او عرف بالمرادف او باللوازم
او بالبايات لا بأسول على ههنا بصدور بيان اصطلاح الامور في الحد والاراد علينا بحال اصطلاح غيرهم
قوله فلا يدخل فيه لو دخل فيه بطلت الكلمة **قوله** والانعكاس انه كما وجد الحد ووجد الحد هذا عكس
للكلمة الاولى نظر للاختصاص ما دونه لان الكلمة المنفصلة الموجبة اذا كانت تالية مساويا لقدمها انعكست كلمة
وانما يعتبر في المنطق لعدم التفاتنا الى المادة وما ذكره المصنف وموكل استيعاب الحد وليس في الحقيقة عكس لاظهار
بل لازم لما ذكرناه على من ينظر في لزم الانعكاس من جهة الشيء باسم بل في **قوله** ما لا يتصور في الذات قبل فيه
لاننا هذا انما هو مانع لصدور كل من المتضامين بالنسبة الى الاول لان تعالجه اعم من تصور مع فهم الاول ولا يتصور قبل فيه
لاننا نقول الذاتي من اقسام الحمول واحد المتضامين لا يحمل على الاول **قوله** فلو قدر عدم الفعل لارتفع الذات لما كان
مع اللزومية انما هو جوب صدق اللزوم على تقدير صدق اللزوم في لفظ قد تصور كما لا يتصور ولذا يتوهم
الناس في لزم لصدور القدم في نفس الامر كما يجب اليه بعض المنطقيين وهذه اللزومية لارادها للتعريف المذكور
فليدفع في حله بالامكان ذلك ان يرجع التعريف الى انه لو فهم الذات لفهم الذاتي لا ما يعني ان فيه مغاير لفهم الذات
مغاير بالذات لانه المحمول على الذات والمحمول الذي لا يتصور فهم الذات قبل فيه لا يكون ذلك بل كما يعني ان فهم
الذات موافق لفهم اياته ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار فليس اكد والمحدود ولا لا المطابقة والمضيق في
محت الدلالة فيلزم بعكس التفسير لو لم يفهم الذاتي فهم الذات على معنى ان عدم فهم الذاتي وارتفاعه عن الذات من غير
عدم فهم الذات وارتفاعه عن الذات وهذا يمكن طائفة اخرى للذات في عرفه بعض العقليات ولا بد من علم لازم الذات
لان ارتفاعه ليس غير ارتفاع الذات بل يتلزم بعد تمام حقيقته **قوله** فان اكد ان حقيقة الفعل جمع الذاتيات اولو كما
يصدق وتعمل اكد ان حقيقة الفعل الذات لزم فهم الذات قبل فهم البعض الاخر من الذاتيات **قوله** بالمطابقة
ثانيه وبالنسبة الى ان كان يقال بان فرد الانسان المحمول الذي هو جسم تام حساس متحرك بالارادة ناطق مذكر جميع افراد
الجنس الترتيب من الاجناس البعيدة وفصله بالمطابقة وانه المحمول الباطن في جميع افراد الجنس **قوله** ان لا يثبت
للذات بعلة يجوز ان يكون من الترتيب لان خواص الذاتي ان لا يكون شئ له الذات بعلة امر بعلة غير الذات
لان جعلها واحدا لا يكون شئ له الذات فزاد بالعلم الغايب كما اشار اليه ابن سينا بان الطبيعة قصد الى اتحاد
الجزء والواحد من الاجناس والمضول قصدت بالعرض لثبته اياها لا لادائه لعدم كاليه ولقد عدا الانحاض والابواب
ولو كان المقصد الى اتحاد الكلي خصوصا في فرض في واما العرض في ثبوت الذات وارتفاعه عن الذات لانه ان كان

اكد
قوله

قريبا فليكن نفس الذات كالروحية للارادة لا كاش بار حقيقته بعد تمامه وان كان بعيدا فعليه الترتيب وما هو اقرب
منه كالفاعلية للانسان لتجه وادراكه الغريب ويجوز ان يكون من الذات لان خواصه ايضا ان لا يكون اشياء للذات
والصدق يتبع معلا لا بالذات لان العلم يجب تقدمه على ما يعقل في الذات ليست لذلك ولا غير الذات وهو
ظاهر واما العرض في اللزوم مثلا فان كان ينشأ بعلة اشياء للذات به لا يتصور في فرضه ضرورة وانما يتصور في شئ
وقوله اللزوم الذي هو على بعلة غير الذات ولما اقلوا ان يعرفه هو الذي يكثر تصور اللزوم او يتصور مع قصد
اللازم في الحكم بالارادة وان كان غير متبع بعلة اشياء للذات بغيره وهو الوسط هذا اذا كان في الذات تمام حقيقة
اما اذا كان بعض الوجوه فيجوز ان يعقل اشياء ذاتي لها اعم ان كان كقوله الانسان جسم لانه جسم تام حساس
متحرك بالارادة واخر بدائي افرأض منه كقوله الانسان جسم لانه حيوان وقال المنطقيون على العالي على الشيء بوسط
على الساق على كركم القليل بما في الحقيقة لبيان المقنن والذات والخص والمقنن بالعرض كصريحه بان سائر ان
وقال انباء اخرى للشيء ما يثبت الحد وله وبالعكس وانما يثبت في بعض النظم بله من مواضع الموضوع او الجواب او
ذكر وصده واد اكد مع غير تصور ومقدسات الربان يجب ان يكون اعرف واقدم من الشئ والاعم اعرف
بالنسبة الى عمومنا للشيء مقضيته وقلة منافاته واقدم فان الشيء لما لم يكن حساسا تاما ياما حساسا لم يكن خواصا
لكما تدبر في استفاضة ما هو اقدم عند ما يولد لنا اول ما هو اكره لانه اول ما يصبه بالحسن فينتسب منه الكلمات
ولقد ذكرنا ان ارضنا ان نحقق الكلمات بانواعها ونسبها في بقدر ما هو اقدم على الجري في موالف الاخر لانه اعرف
عننا اولها المتفاد من اكره انما يحصل للنفس لاستعدادها له بواسطة الاحساس باكره من استعدادها للكل الا
حصول بواسطة احساس في ذات اولها بواسطة احساس في ذات اكره قوله في الفعل اكره من موفقه من عاقله
فان كان في العقل كان بعلة مقدما وان كان خيرا في الخارج كان وجوده كالحار في مقدما وما كان الذاتي من اقسام الجواب
كان في الاول فعليه اذ الخارج على عاقله لتعريف ما في الوجود فكان تقدمه في العقل وهذا من خواص الذاتي اذ
العرضي منه بعد فهم الذات كان وجوده بعد وجوده والذات لا تقدم على نفسها في العقل لهذا التفسير
بحر الحقيقة والاول لان سبلان الذات ايضا لان فهم الذات لا يكون قبل فهمه كما ان فهمه لا يكون قبل فهمه
وابات التي تتسبب غير معقل وقد صرح به حيث قال فالسواد للسواد ليس بعلة اصله ان كان يثبت وجوده لانه
قوله وما راجع الى الاول لانه اذ السمع فهم الذات قبل فهم الذاتي وكان فهمه عن فهم الذاتي او متفهما لنفسه
يتفرع عليه ان لا يشوبه اواباته لها بعلة اخرى على الذات والا كان فهمه متافرا عن فهم الذات لانفس فهمه ولما
ضاهية وثانية ان فهمه الذاتي قبل فهمه لانه احد شئيه وهذا الكلام يفسره على فائدة ايراد المصنف قد في التعريفين
الاخيرين ومواءمات كان هذا التعريفان يتفرع عن الاول وكانا متحيزين بالتميز عند حقيقة وكان الاول مغنيا
عن ذكرهما وروى قد الحقيقة او التخلييل لانه لا لا تافير من ضرب عنه **قوله** اذ لا اذ شربا بينه وبين النفس
شلا الاموال شئ شلا من شئ كالمشروع اذ اراد به المشرك العلم بغيره سبق ذكره والاوراد الجواهر والجسم والبار
لانها ذاتيات للانسان والنفس مركبة من علم بقرير السرح ان جزوا في قوله وفي المشرك للنفس عطف على الذات
فيكون النفس عام في ذلك ولا يردح فضل النفس **قوله** واجزاء النفس في العقل لانه هذا هو مانع من النفس ايضا
المامية عما يابى لان اجزاء النفس موزنا في جواب امر شي مؤخر وجوده والنفس ليس كذلك بل يقال في جواب ما هو
قوله ولا بد ان يكون تام حقيقته المشرك اعرض به الكلام من الشدة وانحر لانه على الزعم شئ من الذاتي على اول

لنفس
منه
حص
باجزائ

لا
فان

المختلطة الحسنة لو لم يكن كذلك بان كان اينا لا احد عرضيا للاخر او تمام حقيقته لم يكن جنسا لان تمام الحقيقة المشتركة بين الامور المختلطة
الحسنة اذا كان ايناها لا يكون الا اطلاقا في حقيقتها **قوله** وكل واحد من تلك الحسنة نوع له المراد بالامور المختلطة الماهيات
المعتولة بما يابنه عليه في اول الفصل فلا بد ان يند او هذا الجنس المميز عن الحيوان المختلطان بالحسنة وليس يتوهم
وقال الشارح العلامة المراد بالامور ما يقال بالجنس في الدات يخرج الجنس والتصل والتخص وليس في الميزان
عما قاله **قوله** ان باعتبار كونه احاد لا يرد ان الكلي انما يكون نوعا باعتبار احاد هو تمام حقيقته وهذه هي احادها
بالحسنة فالانسان نوع بالنسبة الى غيره ولا بالنسبة الى احاد الماهيات في هذا الماهيات في ذلك الماهيات
ولا بالنسبة الى احاد الضاحك فانه خاصة لها وله الحيوان في كل نوع بالنسبة الحسنة المندرجة تحتها فان قيل
فما يلزم من ذلك الاقسام في قسم الكلي الى الكليات فلا لا بأس لانه محتلت بالاعتبار **قوله** لان الكل كذلك يجوز ان لا يكون الكليات
بل جنسا على الجواهر **قوله** فتقوله وبالسبب بالعلم قضية مهيمة لأطية لا يقال الجمع الماهيات في تلك القضية فيكون قضية
كلية لانه انما يند العوم اذا كان اللام في الاستفراغ اذا كان الجنس كانه قوله في الجوهرة فلا يند العوم ولهذا قال صاحب
القضاة فيه والاشتراف الذي هو كونه كثير من الناس **قوله** ما يصور من الدات قبل فهمه حذف المضاف واقام
المضاف اليه مقامه وما عيان عن المحول لان العرض من اقسامه **قوله** او ما لا يند من عدلا لو قيل ما يند من عدلا لكان نسب
لخرج الدات لكنه محل الخلاف الخلاف بالاجاب والسلب لانه مطرد في التفرقات الملت وانه في اخرها في الفهم
السليم **قوله** ما لا يصور من اقسامه ما في عبارة عن العرض لانه جنسه فلا بد في الرواية تصور على التباين
وموض تصور اذ انفعله ولم يترك له ههنا الحسنة لانه في غاية والعراض خلافا منه الى الارزول اهلا ولا
ما يترك والعلم بالمعارفة تابع لوقوعه في تحقيقها لا يترك اهلا ولا يترك وتغيره في عمل الفهم المشترك
بين ما يترك وما لا يترك وهو الامكان فله ههنا ايضا عدم الامكان لتوارد السلب والاحباب على واحد
كثير في كلامهم يقول الرجل ما علم الله في خبره ان يند الماهية في انه لا خير فيه ومنه قوله في ان ينشأ انه بالعلم
لازم للماهية بعد فهمه بعد طرفه في فهمه الماهية لانه مطلقا لانه ان كان بينا وبلا وسط ان لم يكن كذلك
وعلى الفهم من يكون منه بعد فهم الماهية والتمام الفهم من قوله بعد فهمه يدل على ان الكلام في اللام في العرف لا الخارج **قوله**
خلاف الداتي فانه لازم ان قيل اللام من اقسام العرض الثاني للداتي لكونه في نفسه وضاف الاعم من ان لا يخص منه
فكيف يكون الداتي لازما في المراد باللام ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي فلا بد **قوله** لا يند فهمه عطف على مقدم
له حاصله في فهمه اذ ان الداتي وان لم تفك الماهية منه لكن فهمه ليس بعد فهمه بل قبله **قوله** سواء فرض في لازم
الماهية اعم من لازم الوجود لانه يلزم وان لم تكن موجودة فيلزم وجوده لا ولام الوجود يلزم في الوجود خاصة
قوله كما تحوّل الجسم كله اذ ان الماهية الاولى للام السائل للتمام الدليل على ان كل جسم حادث بالضرورة والباقي
غير السائل لان كونه اطلاقا في الشمس في لازم الاحكام الطبيعية كاهواء ولا غير الملونة كالافلاك عا ما قاله الحكماء **قوله**
كسواء الغراب والرخي فاجعلها بعض الظل في لازم الوجود والحق ما فعله المصنف لانه يمكن ان لا يلاوه
وعن الزمخشري نحو البرص **قوله** نبيه قد سبق لا بعض الا واهم ان قوله لازم الماهية بعد فهمه انما يصدق على اللام الذين
لان حصول غير النشأة انما هو بعد فهم الوسط فلا تقسيم اللام حاصل اذ ان هذا اليوم بالنسبة على ان هذا
القول انما يند حصول لازم الماهية بعد فهمه سطلما وموام من يكون حصوله بعد فهمه فقط كانه في اللام
البن اوبعد فهمه وفهم الوسط كانه في اللام غير النشأة **قوله** وانما اذ اجد اذ به احد الظل بعد الداتي والعرض على

هذا
البيان

فيما بين

يكون

ما لا يصور من اقسامه
ما لا يند من عدلا
ما لا يند من عدلا
ما لا يند من عدلا

من وقوله اما صورته فان ما في الجنس الاخر ثم بالنسبة الى الاخرى وانما هو سوا قسم الجنس نحو السواد واللون القابل للعرض
او تافخ السواد القابل للعرض من اللون لم يدب احد من العلماء ان الاول تام والثاني ناقص وعلم ان يقال مراده بان
الميزان الكامل سواء كان اينا او لا يند من ذلك قوله فيما بعد جعل العرض الخاص نوعا فصلا **قوله** وظل الصوت نوعا فاعلم
ان ظل الماهية باستقائهم في ينزل من كل الصوت من غير عكس لان ما هو في الميزان التي تتركب منها وصوتها هي
الحاصلة من التباين في الشيء من غير اشارة اشفت الهيئة العائنه ويجوز ان يوجه الميزان منها من غير التباين
معبر وظل الماهية لصفتها في الدلالة كافي الالفاظ الغربية والحازية لا ينزل من كل الصوت فان التركيب الخارج فيها
عموم من وجهه وسمى كل الصوت عا الصوت بالنسبة للصوت وعما الماهية بالنسبة للماهية والسائل بها بالخطا
والاول عا بله اقسام لان صورته على ما يحصل من الجنس الميزان عا الفصل الميزان فاختلا لا فقط اما بعد
الفصل عا الجنس اما ان يند من اقسامه لا على الاوجه اما ان يذكر الميزان الجنس وموخر شاع لعدم دلالة العام على
اخاص ولهذا اعد ذكر الجنس وترك الفصل من الخطا اما ان يذكر الميزان الجنس ولا اشباع فيه لانه يدل على الجنس بالانزاع
وموخر اقسامه لانه اما يترك لفظ الجنس براسه ويؤى بالفضل او يترك لفظ الجنس الميزان ويؤى بلفظ الجنس البعد والفصل
قوله منه جعل الموجود والواحد جنسا للانسان من ذلك انه اذ وضع العرض الذي هو اعم من الجنس موضعه كوضع
الموجود او الواحد موضع الحيوان كان الحد خطا لان الانسان مميزات احد اما للاطلاع على ابيات الممدود واما للنسب
عما عداه وكلامه مشف فيه واما وضع العرض الذي يساوي الجنس موضع وان لم يسوغه النطقون فيلزم ان لا يكون
كلامه سواغه لانه يدل على الجنس بالانزاع ولهذا يقال في الاعم الذي يوجد في التفرقات انه بمنزلة الجنس المراد
الجنس المشترك الميزان وان لم يكن اينا لان وضع الاعم موضع المشترك الميزان خطا سواء كان اينا او لا **قوله** ومنه جعل
العرض الخاص نوعا فصلا المراد بالفصل الميزان الكامل سواء كان اينا او لا لان وضع العرض الخاص نوعا فصلا موضع
الميزان الكامل لم يجب لان عكس خطا سواء كان الميزان اينا او لا **قوله** يجب ان يعكس يند ان وضع العرض الخاص نوعا فصلا
فصله ان يند من اقسامه انما يكون خطا اذا كان عا وجهه لا يعكس كاد اذ وضع الخاصه الغير اللازمة للنوع كالفصل بالفضل
للانسان موضع الخاصه اللازمه كالفصل بالضرورة له عا ما شئت وهكذا اذ وضع الخاصه الغير الشاملة كالكتاب
بالفضل للانسان موضع الخاصه اللازمه كالفصل بالضرورة له عا ما شئت وهكذا اذ وضع الخاصه الغير الشاملة كالكتاب
له ترك بعض النصوص انما يكون خطا اذ اترك الفصل المساوي راسا وذلك بان لا يند من الفصل المساوي ان اتركه ولا يوجه
من فضوله ان يند من اقسامه اقسامه في فضوله او خواصه ساو له واني يواحد منه فقط في تعريفه لم يكن خطا ولا
بالفضل منها ايضا الفصل الميزان الكامل سواء كان اينا او لا **قوله** ومنه تعريف الشيء بنفسه جعل هذا من ظل الماهية
لان ما هو الحد تفصيل مفردات الممدود ولا تفصيل فيه **قوله** احركه عرض فله هذا التعريف خطا من وجبت ان
كونه تعريف الشيء بنفسه لان الحركة عند المميز مختصة بالابنية وبين النقل واما عند الحكماء فتعرف بالاختص
وبانها جعل العرض وهو عرض الحركة لما في الكلام ان العرض ليس جنسا للاعراض اعم من جنسه اعني لكونه جنسا لها
قوله والظاهر من الشر ان الشر من ان الشيء كانه وحده انواعه ما يصدر عن النوع الغفيرة كالظا ومنه ما
يصدر عن النوع الشهوية كالزنا ومنه ما يصدر عن النوع العقلية كالاقتداء بالاطم ومنه الاطلاق للزنا
والالام والنوم **قوله** فان احيه هو العيش والامجموع الاحاد التي يند من جنسها ولم يحصل لها بعد الانشاء كمنية
زايدة لا يجب النقل ان كان كمنية العيش وما ذكره الحكماء من ان ارب الاعداد انواع متخالفة ولا يكون بعضها

فيما بين
البيان

فإن بعض كل ركب كل من الأعداد ابتدائية في صور النوعية زائدة في الخارج ولم يثبت ذلك **قوله**
ولا باضام خمسة أفرق لها لال خمسة وإن انتم إليها خمسة أو خمسة لال بالثاني لا يخرج إلى عن حقيقته والأكال كونا
وفساد أو لا شيء من خمسة بعشر فلا شيء من العشر خمسة وهذا هو ضعف ما قاله بعض المفسرين من أن كل شيء
في غيره قد يصدق عند الأجتماع ويكتب عند الانفراد كما أنه يصدق العشر خمسة وحقه ولا يصدق العشر خمسة
لأنه إن أراد أن يصدق في العشر أنها خمسة متعدي خمسة أفرق فباطل ما عرفت وإن أراد أن يصدق عليه المجموع
من خمسة فيسلك لكن الكاذب بحدوثي والصادق بحدوثي أو لا شيء الأول مجتمع مع غيره **قوله** فلا يجوز أن يرسم
الشيء بالسادس في الجداول والخلافات بما هو أخص منه في اشتراط الطهارة في اللام الذي يرسم به بناء على أن الراد بالظاهر
ما هو ظاهر بالنفس لا بالمرومه أي يكون أخص منه والمراد بنوعه كونه لازم الذي يعرف به شيئا ما ذكره هنا وهو
أن يكون ظاهر أو قد يطلق عليه من الشؤف على ما أشار إليه في بيان أن العلم يعرف بالنفس والشأن ولا يعرف بغيره
ولا يعرف له لازم من الشؤف لأنه لا يكون شيئا من الأخص والأعم لأنه لا يناسب لأن الأسفار
في التعريفات من اللازم وفي اللازم الشيء بالشيء الأخص أو الأعم من اللزوم والالتزام **قوله** وقال ابن سينا المراد به أن يكون
فرضا يقتضيه المعرفة لانه لا يعرف لأن التعريف باللازم تعريف بالآخر وما يصدق من الماهية هو اللازم للترتيب
والبعد ليس أمرا لها لأن العلم البعيد لا يؤثر في العلول وإنما يؤثر في موالهة المتوسطة وموتها من غير تعريف
الشيء باللازم البعيد ليس تعريفه بل تعريفه **قوله** فالأول مثل الروح عدد يزيد على الفرد بواحد هذا إذا كان من
الروحية والفردية تعاقبا للضادان جعلوا من الكيف المحصور في الممتنع فالنوع من المذرجين تحت جنس واحد
عرف من الأفرق عن الأفرق عنه وأما إذا كان بينهما بقابل العدم والمملكة بان كانت الفردية عدم الروحية
عما شئت أن تكون نوحا كان تعريف الروح بالفرد من القسم الثاني في تعريف الشيء بما هو أخص منه **قوله** أو الفرد
عدد يزيد على الروح بواحد هذا ما ذهب إليه الشارحون من تفسير العكس وهو كونه الفردية ضادا وهو
عدم الانعكاس أصلا لأنه لا يصدق تعريف الفرد على الواحد سواء جعل الواحد عددا أو لا لعدم زيادته على شيء فلا
يصدق تعريف الروح على الاثنين ولا تعريف الفرد على الثلاثة وهما أولو فسر العكس بأن الفرد عدد يتبع عن
الروح بواحد وعد الواحد من العدد لا بد في هذا الفساد **قوله** فإن النفس مشابهة للآلة أخص أم أعم من النفس فلا
فيه اختلافات كبر فقال بعض الحكماء بعبارة عن الصورة النوعية له واثبات النفس لفظه لا ركاكة المألوفة عن
التخلل وأما شبهة النار فيقال من أن النار محدثة حصة للأجسام ولذلك كان اليقظ من أن النار هي **قوله** الساع
فكذلك الجسم تحف بالآراء أو أن النار تجمع المختلفات بالطحن والنضج حتى يحصل مزاج ميسر للصورة النوعية
كان النفس محبة وتختص عن التخلل **قوله** فلا ينبغي التصور أنها قال في التركيب لا معنى للتصور عند عدم الترتيب
المتفق الجاهل عند عدمه لأن الترتيب في التركيب معينه للتصور وفيه حاصل وهو في الجمع محبة له وفيه
بناء والنفس لا غير وموافق الحقيقة **قوله** فالحديث بالبرهان أراد بالحد الحقيق بالبرهان الحد الأوسط مع
ما يقتضيه فيكون شأنه الحصول المقديين فلا اختيار كما ارتكأ بالباطل لا في اسم الجز على الكل والوجه الأول
يدل على أن ثبوت الحد للحد وليس مكتسب بالبرهان لأن خاصا أن يفعل الحد بنفسه بفعل الحد وتنفصلا والبرهان
يشبه محكوما عليه ويحكم به يستلزم نبوته له فلو تخطى من الحد والحدود في الثبوت لم يكن بقاء ما قبل الحد مغاير للحد
أما والافلا ذكر بعض الأفاضل من أن الحد عبارة عن جمع الأفرق إلى كل واحد منها مقدم على الحدود وكذا الحج والمقدم

مختل في قول
جوز أن يرسم الشيء

منه

الجزء

اللافتة

الحجة

لكن يشترط ما ليس
بالمعروف على الحد وهو المحدود لانه
يشترط الحد وهو غير المحدود

على الشيء لا يكون نفسه وأما ما بناه فلا يطين عليه الجمهور من أن الحد هو العلم المتصل بأجزاء المحدود لانه عبارة عن علوم
متعددة بأجزاء كل شيء متعلق غير متعلق به الآخر والمحدود هو العلم الاجمالي لانه هو العلم الواحد المتعلق بجميع أفرقه
وهذا أكابصارات عشر متعلق بعشر بصرات كل شيء ليس غير متعلق الآخر وأيضاً ولحد يتعلق بالعشر
دفعه فلما لو كان متغيراً من لزم بكل محدود أن يفعل أو المحدود من غير متعلق بالمتصل في الحد الذي هو الكاسب
ومن بالاجمال فرض المحدود الذي هو المكتسب والوجدان بكده بل ليس بشيء معارف الأبالا اعتباراً فانه إذا فعل جميع
أجزاء الشيء المتصل والترتيب كان متغيراً جميعاً فإن اعتبر بفعله في الترتيب فهو الحد وإن اعتبر بفعله المجموع فهو الحد
والحقيق في هذا التمام والبساطة ما ذكرناه في الفاضل والوجه الثاني يدل على أن الفعل الحد الحقيق للشيء لا يقتضيه
لأن حاصله أن يفعل الحد لو كان مكتسباً كان متعلقاً بالاستدلال عليه والاستدلال على الشيء يقتضي سبق فعله من جهة ما
يمتد عليه والاستدلال من جهة جهة فعل الحد حقيقته فيكون يفعل الحد حقيقته حاصله قبل الدليل فيلزم الدور
وقد صرح به في جواب الاعتراض الذي يحكي بقوله بخلاف الحد فإن المطلوب تعمله للنبوة وقد فعل ما يتبدل
عليه بقوله من جهة ما يتبدل عليه لئلا يمنع لزوم الدور واختلاف المعين وفيه شبهة على أن القيد من سبده في تصور طرفه
من جهة ما يستلزمه لأن وجهه كان والدرج يدل على أن هذا الوجه هو الحقيق الذي لا يتبدل من باب التصورات
والعرض من الكسب الجمهور القصور في العلوم القصور في العلم في الحد على المحدود ولا الأول الذي يفرض على
بعض الخارج إلى باب التعريفات كالسنة التي فاد قبل الإنسان مثلاً في اثنين خبيثه حتى يوتي بالجووان الماهية
مركبا فيسبب ما يحجر عليه على أنه تعك كاشف له أو نحو وأحتاج أن يشاع هذا المطلوب بوافق الأول لانه قال
في الشفا ما حاصله لو اكتسب الحد برهان على أن يكون المحدود أصغر والحد لكل الأوطى فيه مساوياً بالحدود والحد واللا
لأن أخص من الحد وأعم من الحد ولا شاع أن يكون موضوع الوجه الكلية أعم وأجود لأخص وأد أكمل مساوياً لها
مجموع الحدود إما على أنه حد ثابت له فيلزم أن يكون له وحد حدان حقيقين إما على أنه حد ثابت له فيلزم أن يكون له
الأوسط إما على أنه ثابت له الأوسط وهو باطل لأن ثابت له الأوسط هو المحدود وفصله وفرواضه فيلزم أن يكون
في واحد حد الماهية المحلقة وإما على أنه ماهية الأوسط فلا يلزم منه المطلوب لأن الحد الأوسط لا يجب أن يكون
للأخص كما قولنا الضاحك إنسان فالإنسان حد للجووان الماهية الأوسط ثابت لكل ما ثبت له الأوسط فلا يلزم
الاشتراط الحد للحدود وهو غير مطويع غير محتاج إلى البرهان لأن الداعي لا يعمل بثبوت الذات بل في لانه حد له وهو الماهية
والوقوف على علمه بفعله من الذي يتوقف عليه الدليل هو بفعله الشيء على وجه النبوة أو الأسفار والدرج يطلب وهو
حصوله على الدليل ما يشاء أو يفرض لا يتغير لا يتغير الجاهل فلا بد **قوله** خرج من كونه حدا وصار كباقي لوجعل
الحد على المحدود على أنه لافه أو شرعا لا غير ذلك خرج من كونه حدا إلى الحد من أقسام التصور السادج المشروط بعدم
الكم وصار كباقي الحد على المحدود ففعل المنع وهذا صريح في أن الحد لا يعمل إلا بالآلة لا كان تصديقا للتصور أو قد يصدق
ليس فيه أن قبل هذا التمايز عديم الأمام الرازي لأن المقيد من عبارة عن التصورات المتلزم للكم كان
النفس كذلك وأما ما ذهب إليه للصنف فيه أشكال للثبوتين لا بد في العلم لانه عنده هو العلم المتعلق بالكم
لا الكم فهو المشهور من مذهب الحكماء ولا التصورات المتلزمة مع الكم والنفسية يدخل فيها الكم لكونه لا بد في العلم
فلن لا أشكال لما أن القيد من عند الكم من حيث هو حاصل عند الدين وكونه في القضية لا ينبغي أن يكون
تمام سمهاها لما أن الدول النفسية قد يطلق على الشيء وقاسم بلغ أن ليس فيه إلا أنه لا يسبب بكونه أمرا ما

جاء

ف

وجد

حد

حد

جاء

المتقدم

الوجه
أكبر

بالجمل وبالعكس فذلك لطلو الكلام ولم يتعرض للتعين **قوله** لان الحكم يعرض خاص بنوع وقوله على الموضوع طه الطرفان
 لا يتغير لان الاول تقوصه الحكم لانه بقدر ما يتناول على كنه ما هو هذا هو العرضي الذي لو عرفنا لكان انعكاسا
 في الحد **قوله** فليشوته اعلم ان العقل المذكور يدل على ان العرضي يحكم به والموضوع يحكم به فليشوته ان يكون الصير
 في قوله سلبه وانما العرضي في قوله عن طه وكلمة الموضوع وقوله طه نوع من الموضوع يدل على انه ثابت لنوع
 من الموضوع منتف عن نوع او من الموضوع متعين ان يكون الصير في شوته وانما العرضي في قوله طه نوع من الموضوع
 ان العرضي هو المحض والنوع ما هو المحض شوته به فالصير الاول في قوله لا اختصاص به للعرضي والثاني للنوع ولما
 مرر هذا الكلام بما قبله بالغا قوله خاص بنوع من الموضوع لا يقتضي اشتقاؤه عن النوع الاخرى لان خاصه التي قد يكون
 مطلقة منتفبه عن جميع ما عداه وقد يكون اصابه منتفبه عن بعض ما عداه كالنفس والياض للانسان جعل قوله
 لا اختصاصه نوطه لقوله وانما عرضي نوع او من العرضي بان خصوصية بالنوع باعتبار انتفاءه عن النوع الاخر
 في ما عدا النوع ولولا ذلك لكان في البيان لشوته لنوع منه كدب سلبه عن طه وانما عرضي نوع او من العرضي كدب ابا كذا
 فكذب الطيبان في اشكال عليه مرجع هذه الضام مع اقرار ان الثران المذكور لم يلق بالعرضي في مثل هذا الشرح **قوله**
 و ذلك البعض ليس بخاص او من ذلك فيما اعتبرت امر زائد على مفهوم القضية وهو متعين في اب الموضوع ان القضية
 يكون شحيحة لان ادخال المور على محو لا يفي من ذلك البعض بقاء فلا ينافي ما علمنا في الحد في الحد في الحد
 من موهبه **قوله** بان جعل الموضوع محو لا يفي من الموضوع والمحو لا يفي لانه بعد احكام ايجلات عما اشار
 اليه بقوله فالأمر في غير شرط وتفسير وقوله لكن لو صدق الاصل صدق بغيره على العكس يجب ان يكون لا بد من الاصل
 فلا يكون كل ما في انسان عكسا لكل انسان باطن لان الموجبة الكلية لو كانت لازمة للموجبة الكلية عا طرقت التبدل لم
 عن في رصده كل انسان حيوان رصده في بعض الصور لاجل خصوصية المادة لاجل كونه موجبة كلية **قوله**
 وعن الكلية السالبة كلية سالبه لا يريد به ان يند رصده وكل سالبه كلية يتصرف في عكس سالبه كلية كحوار كونه لا استكس
 كالوقتين فالوجود بين المتكئين والطلقة العامة بل ان كانت منعكسه يكون عكس سالبه كلية وانما مدح اعتبار
 خصوصية الجزئية في لزوم العكس وفتح اعتبار خصوصية المساواة في لزوم حيث لم يجعل عكس الموجبة الكلية التي طرفا
 متساويا في وجهه كل لان النظر في المتساوية من جهة العقل والجهة ما عني العقل في مفهوم القضية خلاف
 المساواة والعموم فانما باعتبار الصدق في نفس الامر وقوله الجزئية السالبة لا عكس في على ما هو المشهور في المنطقين
 المناوون منهم ان خاصيتين منهما متساويتان في جهة واحدة ويكون بالافراض وراه والدلالة اضرب
 في السطر الرابع قال صاحب الجريد اول من تلبه هذا الماثل اثر الدين الاخير **قوله** ان محو لازم ان محو الموجه
 البطل لازم الصدق على موضوعه في جهة من الجهات فيلزم كل موجبة كل متساوات ضرورية
 او غيرا ونفي لازم متلزم لنفي الملزوم وطا يصدق على نفي المحو يصدق على نفي الملزوم ومن منع
 انعكاس الى الموجه احد النقيض لغير العدل وانما ان ياذن بمعنى السلب فان في المحو في الموجه الجزئية
 ايضا لازم الصدق على بعض افراد الموضوع فلم يعكس به البيان في نفي نفي لازم لان نفي نفي الملزوم
 في الملازمة الجزئية يكون صدق الملازمة على بعض المتبادر وانما الملازمة على بعض افراد ذلك كالمعنى في التباس
 الذي يكون للزومية المتعمدة فيه جزئية اصلا سواء اقبل في نفي الملازمة او اقبل في نفي الملزوم **قوله** ومن اجل
 ان الكلين يلزم من انعكاس الموجبة الكلية لنعكس انعكاس السالبة سواء كانت كلية او جزئية سالبه اما الجزئية

علم

اجبة

هنا

جهة

ان

فلا يتلزم للوجوبين الكلين متلازمان لان انعكاس كل منهما الى الاخرى مثل كل **قوله** كل ما ليس ليس **قوله** ليس فيلزم ان يكون
 نفيهما اعني السالبتين الجزئيتين ايضا كذلك لما ثبت ان كل متصلتين افتنا في الحكم والكيف وتناقضهما في المقدم
 والثاني لا رمتا وتعاكسا واما الكلية فلا قد ثبت ان السالبة الجزئية عكس لازم للسالبة الجزئية التي هي اعم من السالبة
 الكلية ولان الاعمال لازم الاصل لان كل متصلتين متواترتين في الحكم والكيف والثاني يكون فيكون مقدم او ملزم والمقدم
 الاخرى لزم لازمة المقدم الاخرى من غير عكس **قوله** ما لا يكون في الحقيقة قياسا لانه غير متعين اذ القياس مع القول المولف
 من قياسا يلزم منه قول او فالا يكون متلزا لا يكون قياسا محققا بل عا سبيل بقدر الفعل انه **قوله** وليس من شرطها
 يلاحظه جواب لسؤال وموان المنطقين كقوله بان بعض ضروريات الاشكال المتقدمة لا يمكن رده الى الاول كالمعنى
 الرابع من الثاني مثلا جو بعض **قوله** ليس وكل **قوله** فكيف يقع ان حكم العقل يحتاج ليس لا يلاحظه الرد الى الاول
 اجواب انه يمكن ان لا يكون حكم العقل يحتاج الى ذلك لان لا يمكن التغير عنه وتخصيص المقاييس في كافي الاحتجاج فانه
 عند بعضهم معنى منع في نفس الجهد ولا يمكن التغير عنه مع انه دليل الحكم **قوله** ولا يتبعه ان ينظر في الحكم انما يتلزم
 الحكم بالذات والبرهان الذي هو الاستدلال في العلة على العلول والاني يعكسه ان الاستبعاد في ان ينظر في المصنف يكون
 الامر المناسب للاجاء بالذات موهبه السطر الاول ابتدا او بعد الرد فيقاعض المته والانه دالة على علمه
 للاجاء واعلم ان المتساخلاف هما موطا في تفسير القياس فيس من بانه قول مولف من قياسا في سلم
 لزم عنه لانه قول اخر وقيد اللزوم بالذات كالمعنى المتضمنين في ما لا يمكن الرد الى الاول بواسطة منته احد
 مخالفته والناس لان القياس عند الاستدلال بالكل عا جزئية في قوله الى الاول بواسطة عكس شفي لزم ان كذا
 واحد من ركا تحت النقيض في لا يمكن اصره المتغير في قياسا ومن فيس من بانه قول لا فيضاعدا يلزم عنه قول اخر
 شرط ان يكون فيه حد مشترك له نسبة الى طرفي النتيجة بالوضع او محو كل ما قبل المصنف عن رده الى الاول بواسطة
 عكس شفي احد من المتضمنين اطرافه في ثلثان لحدود القياس او بواسطة مقدمة احد طرفي مخالفا لهما كارد بعض
قوله ليس وكل **قوله** الاول نان يعكس كراه بلاء ليس **قوله** ليس وانه يلزم باقتلاره لاني من ليس لان الموجه
 المحصلة لخص من السالبة المعدولة المحو او سالبه في انعكاسه من هو لاني ليس لان القياس هو الاستدلال
 بالكل عا الجزئية سواء كان جزئيا او كليضا اذ كثيرا ما يستدل حكم الكا عا ان جزئية شفيته خلاف ذلك كاستدلال
 العلماء بقوله عليه الصلاة والسلام في الهرم اربا ليس بجمعة اربا من الطوائف عكس والطوائف **قوله** فيحصل امر
 مكر تلبه عا فاعل التوافي يجب ان يكون متعدد او اعمام في قوله ليتوافق الوسط لكون الوسط في حكم المتعدد باخلا
 المحل وان كان واحدا بالمعنى **قوله** فلو كان المعلوم شوته في الاصغر سلبا شوته مرفوع بالمعلوم وسلبا جزئيا او عا
 الا بد او في الاصغر جزئيا وسلبا عني **قوله** والراد في الاجاب ما يلزم انما قال بعضهم المراد السالبة المركبة
 لانه في صغر في الاول باعتبار الجزئية العا في لم يحسنه الا بتاد منه لانه لان القياس اذ كانت احد في شديته
 مركبة كان مركبا فاذ كان مغراه سالبه مركبة كان في قياسا والقياس الذي مغراه سالبه ليس منع والدر في شديته
 موجه في فتح هذا البند فلا يوافق لما ذهب اليه المصنف فانه قال في الضرب السادس من السطر الثالث
 ومن يعكس الكري عا حكم الموجه وجعل صغري في السالبة الجزئية لا انعكس عنه وقال المراد به كونه سالبه
 بطلانه الموجه السالبة المحو اذ كان الكري سالبه الموضوع خولا في **قوله** ليس وكل **قوله** ليس **قوله** ليس لان صغره
 بطلانه لكل **قوله** ليس لان الموجبة السالبة المحو لعدم استدما وجوه الموضوع مباديها للمسالبة البسيطة واه

له

ويورد باسناد في الحدود النجدة
 فان قيل في حد الجزئية كانه
 واحد سر اجدا او بعد الرد في
 الاجزاء وانما بانه كذا في
 فاما صغره كان بوجه
 الاول ابتدا

منها

الاول

ان

مع الكبري من المطلوب فكذا السالبة المساوية لها لان الاحكام المساوية لا تختلف ومن قال بانها مع
 الكبري السالبة الموضوع صاحب الشك وصاحب المطالع فان قيل لو صح هذا الزعم ان يكون في بطلان كل انسان
 حيوان قياسا متساويا لقوله زيد حيوان لانها مع مساوية القدم للاولى بوزن انسان مع الثانية لم مع انه ليس قياسا
 بالانفاق لعدم تكرار الوسط فيه فلماذا في موضوعه التقيض ومن اخذ فيه فلا يلزم من اتجاهاه ان يكون ذلك لان الوسط
 فيما اخذ فيه فلا يلزم من اتجاهاه ذلك لان الاوسط فيما اخذ فيه مشترك لانه مفهوم واحد فعلق به السلب في الصغير
 والكبري لكن اعتبر في الكبري علق امر اخر مساو للسلب وهو بوثوبته وان لم يكن في كبريه لدخول السلب في
 موضوع الكبري وزعمه الصغرى فلا استبعاد في كونه متجاها عند من لم يعتبر في القياس كونه متجاها بل في بالذات
 للنتيجة لان من غير وجهه صاحب المطالع وقال كفايا ذلك بوجهه من الزمان فبين لنا خطأه واما
 صورة النقص فلم يجد الوسط فيه اصلا لان فهو في الباطن في الانسان امران متغايران فاستقر شرط القياس **قوله**
 هذا الشرط اللام فيه لعدم المعهود في موضوعه انما هو في الشرط في الاتجاها امران لكونه في الامور
 مصدر اذ المعهود هو المصدر الذي يعني الاستراط المعلوم من سياق الكلام **قوله** فتخرج سالبه فوجهه وانه انعكس
 فان قيل يصح بان السالبة الجبرية في سادس الشكل الثالث على ما به في حكم موجبه سالبه المحبوس وتنعكس
 في الامور على ذلك فلماذا لا يابى في الامور انعكاس الصغرى في قولنا لاشي من **2** وبعض **1** وجعلناه كبري
 فلما بعض **1** ولاشي من **2** لنتج ليس بعض **2** ثم حكنا على هذه النتيجة بان في حكم الوجهه وفي قولنا بعض **1** موسى
2 انعكس ذلك الى بعض ما ليس **2** هو وليس مطلوب **2** اما المط بعض **1** ليس **قوله** كل **1** ينلزم لاشي من **1** ليس **2** حكم
 ههنا بان الكبري الوجهه المحصلة في الضرب الرابع من الثاني ينلزم للسالبة المحبوس او معدوله ومع ينلزمه
 انعكسه للشوي في لازم اللازم لازم وبعد ذلك نأري ننعكس انعكس التقيض وينتج بغيره على ان السالبة ردة الى الاول
 طريقين الطريق الاول وان كل اطول الا ان المقدمة المتوسطة فيه لا تختلف حدود القياس الا باحد طرفيها وفيه
 تنبيه على انه يجوز ان يرد ضرب من احد الاشكال الثلاثة غير الاول الى ضرب اوفيه لانه قد علم اتجاهاه وروده
 في الاول على ان الثاني انما يبدل على انه ينتج موجبه سالبه المحبوس فتخرج ردة الى سالبه محصلة **قوله** وجعله كونه في
 صغرى تحتاج منها الى بيان من الاول ان الشكل الثاني اذا جعل في نفس النتيجة صغرى كبري حصل الشكل الاول وذلك
 لكون الكبري محبوسا في نفس النتيجة وموضوعا في كبراه والثاني انه يشمل في شرايط اتجاهاه وذلك لان نتيجة الثاني سالبه
 فنقيضه يكون موجبه فيصالح الصغرى في الاول وكبراه فيصالح الكبري في الاول فاكبر في الثاني في الاول وهكذا فقل في
 الشكل الثالث **قوله** لكل صغرى صادفها صغرى الشكل الثاني وهو بعض الغائب ليس معلوم وقوله وبهدف
 الكبري ويدبر كبري القياس الخلف **قوله** وهو المدعي لانيك ممنوع لان المدعي لزوم صدقه ولم يلزم من الدليل الاصل
 لانا يقول يلزم من هذا ان ينفي القياس وينفي النتيجة منع الجمع فيكون القياس ينلزم ما غير النتيجة كما تبين لزوم انعكس
 بان يقيض العكس منع الصدق مع الاصل فيكون الاصل مشترك للعكس لانه كما استنع اجمع من شيئين ينلزم عن كل منهما
 نقيض الاخر **قوله** لم يتلافى الطرفان ظلما سوا كان في الشكل الاول او في غير اذ القياس عن سالتين في رده ارب علم
 انه لا يلزم في الصغرى على الاكبر ولا عكس بخلاف الصغرى السالبة والكبري الوجهه فانه يمان في الشكل الثاني والرابع
قوله فانه لا بد من رده في الاول انما اشترط عليه احدى من منتهى الامور لو كانا حريتين لم يكن رده الى الاول
 لان احدى من منتهى رده فيجب عليه ولا يصح واحدة من الحريتين لكرويه عكست اول ننعكس لان عكس احدى من

شكركم
 من اتجاهاه
 دلالة

تأني

وقد بينا في اتجاهاه موارده وهذا المذموم الدليل واما قول المصنف فليكون في الكبري او انفسه او بعكسه
 فاشارة الى النتيجة ردة الى الاول لان ردة الى الاول اما بان جعل القطية نفسها ان قارة في موضوعه كبري او كبري
 بعد الردة كما في الضربين اللذين كبريا ما حزم ان فللرادة بالعكس عكس الترتيب والصغرى في نفسها وعكسها الى
 القطية او لا كنيته الاندراج بعد الردة لكون القطية كبري بعد الردة ملتبسة مع نفس النتيجة كما في الضربين الثلاثة
 الى كبرياه كليات او بعكسها كما في الضربين اللذين كبريا ما حزم ان فللرادة بالعكس عكس الترتيب والصغرى في نفسها
 ولما كان المتعدي سيجي في تفصيل الضرب الكبري لشرحه هناك حذرا من سامة التكرار **قوله** الثاني موجبه
 فوجهه وجبة جعل المنطوقين هذا الضرب بالما والادري جعله المصنف رابعا وموجبه موجبه والنتيجة
 عليه جعله ثانيا لنظر للاسند هذا اذ ان بشرط المتقدمين لكونهما كلياتين هناك وكان المصنف تطورا الى
 لشرط لنتيجة لانه يلزم الوجهه لاجتماع الحسنيين فيما واما اجتماع الشرفين الايجاب والقطية في شرف
 بعد منه وهو الكبري **قوله** الثالث كبري موجبه وجبة موجبه اخرى اذ اعني الثاني ان اتفاق النتيجة لاجتماع الشرط
 اشرف متعدي الثاني في الكبري بخلاف هذا والمنطوقين جعلوا هذا الضرب حاسما **قوله** يلزم كالاول
 يلزم كاللزام الاول او كما ان في الضرب في قوله مثله يجوز ان يعود الى قوله بعض الفئات وبوجه هو اللام
 الذي ذكره للضرب الاول فيكون مغاير يلزم نتيجة مثل اللام الاول **قوله** الذي ذكرناه ويجوز ان يعود الى الفرع
 ويكون المعنى ويلزم نتيجة اتجاها مثل اشاح الضرب الاول وموضوعا للموجبه اخرى واما لم يذكر هذا في الضربين
 في الضرب الثاني لان قوله يلزم ويتبين كالاول بوجهه في يلزم ويتبين في الاول ان يلزمه وبيان اتجاهاه كان الضرب
 الاول فوجه الاول في عا اللام لم يكن لقوله بغير كاللزام الاول يعني لان البيان للموضوع لا للام **قوله** الرابع كبري
 موجبه وكبري سالبه اوفيه اذ اعني الرابع لاجتماع الشرفين في صغرى الرابع فوجهه والمنطوقين جعلوا هذا الضرب
 رابعا لقطية اشرف متعدي منه واما جعله المصنف بالاجتماع حاسما لجزءه لراه **قوله** وهو لازم للسالبة المتعدي
 لكون السالبة لازمة لنته الوجهه وان كانا متلازمين لعدم توقف الرادة عليه لانه اذا عكسها لارده للسالبة
 كان عكسها لارده للسالبة سوا كانت اعم او مساوية **قوله** لان الصغرى رابعا موجبه قد وقع في بعض الشك عكس
 الصغرى في لفظ العكس لاجتماع ايه لان بعض النتيجة بغير طابش الصغرى في اللام عكسها قد بطل انه هو الشكل الاول
 نقل الامم الرازي عن ارسطو ان الاوسط ان كان محولا في احدى المتعديين موضوعا في الاخرى فهو الشكل الثاني وان كان
 محولا فيهما فهو الثالث ان كان موضوعا فيهما فهو الثالث فقال ناصر واكلام ان الشكل الرابع هو الاول بعينه
 قدم فيه الكبري كونه اعم لكونه اقوى للمتدئين في اقضا الاتجاها لانه اذا ثبت الحكم على كل فرد من افراد الاوسط
 كان اندراج الاضغرت تحت الاوسط امرا سهلا منينا **قوله** فلا يلائم الطرفان شأن بطلان الثاني فلا اسدراك
 عليه مانه غير محتاج اليه لان الكلام لا يلزم بدون شأن بطلان **قوله** ان كانت سالبه كبري عكست الصغرى ليرجع الى الشكل
 الثاني ثم يرد الى الشكل الاول بما عرف **قوله** وان كانت موجبه كبري فلان ثبت عكست الكبري ولان ثبت فثبت
 المتدئين قد وقع في نسخة الاصل من طبعان العلم عكست الصغرى فخرجت عليه انه يرجع الى موجبتين من الشكل
 الثاني ومع ذلك يكون رجوعه الى الاول بعكس الكبري فيصير القياس عن حريتين في الاول فيصير الصغرى في الكبري
 معرضة عليه نأيا انه يرجع الى ثالث الثالث وموضوعا يرجع الى الاول بعكس كبراه وحله صغرى فتخرج الى الردة
 بل انعكس الكبري ثم الردة عكس العكس ثم قلب المتدئين في القلب وحله كاف فوجهه باصلاحه ولم يبق ذلك والعكس

تقدم

قوله

ليرجع الى الاول

في الضابط
 من اتجاهاه
 دلالة

القطي

في الضابط

في الضابط

في الضابط

قوله

الاول

القطي

ان يقال وان كانت موجبه فليكن **قوله** اد الخريان وعكسها خبرنا واللام فيه للمعروف والمجهول
اجتمعت لقدم ذكرها اي يصدق على هاتين الخريتين وهكذا على عكسها الخبران فلهذا قياس ضمير كراهه محذوف
ومن وكل خبرين لا يحتاج في هذه الاورد والليخه قوله فلا يحتاج **قوله** كليه دايمة ذكر في المتن والراو بالكلية ان يكون
المالي حاصله على جميع الاوضاع والبقا من الملك الاجماع مع التقدم وبالداهية ان يكون حصول الثاني ايجابا ودوام حصول
المقدم بان يكون النسبة التي من حصول المقدم وموضوعه لانه اذا كان النسبة التي في الاول دايمة بدوام النسبة التي في المقدم
كان حصول الثاني ايجابا ودوام حصول المقدم لان النسبة من اخرى فيها محصوره يتلزم حصولها فطابق **قوله**
بعد ان وضعت لتعلق الوجود بالوجود وان حصول الثاني حصول المقدم لان يكون صدق الثاني دايما بدوام صدق المقدم كابر
لولا كطاعات الشرط العكس كانت بالحق نصف المبرر فاما فلهذا لك لان الكلام في دوام النسبة التي في المقدم والثاني
لا يصدق التقدم وصدق الثاني انا اعتبر بذلك لان المطلوب العلم بنسبة الاحكام الى الافعال العقلية اجمالا وسلب
لا العلم بصدق النسبة مطلقا فان قلت ينبغي هنا شرط اخر وهو كون الشرطية مطلقا لرومية لان الاساقفة لا تلزم فلت لا يحتاج
ليذكر ان ادوات الشرط تدل على لزوم لغة لا يدخل على الخليلين نسبة الاولى وسببه الثانية كما ذكر المصنف في النسخ والسبب
والسبب متلازمان لو استخرج ضمير النسبة للزوم الثاني لاجل التقدم ولزوم تقدم المقدم لتعلق الثاني **قوله** وان بطل كونه لازما
لجماع وجود اللزوم مع عدم اللازم بطل كون اللازم لازما لان الملازمة امتناع وجود اللزوم مع عدم اللازم وفيه اشار
لان التماس الاستثنائي لاجل التخصيص بالادوات ولا يحتاج في انما جاحه الثاني الى عكس الشرطية المتصلة بعكس التخصيص استثنا
عن مقدمه **قوله** وهو بخسفة يعني مفهوم الملازم من حيث هو لا يتغير امتناع وجود اللازم مع عدم اللزوم فلو
التخصيص لآخر من قياس الشرطية في عكس الشرطية الاولى صاغة في خصوص المادة ثم استثنى عن مقدمه او يتغير باله
قوله لتعلق الوجود بالوجود وان يعلق حصول الثاني حصول المقدم هو اقسام شتى او متغير او متعلقين وذلك بان يكون
نسبة حصول الثاني لموضوعه حاصله في زمان حصول نسبة حصول المقدم لموضوعه لان يكون الثاني صادقا عند صدق
المقدم وان لم يكن النسبة حاصلة **قوله** لتعلق التقدم بعدم اللام فيه لتعلقه وليست صلة للوضع كما يقال وضع الانسان
للمحوان لاطن لان معنى الكلام ان التماس الاستثنائي الذي استثنى فيه تيقن الثاني لاحتاج تيقن التقدم اكثر ان يتغير شرطية لموضوعه
كانت موضوعه لتعلق عدم الثاني بعدم المقدم كان الاستثنائي باكتنه لغير الثاني لا لتيقنه بل في موضوعه لتعلق وجود
المالي بوجود التقدم او اكل الموجود ان يتغير بالاحتجاج والعرض من هذا الوضع ان يثبت فيه تيقن الثاني لتعلق تقدم المقدم
فيلزم تعلق التقدم بعدم التقدم ان يعلق عدم المقدم بعدم الثاني كما هو مفتضى الملازمة لانه هو المقصود من بيان قوله لو كان
فيما الله الا انه لم يقدما مد او بخلاف المصنف وطام الجاه يد على ان العرض وفيه ان يتغير الثاني لاجل الملازم لاجل استقامته
لوروه الاستعمال فيه لان يقال لو اكرمني كرتك اراة ان كرامه شرف لاجل كرام الماطب لاعتكسوا المراد باللام اكثر
استقامه الماشي عن تعدد الاله بواسطة استقامه التعدد واعلم ان ادراك كل موضوع لتعلق التقدم بعدم الثاني
الغالب لانه قد يتغير لغير الملازمة من غير قصد الى تعلق عدم اللزوم بعدم اللازم او عكسه كما في قوله لو كان قلوبا في
الارض من شجر افلام والجو من من بعد سبعة بحر ما يندت كلمات الله وقوله لا لانه مومنه خير من شره ولو اجتمع على
وجه وقوله عليه السلام نعم العبد صبيح لو لم يحف الله لم يعصه **قوله** وهذا البارز هو المذكور بل هو قياس اكله ان قيل
يلزم ان يجعل تقدم ان كل قياس استثنائي استثنى فيه تيقن التقدم في قياس اكله وليس كذلك اذ يجب ان يوضع المطلوب في اول اطلاق
هذا الشرط لختين قياس اكله وليس اخلال على التسمية كما ان الصلاه اسم لافعال مخصوصة مفتحة بالكبير محتبة بالهليم

هذا هو المقصود من قوله
الاستثنائي الذي استثنى فيه
تعلق التقدم بعدم المقدم
هو اقسام شتى او متغير
او متعلقين وذلك بان
يكون نسبة حصول الثاني
لموضوعه حاصله في زمان
حصول نسبة حصول المقدم
لموضوعه لان يكون الثاني
صادقا عند صدق المقدم

الاولى وهو خبر
والثاني وهو خبر
الاستثنائي

على سائر

استدلال

ان

ان

ان

ان

ان

ان

وليس الاستنبال ولا الظاهر في اخلال على التسمية وعلى تقدم دخوله فيه لا يلزم ما ذكرتم لان لم يقل ان الثاني مطلقا
بشيء مطلقا بل قد يكون مذكورا بل هو لا يبعد اختصاص التماس الاستثنائي الذي استثنى فيه تيقن الثاني او الاستثنائي بل هو
وضع فيه المطلوب بتيقن **قوله** وهو ايات الشئ باطل تيقنه كائنا في ايات الثاني من **قوله** يتلوه كل
والاستثنائي **قوله** لولم يثبت لاشي من **قوله** ثبت تيقنه بعض **قوله** لكنه ليس ثابت وقوله كائنا لولم يثبت انما لبيان بطلان
المالي في التماس اكله الذي يثبت لبيان اناج التماس الاخرى وليس في التماس اكله ولا بهد الوجه استخرج تيقن الملازمة
والدين الطوسي في شرح الاشارات حيث قال وربما لا يحتاج في التماس الاستثنائي بالقياس لبيان بطلان الثاني مثلا
او اكان للظاهر من **قوله** ان قولنا لاشي من **قوله** بالاطلاق وكل **قوله** لا دايما او دايما **قوله** قلنا لولم يثبت انما لبيان بطلان تيقنه وهو
بعض **قوله** دايما ساكنة ما ينافي القصة المتصلة ومن الكبرى ان اجتماعها ملزم لتيقن الصغير وهو ليس ثابت فالخط
ثابت وقال النطيطون ان ايات الشئ باطل لان تيقنه كائنا لولم يثبت لاشي من **قوله** اذ قلنا كل **قوله** ولا شئ من **قوله**
لبنه بعض **قوله** مع مقدمة اخرى صاغة وقوله **قوله** لا شئ من **قوله** وكلما ثبت بعض **قوله** ليس يتلوه لولم يثبت لاشي من **قوله** ثبت بعض
ليس ثم استثنى بعض هذا اللازم ويقول لكنه ليس ثابت لصدق تيقنه وهو الصغير في الرضا صاغة فثبت لاشي من
قوله وهو الماطر وكان المصنف يجعل التماس الاخرى الذي ذكره لبيان الملازمة من تيقن الماطر وتيقن تقدمه او صاغة **قوله** بيان
بطلان الثاني وموتيقن الماطر والمقصود لا يختلف بذلك وعلى التفسيرين لا بد من ان يثبت في شرط لبيان بطلان
المالي وليبان الملازمة من قياس استثنائي استثنى فيه تيقن الثاني ومقدم شرطية عدم صدق الطون باله صدق تيقنه
او امر يلزم اجتماعه مع مقدمه صاغة ويمكن ان لا يوجد فيه قياس اقرا في شرطه كائنا من شرح الاشارات
وهذا قريب مغزى الى المقصود في المصنف وارسطو الان لم يتعرض في كتابه في التماس الاخرى في الشرطية اقتضرا
عن ذكر اكله فثبت تغيره من الما مومرك منه ومن غير **قوله** ويلزم تعدد الملازم ان التبعه قوله ان يلزم
السا في من امرين اد ا بالامر من طر في المتصلة ان شرط امتناع التماس الاستثنائي المتصل به يكون متفصلا عنه
ليتلزم متفصلا من غير احد طرفين وتيقن الا فيلزم من استقامته صدق باله **قوله** لانه انما يكون بالمرزوم على
اللازم كاتر في الاستدلال الذي الاستثنائي المتصل بحصر الاستدلال بالمرزوم على الارز لانه من متفصلا
شرطية متفصلا مقدمه على احد طرفي المتصلة وباله تيقن الطرف الاخر ان كانت المتصلة مانعة اجمع وبالعكس
ان كانت مانعة الخلو يثبت عن مقدمه لاحتاج باله لان الاستدلال مطلقا يخصص فيه اذ قد يكون تيقن اللازم على
تيقن اللزوم كما في قوله لانسرا لاشان لان الاستدلال بالمرزوم على الملازم قد يقرر في الاستثنائي المتصل بالامر
حصن فيه لانه طراف ما يقرر هناك ولا الى قوله ولا بد من الدليل من ملزم المطلوب لما ينافي اختصاصه بالاقرائي من
السؤال الاول **قوله** الجسم اما لاجل في الرشح الشئ اكله بدل الجسم او رد عكسه بان الشئ يمنع اجتماع الالاجل
واللا اراه فيه واجيب عنه بانه قد يكون جوايا او غير الانسان كالبعير والبقر فجوز اجتماعهما في المراد باجتم
اول الشئ ليس بالعموم **قوله** ان يجعل اللزوم وسط بين الملازم ومحمول المقدم لانه في التماس اللزومية ان يكون محمول
مقدمه ملزوما وما لا يجوز باله وان استلزمه كليا كانت اللزومية كلية وان كان خبريا كانت فوسنة في الاستثنائي الذي
استثنى فيه تقدم محمول المقدم محمول الموضوعه ان الاستثنائي صغيري وحمل محمول الثاني على محمول المقدم وهو
اللازم للمتصلة كبر من يقال ان كان هذا انسانا كان جوايا لكنه انسان وكل انسان جوايا في شئ هذا جوايا وفيما
استثنى فيه تيقن الثاني جعل استا الثاني عن موضوعه ان الاستثنائي صغيري وحمل تيقن محمول المقدم على تيقن محمول

اشياء
المطلوب

ب



عليه

هذا ان

محور

نهر

في الأفعال على الاصطلاح لا يتم الاستدلال به في التوقيف قلنا الاستدلال بالقياس لا يقع على وضع اللفظ وجمعه
والتمثيل للأفعال على اللفظ على وجه يدل على ما في النفس غير لازم له والاول هو المشعر بالاصطلاح لا الثاني **قوله**
لأفاده المعرفة والاحكام فيه تنسب على ان تعريف ما في النفس للمخاطب قد لا يكون لأفاده المعرفة ان يقصور مفهوم اللفظ
وقد يكون لأفاده الاحكام ان اذكر وقوع النسبة بين اللفظ والواقع وما قيل ان وضع اللفظ لأفاده النسبة والركاب
لا المعاني الفرد لان فهمه من اللفظ موثق على العلم بوضعها والعلم بالوضع لكونه نسبة بينهما يتوقف على فهم المعاني
في وضعها لان اللزوم هو يتوقف فهمه من اللفظ على فهمه مطلقا ويتوقف فهمه على اطلاق اللفظ على فهمه ما في
النفس الشيء على نفسه **قوله** لان الفكر في اللفظ الله تعالى شكر اشارة الى ان الثاني قول المصنف فليكن في اللفظ المعنى والتمثيل
او كان احدهما من لطف الله تعالى فليكن عليه وبين اللزوم ان احدهما نفع علينا لكونه سيال حصول ما يحتاج اليه في العاش
والمعاد مع خفة الموضع وعموم الفائدة والانعام سبب للشكر اجماعا ما عندنا من شرعا وما عند الغير له فعدلا والتمثيل
بانعام النعم عانه شكر على ما قاله المفسرون في قوله تعالى وما ينفعه ريبك فحدث طيلا ان الكلام بطعام الشيء الذي هو المنكر
وقوله على ان الحاجة ماسة اليه على ما ذكره المصنف من لزوم الكلام في الموضوعات اللغوية ان لزوم الكلام عليها لما
ذكره من ان الحاجة ماسة اليه في هذا الفن ليس ببيان استداده من القرينة قوله ولفظ الكل لا يدر في الحد سواء كان
حيثما او رسميا والدليل الاول يحصى بالتحقيق ومناه لبيان حيثية الحدود وتفصيلها واحتيفه من حيث هو في السلب
عامه ولا خاصة وبراء العقل بالعموم فلا يدخل فيه والباقي يشبهها وهو ان احد مطلقا ان يكون طامعا في صاها
على فرد من افراد الحد وذلك لا يصدق بصفة العموم على كل فرد من الحدود في المخرجات او كان ضروريا لسور الاجاب
التي يصدق في السلب وليكن الاجاب على ما في اللفظ **قوله** وقد ذكرنا في الموضوعات اللغوية بصفة العموم
توجيه لا يراه الكل منها في الحد وبما ان هذا احد حيثية الموضوعات اللغوية لانه من الماهيات الاعتبارية التي هي اعم
باعتبار الواقع فتمام حيثية ما يقتضيه الواضع وتذكر في تعريفه ولما اعترض في الحد وصفة العموم لما هي اعم
الحجج باللام عام وجب اعتبار صفة العموم في الحد ايضا فاورد لنطق لفظي ان الحد واللام كل واحد منهما واجبه في
الترجيح لانه لا يقع في مقابل كل فرد من الحدود فرد من الحد كما هو مقتضى مقابلته المتعدد بالتعدد من التوزيع وكما يجب
المكرارية لحد واحد اعترض في الحد ومثل اللفظ الاقطن فكرر هذا اللفظ في تعريفه وجب اعتبار الوصف في الحد
او اعتبر في الحد وله ذلك كان تعريف الكلمة باللفظ الدالة على معنى يتعدد بالوضع او في تعريفها باللفظ **قوله**
وان كان في ظاهرها فردا في تعريفه القدر المشترك بين اللفظ والراجح ما تضمنه بالنسبة الى الجواز وهو بيان الدلالة
ليس بالطور وهذا الشارة الى جواب اعتراض يورد منها ما سطر الاعراض فنوان اعتبار العموم في الحد منها لا يصح لانه
لا يصدق على افراد الحدود ولو بالتوزيع لذلك ستعرف في باب العموم ان عموم اللفظ انما هو لشمولة جميع حيثيات
منه بوجه لا يجمع احكاما على استيعابه التعريف المرضي عند المصنف للعام وهو ما دل على ما يجب باعتبار امر مشترك
في مطلق صفة وكذا التعريف المرضي عند المصنف للعام المحب وهو اللفظ المتعارف لما يصلح له بوضع واحد وهو ما
منه بوجه هو اعم من اللاحاد وهو ان اللفظ الواحد في موضوعات من افراد الحد والحد واللام كل واحد منهما واجبه في
على موضوعات متعددة اقلها ثلثه وهو غير صحيح وما يقتضيه اجواب فنوان للاصولين خلافا لما ان عموم الحد هو
للاحاد تفصيله تعريف الغير الى بعض الاصولين والجميع فان كل الاول لم يرد الاعراض في بوط لعدم الترتيب
عموم الحد وعموم الحد وان كان الثاني على ما هو المتعارف بطور الشرع في قولنا كل واحد منهما واجبه في بوط لانه كل واحد

والسلام عليكم

علاوة

وهذا كتابه في الفقه
حاصل معانيه
لم يختلف اتفاق
في الاقوال ولا في
الامور ولا في
الاعمال

ان

فصل

۱۱۱

للأضاح كما ذكر جميع الألفاظ ليعلم كنه الحكم وحسن بعضهم منه مثلاً ولم يوضع المد الكل اسم مجرد عن العوامل المنطية
مستند إليه وأريد الحكم على كنهه بالرفع أو بحال وحدته بالوضع أو بما واحد منه بهم لاجتماع كل اسم يقع مبتدأ أو
لم يوضع بعد كـ بعض الأعلام فيطول الكلام مع تعدد منها وهذا هو في وضع الفاعل المفعول **قوله** معاً بلزم التطويل
في التكرار مع لزوم في الفهم أيضاً وأفاد كنه هذا التبدل ليعلم أن التطويل يثبت لهامحالة الاستزاد واجتماعه لأن الواو إذا ما دخلت
عاجزاً بـ الحكم وهو التطويل لكل من الأمرين ولكل على كل واحد منهما في كل ما يسيل الاجتماع كما في نحو هذا الرعيف ضيق لزبه وعمره
وهذا الكنان يسرع زبد وعمره وأود لنا في قولنا الإنسان الاشتغال به بواحد منها **قوله** ومن هذا أكله خاصاً من الدلالة
المنطية للمفرد أنما تنقسم إلى المثلث أو الثنائي أو الثلاثي على ما يدل على يدل على غير ذلك فيعرفه قول الضيف من كل
معناه وأما الدلالة المنطية للفظ المفرد في ثلث لفظه مخوذة بمقتضى ولا يطقن على شيء من الدلالات ولا يطقن على شيء
تناول المقسم له والضمير أن في قوله عن دالها إذا أردت في اللفاظ العلوية من حيث أن الكلام أو المفرد يتناول اللفظ والضمير
في قوله من كان معناه للدلالة كما صرح به وكذا في قوله فيضاً ما يدل في لفظه لأنه أورد اثباته وأعلم أن قد أحسنه مراد
في تعريف الدلالات والانتقاص بعضه ببعض وأما ترك لفظ المفرد المراد فإن أحكام الأمور المنسية فلما قصدت تدوينه
وأراد له المركب لأجل ما في هذه المثلث وكأنه إنما أضاف الدلالة في المسمى إلى المفرد ليشعر بأن دلالته المركب
فرع عما دلالته المفرد لا للاحتراز وقوله من كان معناه للملكية كما وقع في بيان الإمام الرازي أيضاً لذلك لأن المراد
بالعنى هو المسمى لما عني فيه من اللفظ والألم يصح قوله وعلى غيره **قوله** لا فاداه نسبة ابن إعطاء ما يطلب فيه من تعيين أحد
طرفيه بعينه اعلم أن الجملة وضع طرفها المبدأ والمبند إليه ووضع جوف الموصوف لا فاداه نسبة بينهما وتكرار النسبة
لأن نسبة لا يمكن تدوين تعيين المبدأ والمبند إليه ولم تعتبر في وضع الجوف الموصوف تعيينه بعينه والمراد بأفادته إجماع النسبة
أنه يتدل بالوضع على ما في غيره من قيامه أو ما يوافقه موقوفاً أو استقواء إلى ما يطلب في المركبات
بل وضع اللفاظ عند بعضهم ليعلم المحاطب العلم بتعيينه كما عطا قولاً في وفي الثبوت وقولنا ما لم يأت ولا يقع
التي وهذا هو المراد بقوله في النحو الأسناد نسبة أحد الجري من اللفظ لا فاداه المحاطب من غير تقييد لها بصحة السكوت
عليها لا فراجح التركيب التقسدي كقول بعضهم فإن التركيب التقسدي لم يوضع لا فاداه النسبة بل للاشارة إلى
أولادها نسبة فيخرج بقوله ما وضع لا فاداه نسبة ما يدل على النسبة لا بالوضع بل بالفعل كدلالة الضرب على أني طالب
للضرب وانت مطلوب منك الضرب فإنه لا يكون جملة خبرية بهذا الاعتبار وما وضع للاشارة إلى النسبة لا بال
أفادته لنحو غلام زيد وكحوان الماطن وما وضع لدات نسبة لما شئ كسم الفاعل مع فاعله أو لم يكن بعد حرف المفعول
والف الايتهم **قوله** فتأوت لثمة وضعف أو تقدم وتأولم يذكر النوات بالاولوية كما في نور منضج والفتوى
فإنه للتشبيح أو في لافضاده له وإن لم يكن فيه أشد ولا أقدم من نور الفخر لأنه لم يرد بيان حصر التفاوت في الوهمين
بل أراد إيراد مثال له وهذا ينظر ضعف ما قبل النوات أما بالاولوية وهو الضم أو بالاولوية وهو الشدة فإن
الاولوية والشدة قد ينفردان كما في المال للكون **قوله** ويقال للنوع في شيء إضافي في اللفظ فاما حقه المراد باللفظ
الأخص والمجلس العام كاصح في القياس على كل النوع في النوع الإضافي أو بما احتجته والإضافي والمجلس على المصطلح
قاصر عن أفادته ما ليس فيه إضافي ومتنصر على بعضه **قوله** باعتبار ما دل على أنه في الوضوح من أقسام المعنوي
وأطالها في اللفظ باعتبار من هو بهما بالعرض كالمجرى **قوله** ولم يعرف لهذا اصطلاح من غير إشارته إلى
وهو ما قاله الشارح العلامة من أن هذه النسخة أولى لاشمالها في أفادته وأشمال الأولى على مفيد الترجيح بل

والشرح ج ٢

للعلماء
أضاً

五

باکس؟

[illegible]

مرجح اما اشتراك الثاني على فائدة فلا بد في هذه النسبة بالمثابرة والعالمية طبعهما واما اشتراك الاولى على منفسة الرخ
بلا مرجح فلا ريب ايضا متعين الثالث ولم يتعرض له فرد الاول بانهم لو اطلقوا على نسبة هذه الالفاظ بالمتساوية
لبنوعها ولو بنوعها لاشتهر ذلك وعرف لكنه لم يعرف بهذا الاصطلاح من اصولين ولو اطلق المصنف وحده على ذلك
لم يند لان العرض بيان اصطلاحهم والثاني ايضا ردود لان العرض بيان ثبالت الاقسام وبيان الرابع الثالث ظاهر لفا
الكلاب بينهما فلم يتعرض لها بخلاف متباينة الثاني للاول فظهر وجه الرخ **قوله** فان كان المتعدد حقيقته فهو الشرك
لا يقال يلزم مجاهد ان يكون المنقول شركا لكونه حقيقته في معنيته المتقول عنه واليه لا ماسؤول اما يلزم ذلك لو لم
يعبر اتحاد الاصطلاح في التعيين المعين وليس كذلك والفرق بين المتقول والجاز ان المتقول لا بد فيه من اصطلاح اخر غير
اللغة من شرع او عرف عام او خاص مما لو شرط فيه حجر الاول بخلاف الجاز **قوله** وبمخرج وموخر في ايدى عادات
معنيته ومعنى غير معين كالرجل والافق والاجل والاخل على الخار **قوله** لما اطلقنا لفظ الشرك على العمل للظن والحقير معا
على سبيل البدل من غير رخص وكل لفظ لذلك فهو شرك وموافق في اللغة اما الصغرى فلا طبا واهل اللغة عليه
واجماع حجة علينا في مثل هذه المسئلة واما الكبرى فلا بالانغمى بالشرك الا هداية في الوضع كما عرفت قبل ويكون حد
الشرك اللفظ الموضوع المتعمل لبعض معاني البدل من غير رخص فتقوله لبعض المعين يخرج الفرد وقوله لمعا ان يعمل
لكل منهما على تقدير استعماله في الافق يخرج الفرد الذي يشك في معناه كقول في معنيته افعاله حقيقته امه للوجوب
اول للندب ولا يفرق فان التباين يجوز استعماله في كل منهما حقيقته لكن على تقدير استعماله في كل حقيقته لا يجوز
في الافق لذلك وبطريق هذه الالة لا وجه يجعله مخرجا للشرك العوي كالتواطى والمسلك فانه يعمل للقدر والشرك
بن الحريات اما من حيث هو موخر الرجل خبر من المرأة او من حيث حصوله في ضمير معين نحو طي في رجل فقال
الرجل كذا او من حيث حصوله في ضمير جميع اجزيات نحو قوله ان الانسان له خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
للعين لكن لا على البدل بل على الاجتماع لانه ارادة المعين في استعمال واحد وخارج ايضا اللفظ الموضوع لمجموع
المعين او المعاني كالاساق الخاص فانه يعمل لطلب الضرور من الطر في جميع الاعمال البدك وليس شركا بالنسبة الى مجموع
السلبين لانه احد معنييه بل شركا بالنسبة اليه ولما سلب الضرور عن احد الطرفين وقوله من غير رخص يخرج الحقيقه
والجواز ان استعماله في الشيء الحقيق لا يجوز لما في ربه وفي الجواز نحو والشيء راجح والسائر العلامة قول
المصنف ان الفرد والحيض والظن ان اراد به موضوعا هما ماول اليه وان اراد به استعمالا لم يلزم الاشارة
بحوان يكون حقيقته راجح ويجاز في الافق واشترى الجاز موضع الحقيقه وجوابه ان اختيار استعماله بما قوله لا يلزم الاشارة
لما ذكر فلما يلزم لان الجاز المشهور ان استغنى عن القرينة المحي بالجميع للعلية فيكون اللفظ شركا في المعين وان لم
يسف عنهما فان لم يرد حقا بالنسبة الى الحقيقه اليه فانه قيل لم لا يجوز ان يكون محارا بينهما ولم يعمل
حقيقه فلما لانه لو كان كذلك لاحتاج الى القرينة المانعة في كل منهما وليس كذلك ويجاز استعماله فيهما على سبيل الجمع لعموم
الجاز لكن لم يجر واعلم ان التعريف المذكور يتأعا ما اخبر من ان الشرك استعماله دفعه من معنييه ليس جميعا وحجي
فيه **قوله** حلت اكثر المسيات لانقال لو كان المسيات اكثر لكان زائدا على نفسه والام كل الكراهة والمسيات غير متباينة
لأنه لا ماسؤول الاكثر من الشيء ان يكون زائدا على الجمع لو كان ذلك الشيء متباينا اما اذا كان غير متناه فأكبره انما
يكونه ايداعا بعض متناه اخذ منه لان الباقي بعده يكون غير متناه وغير المتناه زائد على المتناه والراد منها هذا فان
المسنيات غير متناهية وما وضع اللفظ منه متناه والثاني في بعده غير متناه فكلوا كرا زائدا على **قوله** لكن لا

9

غ

دم
الفرق
فلو

وقول
المصو

一

ط

[illegible]

في الشكل في المتن وموافق ما يقضيه كلام المصنف وممكن في العلق على امر واحد وهو الاتصال بما
اشار اليه في الشرح من ان العلاقة هي اتصال ما للشيء المتعلق به بالشيء الموضوع له ولا يخرج المشابهة في الشكل في
المشابهة في المتن لان المتن اعم من الشكل وغير من الصنع المحسوس والمعتقوله الا انه افرد في شرايحه لان الشكل في
بين الصناعات محقق بزيادة ظهوره في نوع اخر اسمه **قوله** واجواب ان اللزوم هو الاستغناء طامه كلام الشرح يدل
على ان اجواب الاول من قول المصنف واجب بان النظر الواضع ولو سلم فلا اطلاع على الحكمين لبطان
اللزوم ان اللزوم فيما ذكرتم من الدليل موعدهم افتقار المجوز في مجوز ان استعماله في المجاز لا ينظر في العلاقة
لان النزاع في اشتراط كون المجاز منقولاً لا انما هو بالنسبة اليه لا الى الواضع والمباطل موعدهم افتقار الواضع
وضعه الى النظر في العلاقة لان اهل العربية انما استعملوا المجاز في الواضع اليه لاعداد افتقار المجوز في مجوز
فاللزوم غير الباطل والبطل غير اللزوم واجواب الثاني ايضا من لبطان بوجه اخر وصح حوزته لافتقار
المجوز مطلقا لا يقيد في مجوز بل مطلقا واعلم ان من هذا بطلان عدم افتقار المجوز في النظر في العلاقة مطلقا
لا بطلان عدم افتقار المجوز لان افتقار المجوز في المجاز لا ينظر في العلاقة اخضر من افتقار المجوز مطلقا وبطلان
الاحصاء لبطان لا بطلان الا في مجوز فيكون ينقضه اعم مجوز ان ينظر المجوز الى لاطلاع على الحكم الباعية على ثبوت
احتجبه الى المجاز لا المجوز وقال الشارح العلامة الاول لمنع اللزوم والثاني منع بطلان اللزوم وفيه تطف **قوله**
للمسببة والى سببها من الالباب سبب للابن والابن سبب له فيلحق المجوز لاطلاق كل منهما على الاول ولا اشتراط النقل في
اصاد المجاز لما ثبت بينهما علاقة السببية والمسببية كما يشهد به لفظه في المتن ومما هو عاين الحاشية كما عرفت
وقال المناضل الاصل في العلاقة هي تسمية الابن بالابن الكون عليه وفيه علمه الاول اليه وان غفر ان اطلاق
الابن على ابنه اذ لا يكون له ابنه لغيره وليس مجازا فان ثبوته لغيره وليس له حقيقته لانتك عنه **قوله** كما في رفع المناقل
هذه ابدل على ان كانت الاعرابه موضوعه للمعاني العنونه على الاسم لكن لا وضعها شخصيا بل نوعيا على الاستعارة
وعاها يكون كونه وفالذات في معنى غير **قوله** بان يصرح اهل اللغة باسمه او بحد او بخاصة لا يقال معرفة
المجاز اذ اكل يصرح اهل اللغة بحد او بخاصة يكون معرفته بكنية من احد والربم فكيف يكون بالغير وانا
نقول ان الابد بالاضطرور ما يكون حصوله غير النظر ولما كان النظر على ما عرفت اسفاله في التنشيط في المعقولات
طلب علم او ظن لم يرد للنظر من استالين في الحصول النظر وبانها في الحصول صورته بان يفيق النفس من الصور المجزوءة
عند الابداد به مرجع منه في الهيات العارضة لها اليه وكل ما لا يكون حصوله بالاستمالين يكون حصوله بالضرور
سواء كان حصوله بتوجه العقل فقط او بتوسط ما لا يقرب عن الدرس عند حصوله كما في المعانيات بما به اوجه في
طال من السمع وغيره كالنواير والمحسوسات والخبريات او ما طرأ كالوجدانيات والوهميات او باحد من العلم
بكون اللفظ مجازا عند التصريح بحد او بخاصة كالمعنى بكون الشمس مضيئة عند الاحساس بصورها وبكون موجوده
عند اخبار اهل النواير او الاحاد مع الترابين في وجوده وكيف يؤمن ذلك واحد والخاصة كاسيان للصور وكون
اللفظ مجازا حكم يقيد في الكيفية منه **قوله** او بالنظر الكتاب العلم بكون اللفظ مجازا بالخواص ليس يجب ان يكون الكتاب
ليس من احواله لانه لا يجب ان يظن وينعكس واخا صه يجب اطراده لا انعطافه قال المصنف في شرح الفصل
الفرق بين الخاصه ان كذا لابد ان يكون في جميع افراد الحدود والخاصة هي التي لا يكون في بعض افرادها **قوله** منه
صحة التخييل ان اللفظ مفهوم وضع بازا به ومود لوله الطائفة لما قصد لاله اللفظ علم من الدول الثمينة او الاثر في

في صلا

في صلا

في صلا

ما

الاول

في

في

وما صدق عليه المنوم من اخراجات في صح سلب منهومه عما صدق عليه كما اقلت راب مجازا واروت به اشياء
واروت به زيد اكل حقيقته وهذا يشترط بالنواط حقيقته في افراده مطلقا **قوله** لاحتجنا به اذ جهة الاطلاق للمعنى
لا تشفي صدق الظلم بخلاف الصحة في نفس الافراد لا تمنع لجهة سلب الانسان عن بدوان يقال زيد ليس بشا ومنع
ذلك في نفس الامر **قوله** سلب كل ما هو معناه حقيقته لان حقيقته **قوله** فاد الان في من لزوم الله وراي يعرف
صحة السلب اعلم بان في زمان العلم بكون المسكوب ليس شيئا من المعاني التي لو اطلق اللفظ عليه لكان
حقيقته في لافيا والعلم بذلك انما يحقق في زمان العلم بكون اللفظ مجازا في السمع في لافيا ويلزم من هذا ان يعرف
صحة السلب انما يحقق في زمان العلم بكون اللفظ مجازا انما استعمل في لاقيله فلو ايت كوز اللفظ مجازا بصحة السلب
لكان معرفته متقدمة على العلم بكونه مجازا صرون يقدم السبب على اليب والعلم بذلك مغاير لمعرفه صحة
السلب اعلم بان في المدة المانية والقدم على انزل التي مقدم عاد ذلك اليه فيلزم تقدم معرفة صحة السلب
على تشريع ولا في بالذات والاهدا **قوله** وايضا فاد كرت حتى مجوز ان يكون مراد القائل ان المعنى الحقيقي والمجازي
لفظا اذ كانا معلومين ولم يدان استعماله في الورد بطريق احقيقته او بطريق المجاز فعلامه كونه مجازا صحة السلب
ولا يلزم الدور كما اذ اعرفنا ان المجاز حقيقته في احوال الناس مجازا في البلد وشكلا فاما اذ اقل حاله ان اريد به المجوز
الماضي والبلد فاد اطره لزمان المحسوس او غير ما اذ الانسان عرفناه بريد به المعنى المجازي لصحة السلب واعلم ان
لما فاه من كون الشيء قريه للمجاز علامه لا يعرف **قوله** اذ لا يتبادر في ذهن جمل الامدي علامه المجاز عدم تبادر المعنى
المشعر في لولا القرينة ثم اورد الشرح بالنسبة لعلامه احتجني على طرد المجاز عليه علامه المجاز وموعدهم تبادر لولا
القرينة بدون صدق المجاز علم ولا يخفى انه يرد على احتجني ايضا احاط بان الشرح عند من قال بعوم حقيقته
في كل واحد من معانيه وتبادر لولا القرينة بدون صدق المجاز علم ولا يخفى انه يرد على احتجني ايضا احاطا وعند من
قال بعدم عموم موحقيقته بمراد مدلولاته في المعين وموتبادر لولا القرينة عند اطلاقه والذي لم يبادر به لفظ الفهم وهو
الواحد المعين ليس حقيقته فيه وعلى القدر من لا يصدق في الشرح بالنسبة الى معناه احتجني علامه المجاز وموعدهم
تبادر لولا القرينة بل العادة في عليه علامه احتجني وموتبادر لولا القرينة ولما سلب على كلامه امار الضعف
على الاشياء كلام المصنف على وجه تضييحي به فافاد ان مراده بعكس احتجني ان علامه احتجني عدم تبادر وغير لولا
القرينة لتبادر لولا انما عاها ذهب اليه الامدي ولزم من تبادر لان علامه احتجني في قرينه سلب علامه المجاز وعبان
المصنف مطروده في زمان العلامات على اطلاق عكس احتجني على عكسها لا على سلبها ولا على علامه المجاز عند تبادر
غير لولا القرينة كان علامه احتجني ما ذكرناه اذ لا ضرور تدعو الى جعل كلامه عاظاف ما اعتقد وان مراده بقوله
واورد الشرح اذ اريد به معناه المجازي لا الحقيقي فانه لو اريد به معناه احتجني عما اورد الامدي لم يوجه
ايراد اهل اللغة لا يرد على طرد المجاز لان علامه المجاز عند ليس عدم تبادر لولا القرينة كما اخذ الامدي بل تبادر غير
لولا القرينة والشرك الذي اريد به معناه احتجني لا يبادر لولا القرينة لا على عكسها لا على علامه المجاز ولا على
طرد احتجني لان علامته عدم تبادر غير لولا القرينة لا يبادر كما اخذ الامدي ويصدق في الشرح اذ لا يبادر
غير لولا القرينة ويصدق ايضا انه حقيقته ولا على عكسها لصدق الطرد في غير خلاف اذ اريد به معناه المجاز من فانه يرد
على عكس المجاز لانه اسني عدم علامه المجاز وموتبادر غير لولا القرينة مع صدق المجاز علم وعلى طرد احتجني لصدق
علامته علم وموعدهم تبادر غير لولا القرينة مع استغناها عنه فيلتنقض العلامان طردا وعكسا وما قيل من ان العلامة

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

لا يجب انعكاسه فلا بد من انعكاس الجاز ليس بوارده لان عدم وجوب الانعكاس في العلامة مطلقا لا ينافي وجوب كون هذه العلامة منعكسة لان علامته انما كان الغرض من ان يستدل بوجوده على وجوده ككل القائلين بالعلامات المذكورة جعلوا هذه العلامة مطردة منعكسة ولهذا امر حوا بعدم انعكاسها لم ينعكس منه ولم يتعرضوا لعدم انعكاسه وان مراده بتوابعه ان اجاب بانه يبادر عن بعض ان اجاب بالمشرك او الاستعمال معناه الجازي لصديق عليه ان يبادر عن غير لولا القرينة وموافقا لاحتياطه احتياطه من غير تعيين فلا ينقص ولا الجاز بالمشرك المستعمل في اصحابه احتياطه على التعيين لا يصدق عليه ان يبادر عن غير لولا القرينة بدون صدق الجاز والالكان متواليا من غير كفاية فلو كان كذلك لاشترك في لفظها وما الزم الاندلس من ان يجازي في رتبة لم ينجح احد من علماء الأصول وغير الاشتراك اللفظي ولا غيره ان يرد على احتياطه ايضا **قوله** وقد جاب لما كان اجواب البرهان من المصنف من قوله ان اجاب بانه يبادر عن بعض ان اجاب بالمشرك لا ينافي الاحتياط فيه وبيانه ان علامة الجاز يبادر عن غير عند عدم القرينة على مراد واللفظ متعلق فيه موضوع له لا يبادر عن مطلقا لولا القرينة والاحتياط معناه الجازي لا يصدق عليه ان يبادر عن غير وهو احد معنييه عند عدم القرينة على مراده لانه لا ينجح عند عدم القرينة بكونه لازم المراد وموافقا عنه لالكونه مراد واللفظ موضوع له متعلق فيه والالكان متواليا من غير كفاية وادام يصدق عليه ذلك لم يصدق عليه علامة احتياطه وموافقا بانه يبادر عن لولا القرينة على مراده فيلزم ان يكون حقيقته للجاز فيتم الاعراض والبدفعه اجواب المدكور فلا ينجح هذا عار واية الباء وبكسر الدال على ان اسم الفاعل على ما في نسخ الاحكام والضمير فيه للمشرك الباء واحد معنييه لا ينجح فهدف الاحد وما اضيف اليه واقم الضمير مقامه فانقلب الضمير المحرور من فوقه فاستوفيه كاي قوله اسأل البحار فافهم العتيق وقوله فلا يلزم كونه المعنى محار لا يلزم مدخله في اجواب بل اشار الى انه لما لم يصلح اجواب المدكور لزم بطلان ما يتبع عليه وموافقا للمعنى محار او اما اذ ورد في نسخ الدال على ما صححه عند قرأ في على الاسناد وضبطه في نسخي فكون قوله قد جاب وفعلا ما ورد في اجواب المدكور ان ينافي كون المشرك في احد معنييه بعينه محار اذ اصدق عليه ان يبادر عن غير عند عدم القرينة على مراده لان علامته الجاز هذا اما ان يصدق عليه ذلك لا ينافي ان المراد اج بعينه واللفظ متعلق فيه لكن لا بعينه على انه لازم المراد وموافقا عنه فذلك كاف في ان الباء راب المعنى المسوق وموافقا للمعنى بعينه لا يكون محار فلا يلزم كونه المشرك للمعنى محار اذ قلنا في اجواب المدكور في اجواب المدكور وموافقا لكون لللفظ المشرك في المعنى المعنى محار اذ لا يكون النسخ والاثبات واردين على واحد قلنا المراد بكون المعنى محار كونه غير محارب واما استلزام كون المشرك بالصفة الى المعنى محار اذ كون المعنى محار انما يستلزم كون المعنى المعنى غير محارب كون المشرك بالنسبة اليه غير محار فاطلق الجاز ولو بطريق السلب على المعنى بعينه نسبة للدول باسم الدال والسبب باسم السبب واستدل بعدم مجازيه على عدم كون المشرك بالنسبة اليه محار وموافقا فلا يلزم كونه المعنى محار اذ يتوارى النسخ والاثبات على واحد ويجوز ان يكون الضمير في الباء للمشرك على ما قبل المدكور في المشرك المسوق احد معنييه معنييه ان السمع بالمشرك لا ينافي لانه ان قرر علامته الجاز ببناء والغير لولا القرينة وعلامة احتياطه بعدم بناءه كاختار المصنف برضا المتعلق في المعنى الجازي على طرد احتياطه وعكس الجاز وانفس علامته احتياطه ببناءه ومعناها لولا القرينة وعلامة الجاز بعدم بناءه كاختار

اي

وموافقا

المشرك

فان

فان

ولما

الشرك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين
آلِهِ الطيبين الطاهرين
الطاهرين الأئمة
العليين

العلم

الاندلس في رد الشرك المتعلق في احد معنييه بعينه على طرد الجاز وعكس احتياطه **قوله** ومنه عدم اطراده لا ينافي الضمير ان في فعل واستعماله من جمعا واحدا وهو الجاز فلا ينجح مثله بوسائل الترتيب واسال النشاط لانه على تقدير جواز واسال النشاط لا يكون الجاز في اج غير الجاز في الاو لا ينافي سلطان من جمعا واحدا لكن وحدته نوعية فلا يضر ان لا يكون الجاز في اج غير الجاز في الاو كابدال هو ان السمع انما ان يكون من الباء واما ان يكون من المحرك واما ان يكون من الكوكب ولو قيل ان ذلك بالحق للانسان الطويل وورغم لقان ظهر للعين مثل ذلك بغيره على ان العلامة المعنى في الجاز نوعي **قوله** اي ليس الاطراد دليل احتياطه فسر قول المصنف ولا عكس بانه ليس بغير هذه العلامة علامة احتياطه ليوافق ما في النسخ ولانه حيث ثبت العكس لعلامة الجاز اراده ان ينفصم علامة احتياطه فيلزم ان يجعل قوله من ان لا عكس على ذلك لسوا في الاعجاب والسلب ويلزم من هذا ان لا يكون علامة الجاز منعكسة لانه ان لم يصدق كل مطردة حقيقته صدق بعض الطرد محار فيلزم عدم الاطراد مع ثبوت الجاز كاي الاسد للشمع وياهد اشار بقوله فان الجاز قد يطرده كالاسد للشمع وفرغ على ان الاطراد ليس دليل احتياطه بالغا الهيبة **قوله** الاعتراض فخر من ان العلامة يجب ان تكون مطردة وان لم يجب انعكاسه وهذه العلامة ليست مطردة لصديق عدم الاطراد في السمع والفاضل حيث بطلان على الانسان بحوده وزيادة علمه ولا يطاق ان ياتى به بدون الجاز لانهما حقيقتان فيلزم اجموده وزيادة العلم وكذا في الفاروق فانه مطلق على الزجاج لا المانع فيه ولا مطلق على الدن والكلوز مع استفران فيه بدون صدق الجاز لانه حقيقته فيما يستفرفه اليه فان اجاب بان علامة الجاز عدم الاطراد مع فقه المانع لا مطلقا فلا يرد المصنف بان حقيقته المدكور اما بالاولى فكونه جاز المانع الشرعي فيما لان اسما اسع نوعيه ولم يرد النقل من الشارع باطلا لانه على مع جواز لغه واما بالاجر فلما في القوس رده المصنف لاستلزام الدور وبيانه على ما في السرح ان العلم بعدم الاطراد لا ينافي توقف على العلم بعدم الوضع للمعنى المتعلق فيه وبالعكس فلا يحصل المعرفة بهذا الطريق اما المقدمة الاولى فلا ينافي عدم الاطراد لكونه ممكنا لا بد من سبب وسببه اما عدم متبني الاطراد او وجود مانع فيه لان علمه عدم علمه الوجود وعلم الاطراد هو وجوده متبنيه مع عدم المانع منه فعدمه يكون بعدم احد الاسمين ولما في فضا ان عدم الاطراد ليس مانع بعينه ان يكون سببه عدم المتبني وكل ما يكون له سبب وعلمه وقوعه مع اتفاق علم ان وقوعه بالسبب الاخر وهذا يتوقف على العلم بذلك السبب فالعلم بعدم الاطراد لا ينافي توقف على العلم بعدم المتبني للاطراد وعدم متبنيه موعدم الوضع للمعنى المتعلق فيه لان متبنيه صحة اراده المعنى اما الوضع له او العلاف المعنى للاستعمال فيه ولما في فضا عدم الاطراد الجاز للمانع علم ان العلاقة ليست متبنيه والا لزم كون الجاز مطردة الوجود لوجود المتبني وهو العلامة مع عدم المانع فعين ان يكون هو الوضع فيكون المتبني لعدم الاطراد موعدم الوضع فيتوقف العلم بعدم الاطراد على المانع على العلم بعدم الوضع واما المقدمة الثانية فلا جعل هذه اعلانه يعرف بها الجاز فيتوقف العلم بالوضع على عدم الاطراد لانه ودور هذا الحسن ما قبل في بيانه ولا يخفى فوهنك انه ينجح على ما قاله الحكماء ان السبب انما يعلم به فانه هو اكل الشارع والحكامه بر واما كلام المشرح فلا ينافي لانه ليس كلامه الا ان العلم بهذا المكن وموعدم الاطراد لا ينافي من يلزم للعلم بعدم الوضع كاعرفت في توجيهه وموافقا لكون العلم بالمكن مطلقا يستلزم العلم بهيئة وكيف على كلامه على هذا وقد صرح في بحث الوجود من كنه الطائفة واحكامه بما يحرم بوجود المكن مع المشك

وحد

فعدم

منه

بعدم

نعم

في سببه وانما كلام احكام فلا تهم قالوا العلم العام بماله السبب انما هو العلم ببيده لا العلم بمطلقا صرح بذلك ابن سينا
 في الشفا فان قيل في المذهب الاول العلم بعدم الاطراد لا يمنع سلطنا توقفه على العلم بعدم منفعي الاطراد كل توقفه
 على العلم بخصوصية المنفي ممنوع كيف ونحن نعلم حدوث شي سببه ولا نعلمه مخصوصه فلما العلم باسناد المانع من
 الاطراد ينفى العلم بخصوصية المنفي لان المانع لو اجتمع مع المنفي منعه منقضاه وقد يختلف ما ينفى
 الشيء باختلاف المنفي فان المنفي المرجوحه لا يمنع ترتيب الحكم على المصلحة الرابع خلاف المنسند الرابع او المانع
 فاما العلم المنفي بعينه لم يعلم اسناد المانع ويعلم من هذا انما احتصار المذهب الاول بان يقال العلم بعدم الاطراد لا
 مانع يتوقف على العلم بعدم المانع المتوقف على العلم بعدم المنفي اجم فان قيل في المذهب الثاني عامه ما يلزم من كون
 عدم الاطراد لا مانع علامه الجار توقف الحار عليه وموافقا من عدم الوضع واللازم من توقف الاخر على شي
 توقف الامر عليه قلنا المقصود من ذكر العلامات معرفه ما به يتم على احتجبه وموعدم الوضع لان جعل الجان
 على اسناد فلو توقف العلم بالجان على العلم بعدم الاطراد كل توقفه عليه ما يعتبر عدم الوضع **قوله** وقد يجب لما كان الجواب
 المذكور يتلوا الدور احب عنه ما لا يرد عليه شي وموان الراد يكون عدم الاطراد علامه الجان انه مما تحقق عدم
 الاطراد في لفظه اذ من كونه للطلق والتقدير كان نظرا في التبدل دور للطلق علم انه مجازي المطلق لعدم اطراده
 فيه وح كونه نظره ولا يرد المتبوع المذكور لانها مجازات فيما لا يطرده فيه اما الشئ فلا ياد ارض ان يكون
 اطلاقه على الجمل الجود مطلقا ومن ان يكون اطلاقه عليه الجود المتبدل وموان يكون من شانه ثم وجدناه مطردا
 في التبدل غير مطرد في المطلق لعدم اطلاقه على الله علم انه مجاز فيما لا يطرده وهو المطلق واما الاخبار ان النام
 والمفارون فلهذا فان الماضل اذ من ان يكون اطلاقه على الجمل الزاوه العلم مطلقا ومن ان يكون زيادة من شانه
 اجمل ثم وجدناه مطردا في التبدل غير مطرد في المطلق لعدم اطلاقه على الله علم انه مجاز فيما لا يطرده وفيه
 في المطلق والمفارون دارت بين ان يكون اطلاقه على الجمل الزاوه بغيره في الله وفي ان يكون شانه بغيره
 التي ثم وجدناه مطردا في الاول دون الثاني لعدم اطلاقه على الجمل الزاوه بغيره في الله وهو المطلق **قوله**
 وشه جمعه مما صنفه كالمع هذه علامه بغيره فيكون النطق مجازا في تمام الرد وكذا اده ارض مجازا فانه يد
 على كونه مجازا لكونه ارجح من الشرك واما ادب كونه شرا فنجوز ان نخالف جمعه باحد معنييه مع المعنى الاول
 يبطل طرد علامه الجان لاختصاصه بما لم يثبت الاشر اك فيه قال الجوهري في الذكر خلاف الذي وايح ذكره وذكر
 وذكر ان ايضا شرا من وجان والذكر العرف اي النرج وايح مذكر على غير قياس كانه فرقوا بين الذكر الذي هو النخل
 وبين الذكر الذي هو العضو في اجمع **قوله** وهذا لا ينعكس في ليس الاتحاد في اجمع علامه احتجبه كالمع لانه صادق على الجوهري
 النامع والبلد مع انه ليس حقيقته فيهما **قوله** نارا حرب وخارج الدل يحتمل ان يكون الجان واجبا في تعيينه فاما وضع
 له ويكون الجان في الالباب لكل المصنف لانه يثبت عنده الجان في النسبه والاستناد اختار كونها مجازا في الصون
 النومه كاختر صاحب الفتح **قوله** ومنه ان يكون اطلاقه على احد قسميه هدا هو الجان الذي يسمى بالمشاكلة وقد
 عرفت ان العلاقة هو الجان في اجمال فانه اذا كان خطا اجميه والتميز مطلوبه عند شخص اذ تم صورته في حاله
 لكن ما يجرى نفسه فاد اورد صورته الطبع في حاله بان قالوا اخرج سناجيد الطبع نقارن صورته الطبع في حاله
 في حاله فيجوز ان يغير عن اخطاؤه بالطبع ويقول قلت اخطو الى جهة وفيها واما المصاحبه في الذكر فلا ينعكس لكونه
 علامه لان حصوله بعد استعمال الجان في العلاقة يجب ان يكون حاصله قبله لئلا يخطو في فعل الجان **قوله** ولا ينعكس

وهو الظاهر في الالفاظ

مكره ابتداء فان قلت فانقول في قوله افاضوا مكره فلا يمان مكره الله قلنا مومن المشاكلة التعدي به كما في قوله
 صبغة الله **قوله** جنسهما وهو المستعمل اللام فيه للعباد وهو اللفظ الذي استعمل على ما في غير مكره وذلك لكون الجنس البعده
 فاما الجنس الضرب ولد لك كما قال الحسن اذ كان اسم الله على الدايات **قوله** وانه غير طائر لكونه عشا فوله وقد
 يجب فان الباعده لا تحصر فيما ذكرتم اذ قد يكون الباعده في المعاني المفردة كما ذكر في سدا مبادي اللغة في قوله لافاده الوفاء
 والاحكام وقد يكون في المعاني المجازية ولما لم يكن السند الاول فادها فاما فقه المصنف لاحتج بحقيقته **قوله** ثم يلزم اللام
 في العر اذن الباعده جاز لا ينافي بان الوضع في عينا فلا يكون طائر الا ما يقول ان اده في المعنى الفعل الذي لم يصدق
 فادته فليس يلزم ما ذكرنا وان اردتم ان يثبت عليه ما قصد به من التباين فقلتم انه غير طائر فوله لغيره في
 يثبت الوضع له فيكون المعنى محتجبا كونه موضوعا له ولا يريد الوجود **قوله** والجواب المحتج ان الجان اعم من
 الفرات اما اختيار المصنف هدا اراده الضبط وعدم الانشراك اختار صاحب الفتح ان المذهب اليه في جوابه
 الرمع البطل فانه من الناعل الجنب ولا مجال في الاسناد في قوم شات لمعا للكون اليه مجازا عن سواد او اللول وهو
 النفس والشيب عن حدوث البياض فيه وفي قوم قد قامت الحرب على ساق يكون التباين مجازا عن الوقوف
 والقات في ارض الاوضاع من قامت الدايه في قوم اده انقطع عن السبب او عدم علمه احد من المنين المتباين في
 لعبة الشطرنج ابر صارت فابيه والساق كان من اسباب الحرب والاله اليه تباها قال صاحب الكشاف في قوله
 مع يوم يقوم الحساب ابريت وموسمنا من قام القيام على الرجل والدليل عليه فوهم قامت الحرب على ساقه وتحت
 فوهم ترجعت الشمس او اشرف وثبت ضوءا كانه قامت على رجل **قوله** ان جعل الفعل مجازا في النسب العارضي
 معناه ان الناعل يجب ان يكون قابلا للمعنى ليعمل ساداه اليه لغة فاد اخل اليه تباين على يقوم به لئلا يصدق ذلك الشئ
 وان لم يكن مدح في الثاني لا الي الله سبحانه ولما السند الفعل الذي هو طاعة او معصيه او عيب مما يقوم بالعبد اليه
 ولا يصدق عليه ولا كان الله اوجده فيه وسد من عدا الفعل له من طوائف الملين الكرام عليهم حيث قالوا اسند
 الكلام لا اسند لكونه موصدا اليه وان لم ينف فليس بان الاستقرايد على عدم صحة ذلك لغة فليكن منع في الكلام
 البليغ المعجز فاد اسند فعل الناعل على ما لا يكون سببا قابلا له جعل مجازا على فعل او مناسب له يكون الناعل سببا قابلا
 له ويخرج به النسب ان بعد الناعل سببا قابلا له في عرف العرب وعادته ولا يجب ان يكون مجازا في احتجبه
 فانه لا يطرده في الاسناد الي ذلك وبروفه في الايشاه في شريتي ونبك ومات زيد وضرب عمرو واحده
 من حيث ان الناعل في سبب فابط لا فاعاله عاده وان كان موجودا هو الله حقيقته ولو سلوا ما سئل
 قالوا سريتي ونبك او مات او ضرب قالوا مات زيد وضرب عمرو وجعلوا الروء قابلا لاحداث
 الغرض وعمر قابلا لاحداث المرق العفيف وكما جعلون زيد قابلا للموت طمان عاده ثم على عدم الرويه
 قابلا للميس وعمر قابلا للضرب وان كان ايجادها فاما مبادي الله وقول الشيخ عبد السلام الاسناد في سريتي ونبك
 مجازا فاعاله باحتجبه موانع والمعن سريتي ونبك وفي الاجر حقيقته لان وجود الضرب ايضا هو
 الله ما يثبت من فاعده خلق الافعال وتحدثت الموت انما قالوا الضرب لا يخطو اليه عند اسناد الضرب
 في عمرو والسبب الى الروء ان فاعله ما في المذكورين هدا اليهم هدا الوضع فانه مطرد في جميع الاسنادات المجازية
 ويندفع في الاولام الفاسد التي هي سبب الوقوع في العلم الاعلام فجد في جده مجازا من حواشده او وقع كما ذكر
 صاحب الكشاف في قوله في كذا نطق بكم مصنف البين ان نطق مينا الى ضمير الصدر والمعن وقع النطق

انقصر على الثاني لانهم الثاني
 النور لا يكون الا بطريق حقيقه
 فلا يكون فاد حافيا من الضم

بلام

ووقته لها وهكذا الكلام في قوله نفري الرياح ربما من مريم اذ اسرى النوم في الاحضان يتاها وقوله انه من
الاستعانة الخبيثة الضمير فيه عائد الى الاسماء الدال عليه اسد كما في قوله ع اعدوا وارب للشمس ارب
اسناد ما يستند الى الفاعل المحتجب وهو الايات الى الرسع استعان تخيلية وانما جعل الاسلوب في القبح عن
صاحب الاول متناحلا للاسلوب في التعبير عن سائر الايات بان قال منها وموقول صاحب
المفتاح انه من الاستعانة الخبيثة يذكر موقول القول وقال في الثاني وموقول المصنف وفي الاخر وموقول
عبد الغفار يصرح بان الاسناد المذكور يسمي استعان تخيلية ولا ريب للاستعانة بالكلام ليس يدب صاحب
المفتاح لان الاستعانة الخبيثة عند من انواع الكلام لا بد باحتمال تحت الجاهل العرف والكلام والاسناد امر على لا يصدق
عليه الكلام وليس لارئة للاستعانة بالكلام كما اشار اليه من مواضع من المفاتيح مما قاله صاحب المفاتيح في هذا
الكلام حكاية لقول المتدبر لا ريب عندهم عان عن جعل الشيء للشي لا يدب ولو لم يذكر القول وقال وموقول
صاحب المفاتيح كان يشعر بان جعل الاسناد المذكور يسمي بالاستعانة الخبيثة ولا ريب عما ما يشعر به القارئ قوله
فاسد قد بينه ويحتمل في اخوة وليس كذلك **قوله** ان الاول في التركيب ذكر في التوايد ان الضمير ينقل التركيب
بحوزان تكون بحسب اللغات وان كان في الغني لان الاله هذه التركيبات بالوضع النوعي لا خلافا باختلاف اللغات
وهي ابتد الرسع وضعت للمناسبة الفاعل اليه اسناد احدث الى ما يقوم به عادة فاه استعملت للمناسبة الطرف
والفاعل فكان الكلام موجدا غير مدع بمبالغة في التشبيه فقد نقلت من معاني اللسان الى غير المناسبة وكان محازا غلبا
وانما قال منها الفاعل بما التشبيه ليتناول ما تقوم به الفعل خبيثة وما بعد قيامه به عادة وهي راضية مع الضمير
التي ذكر في وضع الاسناد الرضي ما يقوم به فاد الرتبة اسنادا الى ما يتعلق من غير مبالغة في التشبيه كان محازا
غلبا وهي شمع مع الضمير على علم ذلك وان كان الكلام مدعيا في جمع ذلك بمبالغة في التشبيه يحمل احدي اللامات
فرد من حطس ملاية اوي في الاسناد كل الفعل بحسب المعنى ولا ريب بحسب اللطائف انما قال استعان الا ان هذا لا يدب
اليه احد **قوله** واحتمل ان تصرفات غلبة ولا جرم في ذلك لان المحاز يكتفي في العلاقة ولا يحسب الاستعانة كما في قول
هذا التركيب بحسب ما في اعتبار المناسبة من اعمات الاربعة فيمكن اعتبار التحويز في من اربعة اوجه كما اعتبر صاحب الكفا
في ختم الله ومن جوده ومن وقال فطه اذ امتدح طائفة عليه الاسناد رحمه الله في هذا المنام من لطائف الاعتبارات
لم يتالك ان يفتنه دعا يستجاب ونابستطاب **قوله** نحو الطح فانه يحمل انه خبيثة في الوطى محازا في القند وان
شرك لم يشعر بان الطح خبيثة في الوطى وفي القند يحمل الاحتجب والمحاز في هذا بحسب اللغة واما بحسب الشرع فيقبل اصحابنا
بلا ان خبيثة في القند محازا في الوطى ولذلك مغفور للشك بقوله ع ولا تخو اما لك اباؤكم لعدم حوزان شروح الابن
منه ابيه وقال صاحب انما ورد الطح في القرآن لسمود الملعون والعرض من ذكر دلال الزمخشر في حوزان احد الوعيز
ع الاخر لم يلق الفرد الداس منها لا ترجح كل فرد او كثيرية كالنقل في السج لا يطرد فيه **قوله** فانه يحمل انما لا عنه
هنا الترتيب بين المشرك بخلافه لا يطلق على ما في تعابيه وهذا عند من لا يجوز عموم المشرك **قوله** ونرى انه يودي
لاستبعاد من هذا ويضوح الاستبعاد على ما له الخارج العلامة بولنوم مناسبة الشيء الواحد للضمير او للتبصير طبعيا
تبعيا انه يجب ان يكون بين النقط والغني مناسبة بالذات كادب المعباد وبعض المعنوية وما قاله الشارح الناضل
موجمل الكلام عما لا مناسبة بينه وبين سراد المقام فاه اكل اللطائف الغني او التبصير فاطلق وايداع بعينه
وهذا الصانع ع الاخر لم يلمح على ما لم يعتبر المناسبة بينه وبين السراد بخلافه اكل خبيثة في راجح محازا في الاخر فاطلق

ليقته

ووقته لها وهكذا الكلام في قوله نفري الرياح ربما من مريم اذ اسرى النوم في الاحضان يتاها وقوله انه من
الاستعانة الخبيثة الضمير فيه عائد الى الاسماء الدال عليه اسد كما في قوله ع اعدوا وارب للشمس ارب
اسناد ما يستند الى الفاعل المحتجب وهو الايات الى الرسع استعان تخيلية وانما جعل الاسلوب في القبح عن
صاحب الاول متناحلا للاسلوب في التعبير عن سائر الايات بان قال منها وموقول صاحب
المفتاح انه من الاستعانة الخبيثة يذكر موقول القول وقال في الثاني وموقول المصنف وفي الاخر وموقول
عبد الغفار يصرح بان الاسناد المذكور يسمي استعان تخيلية ولا ريب للاستعانة بالكلام ليس يدب صاحب
المفتاح لان الاستعانة الخبيثة عند من انواع الكلام لا بد باحتمال تحت الجاهل العرف والكلام والاسناد امر على لا يصدق
عليه الكلام وليس لارئة للاستعانة بالكلام كما اشار اليه من مواضع من المفاتيح مما قاله صاحب المفاتيح في هذا
الكلام حكاية لقول المتدبر لا ريب عندهم عان عن جعل الشيء للشي لا يدب ولو لم يذكر القول وقال وموقول
صاحب المفاتيح كان يشعر بان جعل الاسناد المذكور يسمي بالاستعانة الخبيثة ولا ريب عما ما يشعر به القارئ قوله
فاسد قد بينه ويحتمل في اخوة وليس كذلك **قوله** ان الاول في التركيب ذكر في التوايد ان الضمير ينقل التركيب
بحوزان تكون بحسب اللغات وان كان في الغني لان الاله هذه التركيبات بالوضع النوعي لا خلافا باختلاف اللغات
وهي ابتد الرسع وضعت للمناسبة الفاعل اليه اسناد احدث الى ما يقوم به عادة فاه استعملت للمناسبة الطرف
والفاعل فكان الكلام موجدا غير مدع بمبالغة في التشبيه فقد نقلت من معاني اللسان الى غير المناسبة وكان محازا غلبا
وانما قال منها الفاعل بما التشبيه ليتناول ما تقوم به الفعل خبيثة وما بعد قيامه به عادة وهي راضية مع الضمير
التي ذكر في وضع الاسناد الرضي ما يقوم به فاد الرتبة اسنادا الى ما يتعلق من غير مبالغة في التشبيه كان محازا
غلبا وهي شمع مع الضمير على علم ذلك وان كان الكلام مدعيا في جمع ذلك بمبالغة في التشبيه يحمل احدي اللامات
فرد من حطس ملاية اوي في الاسناد كل الفعل بحسب المعنى ولا ريب بحسب اللطائف انما قال استعان الا ان هذا لا يدب
اليه احد **قوله** واحتمل ان تصرفات غلبة ولا جرم في ذلك لان المحاز يكتفي في العلاقة ولا يحسب الاستعانة كما في قول
هذا التركيب بحسب ما في اعتبار المناسبة من اعمات الاربعة فيمكن اعتبار التحويز في من اربعة اوجه كما اعتبر صاحب الكفا
في ختم الله ومن جوده ومن وقال فطه اذ امتدح طائفة عليه الاسناد رحمه الله في هذا المنام من لطائف الاعتبارات
لم يتالك ان يفتنه دعا يستجاب ونابستطاب **قوله** نحو الطح فانه يحمل انه خبيثة في الوطى محازا في القند وان
شرك لم يشعر بان الطح خبيثة في الوطى وفي القند يحمل الاحتجب والمحاز في هذا بحسب اللغة واما بحسب الشرع فيقبل اصحابنا
بلا ان خبيثة في القند محازا في الوطى ولذلك مغفور للشك بقوله ع ولا تخو اما لك اباؤكم لعدم حوزان شروح الابن
منه ابيه وقال صاحب انما ورد الطح في القرآن لسمود الملعون والعرض من ذكر دلال الزمخشر في حوزان احد الوعيز
ع الاخر لم يلق الفرد الداس منها لا ترجح كل فرد او كثيرية كالنقل في السج لا يطرد فيه **قوله** فانه يحمل انما لا عنه
هنا الترتيب بين المشرك بخلافه لا يطلق على ما في تعابيه وهذا عند من لا يجوز عموم المشرك **قوله** ونرى انه يودي
لاستبعاد من هذا ويضوح الاستبعاد على ما له الخارج العلامة بولنوم مناسبة الشيء الواحد للضمير او للتبصير طبعيا
تبعيا انه يجب ان يكون بين النقط والغني مناسبة بالذات كادب المعباد وبعض المعنوية وما قاله الشارح الناضل
موجمل الكلام عما لا مناسبة بينه وبين سراد المقام فاه اكل اللطائف الغني او التبصير فاطلق وايداع بعينه
وهذا الصانع ع الاخر لم يلمح على ما لم يعتبر المناسبة بينه وبين السراد بخلافه اكل خبيثة في راجح محازا في الاخر فاطلق

للاية الطرف

افيد

للاية

محوز

العند

الاحتمال

واريد به ان يحل السامع له على الاطلاق لا يكون لا اعتبار المناسبة بينهما بل الفساد سلة الشائب وبينهم من هذا
انه اراد بعدم المناسبة عدم اعتبار ما قاله الاسناد رحمه الله مولدوم ما موعيد من مراد الحكماء اهل الشريعة
بما غير المعنى المراد لان اللفظ قد يكون مشتركاً بين الصنفين والخص والظن فاما الظن واريد به ان يحل السامع
بمعنى السامع ونبي عنه مثل انطلق في الشريعة مراد ابيه الخفي فحله المحاط على كل واحد من معنييه فكذا الشريعة
على ما مودع السامع رحمه الله ومن يخافه فاداه على الظن بينهما من الذي على الإطلاق فيه وجوب الطلاق
في الخفي عند من يقول باستلزام النبي على الامر بصدق امر اجاب ووجوب اونه عند من يعم الاستلزام من امر الوجوب
والذب ومودع الاقليل فيلزم ضد مراد الحكماء لانه اراد حرمه التطلق الخفي بالضرورة كقولهم لا رايها ولا يجوز بل
مبعض مراد الحكماء وهذا القدر كاف في البيان من غير احتياج الى بيان ان ضيق الامر مشترك بين الاباحة والاحباب
فاداه على انطلق في الشريعة في الخفي وحله السامع على الظن يلزم منه طلق في الخفي فان حل الامر على الاباحة يلزم
فمبعض المراد وان حل على الاحباب يلزم منه على انه اراد بالاباحة الاذن في الفعل والرك فهو ضيق الاحباب وان
اراد به الاذن في الفعل مطلقاً لم يوجب احد الى ان الامر مشترك بينهما وبين الوجوب والاعمال بانسانه لول الامر قابل بانه
منفرد لا مشترك وايضا العالون باستلزام الامر بالشيء عن ضيقه وبالعكس خصوصاً الامر بالاحباب وبعضهم عمى في الله
ولم يعم احد في الاباحة على ما ينبغي جمع ذلك في موضع من هذا الباب **قوله** الخ من قولك شيب اشارة الى قوله
طاعة الخ منه بمراتب وصرح به صاحب المتأخر فيكون ابلغ من البلاغة ولم يذكره من انما قد يكون او يوجب ذلك
الاوخر في المعارضة لعدم احتياجه الشرح وذلك مثل قولك ارب بدرايتهم فانه او من ان رتب رجلاً كانه في الخ
يتسم **قوله** لعل في الخ حثيثه كاختصاصه لاداهه قولك نفسه اكال الضيق لكل واحد من زاده البيان والتفصيل
والاياه امان زاده البيان فلان الجار دعوى الزينية واما الاخران فكا اذا استعبر اسم الجنس في عظمة او حضان
لشيء جوار في العظم على التواكب فان قيل اذ كان في شيء او في اللسان كاحاله لا كان المقصود الخ وقد ذكرنا الابه
فلزم التكرار لئلا يراه ممنوعة لان اللسان قد يقضي نداء الخ على وجه المبالغة بالمطابق كانت وان كانت
غير طيعة ونظم خرج من حكم النفي **قوله** محو حار نيران اذ او قعا في اواف النور وينبغي ان يضبط استلزام السر لان
الاستماع على سكون او اخر **قوله** المبالغة اراد به معناه اللغوي وهو كرمعنين متقابلين على ما صرح به في المراد
وقولك انحدث للاشيب ادم فيه ايهام المبالغة لك اذ ان بالادهم البند وكن مع الاشيب وهو النور
غلب بياضه يوم ادم اذ ان به مثالبه وموالا اسود فان قيل ادم ليس بمجاز في البند حيث فيه حل ان الشريك
ايضا في البند المتقابل فلان الجار ارجح من الاشراك على ما مودع رعد العلماء وكونه حثيثه في البند ممنوع والمعارضة
بكون الشريك مفيد للتقابل بذكره الضيف وسجي في الشرح بعد اسطر **قوله** المطابقة محو كاي على ان اراد بياضه
بالحج قلبه في النور محو التحصيل المتقابل في النوافق لنظامين السر والنجوا ولو قال اراد بواو رتبهم جعل هذا التوافق
فالمراد بالمطابقة معناه اللغوي لا ماد كرم النوايد ومواجع بين النافين وبسبب خلود ذلك في الدرس مشاكلة لاجل التوافق
في الشك في اللفظ وكانه ياتي في هذه الشبهة بصاحب الكشاف حيث قال في تفسير قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هذه العبارة في كلام الكشاف في باب الاية على سبيل المبالغة والاطراف اجواب على السؤال ومودع كلامهم بديع **قوله**
سبع سباع ختمه ساكني الا في سبيل التعديل لان الغرض ان ذكر السباع مع السبع فيه تجنيس على ارجح وجهه كالركب
محوريات سبع نسوة وفيه سباع وور ذكر السبعان معه **قوله** الروبر وما حروف الدبر يتي على التفسير على ما عرفت

اللفظ في الخفي
والاياه ووجوب
اوجهه والاحكام
التي هي مستأينة
منها واداهم
لهم انما انما عدم
النبي

احتياجه بيان

السائل

المراد

وهو العاقل

ما عرفت وهو الباقي البت المذكور وقد يشتمل عليه اللفظ المجازي كالشيب فانه مجاز عن الابيض ومن احتج
كالابيض وانما قال شيب لابيض فيجب ان الاشيب كالنطوشه في اعتبار خصوصية الدات من مفهوم لان الشيب
حده الانسان او يرد ما كان الاقطن فيفسر الالف لا لانه يفسر الاخوان ويكن ابا يقال الاشيب مجاز لا لاجل
ولا جاز فيه والاستشهاد انما هو في الرب لانه عيان عن قطع البئر الوحش واستعير للشفق وسئل عارف
الروبر ولو قيل بانه النسخ لم يشتمل عليه **قوله** والجار قد لا يشتمل اني بقدر النسخ مجاز لان الجار قد لا يشتمل
منه كاي الاستعارة البعبعة في الافعال والاسماء المقتضيه وقد لا يشتمل كاي النسخ الذي هو المصدر لا يقال
اربعين فعل ولا الماسور يعني النقول **قوله** والجار يجب فيه الوصفان اذ يقتضي فيه اعتبار العلاقة انما
وتبين اللفظ لما فيه العلاقة وموضع النسخ هو المراد بقوله فيما سبق فانه انشئ عليه افتقار الواضع في الوضع
الي **قوله** ويوسف عن اللفظ لان اللفظ المشترك عند خفا القرينة لا يحل على من معانيه على ما مودع الضيف
فكان مستغنيا عن حل على معنى رعا لم يكن مراد الذي هو اللفظ المشترك عند خفا القرينة لا يحل على من
علائ الجاز فانه عند خفاه محل الشبه على المعنى الخفي وهو غير مراد وغلط فكون محاجا الى القلط **قوله** ثم يقول
بعد العارضة والرخم معنا فوايد الجار لما كانت شريكه بطنها لم يصلح الرخم ومعناه الجاز فابديع ما ساد الا
شريك بواحد فكان الاشراك راجحا **قوله** اذ افني التام الاحمال الشريك لا يحل على عدم القرينة او خفاه بين
جمع معانيه بخلاف الجاز فانه يحل على المعنى الخفي ولا احوال فيه والمشارك اذ اكل معان متعددة ووجدت
قرينة منافية لاح كان مجازا في الجاز كالحال اذ اكل معانيه الجازية متعددة لغناه احتجنا فيكون محالاً بالنسبة الى معانيه
الجازية وانما ذكر هذا لانه شرط في البلاغة **قوله** كالعين في الجاسوس فان العين تطلق على الباصر خفيته والجاسوس
يطلق عليه مجازاً فيقال للجاسوس احسن الشريك لا يورد به ان رتب فيه اليه **قوله** واوفى للطبع ان مثل الجار كاحتجنيق
اذا استعرت لاسر غير ملائم للطبع او لعدوه في الشريك كالعين وذكرنا اوفى عنه عن ذكر الابليغة كاسر **قوله** وكذا التوصل
في مثل الابليغة وعمره التوصل الى انواع البصر المذكور اذ الاضافة فيه معني العبد لانه مما اشرك في الجاز والشريك
او قد يصلح الشريك للسمع كالجوان مع العين والجار كالجاسوس معه وكذا المبالغة كادرك في الزاوية من قوله حسنا
خير من حيارك والمطابقة لتوالت كما ضربت في سوطا ضربت عدوا ولو قلت في الجاز اطار لم يكن طباق بين الشرط
والجاز او قيل موكتول كما ضرب له مثلاً ضرب في الارض مثلاً ولو قلت بين لم يكن طباق وليس فيه بيان وجود الطاق
في الشريك دون الجاز وكذا المجازية والروبر وشاهما **قوله** كالوجه والابهام ان يحصل التوصل الى انواع المد
للبرع بالترك ايضا كان التوصل الى غير كاسر الوجه والابهام يحصل بغيره والوجه ذكره في وجهين كان قول
ادام الله شمل فلان ارجحه او تنزقه فانه يحل الدلالة وعليه والمجاز ايضا قد يكون او جمين بالنسبة الى معنيين مجازين
متساويين عند وجود القرينة الملقية للمعنى الخفي والابهام ذكر لفظه استعمالاً في اعادة معناه الابعاد **قوله**
علمهم طريقا الدم بعد ما خلفنا عليهم بالطعان بلايا ولو قال على الكلوب اي القيود لم يكن ايهام وتكثر المعنى
هذا على تقدير من علم على الوجه فاولا قوله فشارك فيهم ان لو لم يكن من في قوله من ان المعنى ابتداء به بل سانه وجب
ان يكون فشارك فيه بتدبير الضيف لانه عائد الى ما معناه كونه الخ ولا يابى فيه فلا يجوز ان يثبت ضمير والمطابق
فيه علم انها ابتداء به ارماد كرسيد ما من ان المعنى انما هو الوجه مشترك فيه فانه غير ما لكونه من معنى الخ قال
في الردود كلامهم يدل على ان القبر النسخه الواقعة اليهم مشترك فيها بضمير النبي وقال بعض من تبعه هذا انظروا

تفسير
بجزء

فلا كان خفاه

ودبر في قوله الجاز

الواصل
لا يفسر

قوله

من الشارح وتعرف منه لانه في جميع النسخ مشترك فيها بمعنى انه مشترك بينهما واما انما مشترك فيه بل مشترك ولكن
ان الرواية عن جميع النسخ لا يبراه جميعا او ضاوية ومن البين عدم إمكان ذلك مع تكرارها وإشارتها في انظار البلاد
ولا شك ان مال مشترك في ريد وعمر وعلى ان يكون بمعنى ريد وعمر وافان نحو المال مشترك فيه لريد وعمر وفا
وكم لم يحل الا في قوله ثم ذكر المصنف في فوائد الجواز اعمليته ولم يعارض هذا الوجه بل انما عارض ما بعده من المقتضيه
على ان الوجه وهذا الوجه راجح عاجب ما ذكره في ترجيح الشك ويانه ويانه على بعض المظن والمينه وموان عليه
الحكم ان كانت موثقة فيه بالذات يعني كل لوطي الزوج لوجوب المهر ولنا في ذلك ان كل موثقة فيه بالذات لو كانت
مما شمل عليه كالحلق مع ويقتضيها ليس منطوقا بل هو الاول للمنه لان النظر فيه موجب لتحقيق الحكم اذ اعرف
هذا فنقول جميع ما ذكره في ترجيح الشك انما يقتضي عليه للرجحان لكونه منطوقا عليه المشترك لانه لو ثبت في الرجحان
بالذات فكلوا العلية بينه للرجحان والوجوب للكون منطوقا لها ومن تلحق كلام العرب علم ان الجواز اعم من
المشترك حتى ط بعض العلماء ان الزللغة بجاز فالمشترك يوجد فيه المنطوق ومما ذكره من الوجوه في وجهه ووز المنه
ومن الغلبة والجواز يوجد فيه المنه وان فرض عدم المنطوق فيه وحقق المنطوق في المشترك مع انحراف باسما المنه لا يستلزم
وتحاشا كان الحلق مع تحقيق اسما الوط لا يوجب المهر على التول احميد والتميم مع استحقاق الوط لا يفسد الصوم وقد
اشار اليه علم الصلاة والسلام لا هذا جنس ساهل عن رضي الله عنه عن فلة العام هل نفسد صومه بقوله ان اربابا لو تخطف
بما لم يجز ان ذلك يفسد الصوم ويحقق المنه في الجواز وان فرض انما المنطوق فيه موجب لرجحان كان في العام مفسد
لصومه وان لم ينفذ فيكون الجواز راجحا للمشرك **قوله** احقيقه الشرعية فيما تشرع في علمه احقيقه الشرعية فيما
مر ومو اللط المتعلق بوضع اول للشرع اي بسبب ملاحظة وضعه وهذا المقام من ان الاقدام في الجواز الكلام فيه
ليلازل عن الرام فتقول اخلف في الفاظ جرت في الشرع على انما نريد في اللغة كالعلاء لعبادة مخصوصة مستحقة
بالكبر تختمه بالتسليم وقد كانت في اللغة للدعاء واخواتها ما وجه ذلك قال القاضي اريد به خيانتها للفقير وليس
يزد في معانيها بل الزيادة شروطا لا اعتبارا شرعا فاد اقال صل فانما بينهم وجوب الركوع والسجود وغيرهما
الزيادة للثبوت شرطها شرعية للدعاء ومقدمة للواجب لا لانه اركان للصلاة ولهذا قيل بسقوطها ان لم تكن
مقدورة فكون خفاف لغوية ولا يكون في نقلها وما قال اريد بها المجموع ونقلت اليه لحد المناسبة للابوضع لان
الوضع الباني خلاف الاصل فلا بد من البديل وقال طوافي من الفهر انما اقول وزيد في معانيها في الشرع ووضع
للمجموع ونقلت اليه لان جملة الشرقة مجموع على ان الركوع والسجود من اركان الصلاة فكون خفاف شرعية في المعاني
اليه يعم بها شرعا وهذا اختيار المصنف واحاصلها مستقر في معانيها اللغوية لكن يذهب على في الشرطية وهو الذي
الاول واما بالشرطية بلا وضوح للمجموع وموالم دب الباني اوسع وضوح له وموالم دب الثالث وقالت المفسر
في خفاف شرعية فيما اريد به شرعا لكن محرم ليست متروكة في المعاني اللغوية لان الاسماء الدينية منقول شرعا عن
معانيها اللغوية ووضعت لاناسية بينهما على ما صرحوا به استدلوا به بقوله في وما يوجب الكسوف باله الا انهم مشتركون
من ان ايت اليمان مع الشرك والمضدين لو وجد الله مع لا يجمع الشرك فكون عيان على الاجتماع المضدين وصرح
به الاستاذ في بيان استدلاله على ثبوت الدين من ان الالفاظ المضدين في شرعا للعبادات ولا مناسبة في الجواز
بينهما واما في الدين فتنقلت عن معانيها اللغوية ووضعت لما بينه وبين معانيها لغوية لان المناسبة بينهما طام
لا يمكن دفعها والالفاظ المتصلة في الشرع عند من ثلثة هي الدينية ومن لا يعرف اهل اللغة لفظ او معناه او كلها

اوردكم

المصنف

اوجب

بلغ

الجموع

شك

لانه

لانه لما وضعت شرعا لما لانسانية بينه وبين معانيها اللغوية لم يكن لاهل اللغة معرفة بها من حيث الوضع الاول
ولا الوضع الثاني وكلام الامام الرازي في الحفول يشعر بان هذا القريب للحنينة الشرعية مطلقا وكان
اراد بالتصرف والتبديل وضعه لها وان اراد استعماله اياها فلا يجدي **قوله** في المعاني اللغوية هذا الحد فولي
القاضي عاين والامام واما القاضي فاستمر على الجاح ط فقال الصلاة الدعاء والسمي بها في الشرع الدعاء لكل انما
يعني عند وقوع افعال واحوال وطرد ذلك في الالفاظ التي فيها الكلام **قوله** الثاني قوله لا يلزم هذا الشأن في الثاني
في قول القاضي وموالم دب في معانيها اللغوية ويريد به واستعمل اللط في الجموع المناسبة لجواز الاوضاع
قوله ثم اشهر فافاد بغير ترتيبه قد اك معنى احقيقه الشرعية ممنوع بل ان معنى احقيقه العرفية لا يصل
الشرع **قوله** هذه المعاني فهم من غير ترتيبه ان اراد منه في كلام الشارع في غير النزاع وان اراد منه من
كلام الشارع فليس كل لا يثبت ولذلك قوله ولو كانت مجازات لغوية لما ثبت الاشارة بطلان الثاني فيه
ممنوع اذ اكانت واردة في كلام الشارع والملازمة ممنوعة ان كانت واردة في كلام الشارع **قوله** فاني طام
بمن يشر اشارة الى ما ذكره في النوع **قوله** بالردي بالنزاع الى الاول للاستعانة والمنازعة للمصاحبة كافي
الاطفال فانه اذ اردوا اللفظ وكره يخطون ويمنون معناه بالترتيب **قوله** حقا من شرعية مجازات لغوية
هذا الشأن الى ما دب اليه الفهر من انما اقول في معانيها اللغوية ولم يخرج عنه بالقيمة بل زيد في وضوح
بازا المجموع **قوله** سلنا لكل لان النزاع كله عربي واما انزلناه الضير فيه ليس للنزاع هذا من عند الدليل
توجيه ان قوله انما اقول انما يدل على مطلقا وهو يكون النزاع كله عربيا لو كان الضير فيه كله وهو
ممنوع لا يجوز ان يعود الى بعضه **قوله** وقد يطلق على حاله صفة طام النع وقد تم بقوله بل البعض لدفع ما بينه
في ابيات المقدمة وموان الدليل على ان الضير عائد الى طام النزاع لا يطلق للاستشرا الاعلى كله وتوجيه
ان ذلك وان دل على انه لا يطلق الاعلى كله فنحن نأيد على خلافه وموالم دب الفهر على انه لو ظلت واحدة لا يبرأ
النزاع على شخص فتر اعليه بعضه حنت **قوله** ولا تعارض لما صار المانع معارضا اسئل من المانع من المعارضة
والناقضة وغيرهما الى السند فعارض دليل المانع وتوجيه ان المانع دليل على ان النزاع يطلق على البعض لكن
عندنا ما بينه وموان مثل الآية والسورة مما هو بعضه بقصد عليه ان بعض النزاع فاد اصد في عليه ذلك
لا يصد في عليه انه النزاع لعدم صدق اسم الكل على جزءه كالا يصد في يد على داسه فاجاب المانع عن المعارضة
بما ذكره وموان الكل انما لا يصد في عاجزه اذ الم سوا في احقيقه كالماء واحسين فان لكل مرتبة من العدة فتنه
خالته لما سواها والرعيف فان حقيقته ليست نفس انحريل الهيئة معتبة يا حقيقته وهي مقتودة في بنفسه
انما ان التعلق احقيقه كالماء والرب فقدم صدق اسم الكل على جزءه ممنوع وقد منع ايضا بان الكل انما لا يصد في
عاجزه اذ الم يكن الاسم مشترك بينهما ايضا وهو ممنوع فيما نحن فيه ولم يصر المصنف لظهور اندفاعه بان
الاشراك خلاف الاصل وفتح مع موافقي منه هذا توجه كلام الامام وعبر عنه من المعارضة قوله
العبادات المحفومة اراد به الواجبات كما هو مدب الجاي **قوله** ولا مناسبة صحيحة للجواز اشارة الى ما
دب اليه الجاي من ان الاسماء الشرعية خرجت عن موضوعات اللغوية بالطبيعة ووضعت لما لا يعرفه
اهل اللغة اما ان المصنف من اسباب العبادة ولو انزاعها قلنا لا يرد انه سبب لحصولها فمنوع وان اريد
انه سبب لثبوتها فليس فلا بد على انه يصح اطلاق الموضع على من يوجب الواجبات والامان على اذ **قوله**

ممنوع

صحيح

بلغ

وان

فان قيل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

فالعبادات هو الايمان فانه في الترتيب باق مع التوكل نوجب هذا الدليل لانه لا ينفي على المطوع وان الايمان بالعبادات
فلما قدس ان الدليل قد يقوم على ثبوت في المطلوب عكسه ولما ينطبق العكس على ان صدق قولنا العبادات الايمان
مستلزم لصدق قولنا الايمان بالعبادات وهو المدعي والمصنف لم يتعرض لتجريح الدليل بل تعرض لما لم يرد وقال
ثبت ان الايمان بالعبادات لما علم من بيان الاشكال ان الناس المذكورين يتعدون روم المدعي **قوله** وذلك لمدلول العبادات
بيانه ان وضع ذلك للاشارة الى العبد المذكور المعيد فلا يكون اشارة الى اتيان الركوع وحده لقوله ولا مع اقام الصلاة
او اداء ما ولا الى الجوع لانه قريب ولا اعتداد بعد طرفة الاول فانه اذا انتهت فراه سورت طويلا واربعة اشارة
اليه بوقتي اسم الاشارة للترتيب فكون اشارة الى العبادات انما هي لبيان ما قبل المصدر المضاف الى العبد كونه
مضمونا بالصدرية المقدرة بعد لام في المصدر المضاف الى العرفه بعد العموم فيكون بعد وا في معنى عبادتهم
ويذكر اسم الاشارة لاعتبار لفظان بعد وا في هذا يكون قوله ويتيمم الصلاة وتوكلوا الركوع من عطف الخاص على
العام لانه انما هو كافي قوله مع ترك الملكية والروح فيه وقد علق السر الذي هو الوجوب فيكون معنى قوله
وذلك من التيمم جمع العبادات الواجبات في تلك التيمم **قوله** ولو لا الاتحاد لم يستلزم الاستتباب ان غير
مما يقتضي تيمم موصوف او موصي وموصيا ولما كان الرادف من المسلمين اهل البيت لكونه مبينا بالمسلمين
كان الرادف بالبيت المقدس ايضا اهل البيت ليكون السبب من جعل المسلمين منه لانتظام الاستلزام للكتب لوجود اهل
بيت الشريك فيها لم يبعد بالمؤمنين فانه سبب كرم فيكون التيمم في واجدنا فيه فيمنع المؤمنين في اهل بيت
هم المؤمنون غير بيت من المسلمين في الاهل بيتهم المسلمون فكونوا سببا للمسلمين من المؤمنين فيكون ان يكونا متحدين
لكون الاشتقاق متفرقا والابرار ان يوجد في اهل بيت المؤمنين غير اهل بيت المسلمين وموظف النفس او يقول
وقد ثبت اني بالاولى يد على ان المعارضة لدليل المدعي هو المدلول من قوله في قوله فتقارر مع انضمام هذا
اليه وتوحيب ان الاسلام العبادات فيلزم بطلان كون الايمان بالعبادات **قوله** في حق قطع الطريق
لان المراد من الحارثين في قوله في انما اجر الدين عار بول الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يتسلوا ويطلبوا
او ينطع ابدىهم وارجلهم من خلاف او يبنوا في الارض ذلكهم خريج الدين اسم في الاوه عذاب عظيم **قوله**
في معرض التفتيح عن فاعل ابرار هذا حكمه كلام الابرا والامتنع للكتب عليهم **قوله** وغير من اسباب دخول
القاصد انما كان العناية طعم عدول على ما عليه الاحكام ولهذا قبل من اسلمهم وفاقا **قوله** سلمنا ان سلمنا
تناوله لغير العناية ايضا لكنه ليس عطفنا على التي لم يرد عدم اخرايم بل سبدا وقولهم نورم يسعي احلة خرم ولا ولا
له على ان المؤمن لا يجزي لاقبال لا فائدة في الاجاب بعد اخذ اليه لاسانول العا بعد اخرايم اما يحصل من السمع عنه
المصنف فيكون فيه قاي على ان فوايد غير العلم بضمير الجملة **قوله** وموحية الجان فيهم المعنى بواسطة الترتيب
موال الجان لا يقال لو كان هذا حقيقة الجان لم يكن كون الشرك مجاز التوقف الزم منه على الترتيب لاسانول الترتيب
في الشرك ليس لزم المراد بل دفع ما يغيب عن الشرك اذ اطلق فهم جميع معانيه لكل لاسم المراد بخلاف الجان
قوله اذ قد تحنى يد على ان الملائكة خرمه وموتفي لولاه للاممال فكون الشرطية فوق اجرة **قوله**
ليس كئله شيء في وجوده لان الشيء مراد له عندنا ويلزم في معاده بالطريق الاولى في منع لاحد من الشرك شيئا
في شره لعدم مدح **قوله** والمراد مثله فخر راد ان اطلق مثل مثله واريد مثله هو لفظا يتبع في غير وضع
اول لانه مثل من يفتي مثل المثل لا معنى له فيكون مجازا وفول القدماء ان الحارثين في غير اعتبار حكم الحكم ابرار اذ كان

بمعنى

قوله

ودره

الدار

فيما له

ح

حكم المثل في التركيب الضمير لكونه خبر ليس ضعيف لانه اذ اقلت ما من شيء كئله فيه مجاز بالزيادة مع
ان اعرب اللفظ مجازا على ان مثله صفة لشيء ذكر في الوايد **قوله** قال في التيمم قال بعضهم الكاف ليست زائدة
لان الرادف بالانه الكريمة في التشبيه ان في من يشبهه ان مثله وموشل المثل فاستعمال اللفظ في وضع الاول
فيكون حقيقة وانما هو الرادف لان الترتيب كالتيمم في المثل يفتي في مثل المثل ايضا قوله اذ يصير المعنى ليس مثل
مثله فيونشد بان الرادف من التشبيه في مثل المثل لانه المثل لكونه مضمونه ليس كداه شيء لانه لو كان المراد هذا
كان احدي اتي التشبيه زايه لانه اطلقا كئله واريد معنى في فقط ولا معنى بالمع بالزيادة الا هذا واعترض المر
عليه بانه لو كان الرادف في المثل لزم الناقض مع محال افر اما لزوم الناقض فلان ذلك ليس مثل زيد في طر ايات
مثل زيد لان اداة التي اعترض الحكم الذي في اليد واليد اليه وعدم التفرغ لانه دفع الحارثين المند اليه وما اضيف
اليه المند ليس شعرا بل بان الوجود ثابت لمن زيد عندك والاول **قوله** ليس مثل زيد في معنى في المثل والمثل
ايضا واذا كان ظاهر اية ايات مثله كان زيد مثل مثله ان نفسه لانه اذا كان غير مثل زيد كان زيد مقيدا لمثل فيه
لان الماهية تكون من اجابين فليزمن ان يكون قولك ليس مثل زيد شي اذ اراد به غير مثل المند الذي في المثل ولما
وموافقا واما لزوم محال افر فلا يلزم مجاهد ايات مثل الصانع وغيره وان كان ذلك لانه اذا كان له مثل
كان له مثل مثله وانما قال مع ظهور ايات مثله لان عدم التفرغ لانه الحكم بين اليد اليه وما اضيف اليه المسند لا
يدل على ثبوت الحكم بينهما قطعا بحوز ان اسما الحكم عند راسا ومرا اذ الاعلام بني الحكم بين اليد اليه واليد فقط لانه
الظاهر ان هذا الحكم بين عند العاين ولذلك لم يتعرض له **قوله** وقد يقال هذا جواب عما اورده المصنف وبيانه
ان قوله ليس كئله شيء لو كان لغو التشبيه ان لشيء مثل المثل لم يلزم الناقض لان في مثل المثل انما موصي المثل بلطف
ويستلزم له اوله لم يلزم من قولنا لجان ايات المثل مع في مثل المثل كئله متمم لان صوت المثل يستلزم لثبوت
مثل المثل لان عمر اذا كان مثلا لزيد كان صوت مثل مثله لان الماهية من اجابين واذا كان صوت المثل يستلزم لثبوت
مثل المثل فلو ثبت المثل مع استلزام المثل لزم ثبوت مع صوت مثل المثل ومع استلزام فيلزم الناقض ثبت ان هذا الكلام
نصريح في التشبيه ان في مثل المثل ويستلزم لشيء الشريك ان المثل من غير لزوم الناقض في كداه في ايات مثله مضمو
لان في القاف عن اليد اليه انما يكون في ايات التيمم المضاف اليه لانه اذ لم يوجد فاع جلافة كاسول
ليس مثل ان زيد شي اما اذ وجد فاع بدل على اني المضاف اليه من المسند كما في مثله ايضا في مثل الطاهر **قوله** ولا يبعد
اشارة لما جواب افر وموافقا مع لزوم الناقض وبيان انه يستلزم لشيء المثل بوجه او وذلك لان مثل مثل زيد
شابهة المثل لانه بناء على قاعدة التشبيه لان التشبيه قطعا اقوي فلا يبعد ان مراد به هذا الكلام في من يشبهه ان يكون
مثلا ان في مثل المثل يلزم من هذا ان المثل لان في الاذ في مثل المثل لانه كاسول لا يوجد من مثل زيد افر في
فقايا فانه يلزم بالعزلة ان لا يوجد من مثله في جميع الصفات وموالم المحبتي لان الماهية هو الاشراك
في جميع الصفات التشبيه على ما بين في الطاهر **قوله** والمراد اهل الترتيب فيه يتقصد ان اطلقوا مثل الترتيب واريد
سواء اهل الترتيب يكون استعمال اللفظ غير وضع اول يكون مجازا ويكمن ان مراد الرادف بالترتيب اهلها من باب
اطلاق المثل على احوال فلا يكون فيه يتقصد ان لا يصارح بالاجازة لسانا من قرأت الماهية كجوزي قرأت التي عفته
وضمت بعضه الي بعض وقولهم ما قرأت هذه السابقة سلا فظ وما قرأت جليا ان لم يفرح عا ولدا والسلا
جلد رفته يكون في الولد من الواك **قوله** واسل الترتيب حقيقة فانه تحببك بان السمع طلق احموه والاه لك

في معناه

يكون

مثل

للفقهاء

في

ع

قوله

حكمة بخلافه قال

وقد الخطاب والقدرة على الجواب في الفرية لا قدرة شاملة سيما اذا كانت الجواب متجانسة **قوله** او ان الجدار
خلف فيه ارادة اي خلق الله المحبون والارادة لها في الجدار وبذلك ان يقال خلق الله ابدان في الفرية وكذا الارادة
في الجدار وانما في ما ومما لان المراد ان كلام قولهم ضيق غير صحيح وعدم صحة الاخذ بالبرهان بلزم عدم صحة
كل منهما ولو اني بالواو لا خملت العبة ولم ينلزم ان كلامها غير صحيح قوله ضعيف لان جواب الفرية وارادة
الجدار وانما كما سيما في زمان النوع وحرق الغادات الا انما ما يتفقان محرم للبرهان او كراهة للولي وموطن للنسبة
لما التمس الجار فلا يمدد عن الشايع الكثرة على الماء والبلبل اللينام وبلل نفسه وانما خصيصه الفرية بالتي كما قد بدلت
على ان المراد اهلها من الاحياء المدحمة من الجري بينهم وبين يوسف عليه السلام لان النسبة الفرية لان جميع الجدار متساوية
في عدم الادراك ولا نالوا اجابت كان جوابا لا اعاد من **قوله** فاعند واعلم على ما اعندى على ما جازى به
منها سي جزا الا عندا اعند او ليس به تبعه عن حكم الشرع وكذا اجر النسبة سبه وموحس لان من منعه شرعا
والسبه ما منى عنه شرعا يجوز الاستعجال اسم احد الضدين للآخر كابسي اللينام سيما او الفعل الواقع على فاعند
الفعل الخارج عنه واحسنه نضاد اليه او احد المشابهين صور للآخر كالسب صور للنسبة فتوشع على الجدار
فوسا وفيل لا يجوز في شيء من الالتي الا في الاول فلان الاعتدال من شئ فعناها كاهنكواوه من شئ لم اره كانت
من احرم او الشرا احرام والنسب او المال او العرض فاهنكواوه من شئ على ما بدلت على هذا سياق هذه الاية واحكامات
فصام واما في البانية فلان النسبة هي ما يسو من شئ به وكذا الفعلين الاول في جوابه سبه بهذا المعنى وهو اختيار صاحب
الكتاب وقال صاحب المنهاج في تفسيره سمي جزا لشيء سبه للشاكلة لا لبال لفظ الثاني لان من باب الالتيان
لان بهاها على ما سببه النسبة الذي وقع الاستعجال لاجله على ما سببه النسبة فالتك او اشبهت زيد بالاسد في الجاه
لاسم جسه الدال على حقيقته بما يبرزها من الصفات الطامع جاز ان يكون لفرده من افراد صفته او غير لارم حقيقته
كقول بعض قسري ان زيد سبه زيد به في هذه الصفه جاز ان يبرز بها النسبة ويقال راجت اسد او انما مثل الاسد
الذي رايته بالاسد في الطول والنسبة الذي يبنى الاستعجال عليه بولسبه زيد بن جسر الاسد والذي اورد في اوقات
بولسبه زيد بن جسر الاسد والنسبة الذي ربه فيه بولسبه بفرده من افراد الاسد بالجنس وهناك ذلك لان
جزا الاعتدال والنسبة له مشابهة بهما من وجهين احدهما في الجنس والالة والحال والي هذا اشار الفري بولسبه المقصود
ان يكون مثل عمولة اجابة فان لم يحصل به الفرض زاد عليه من جنسه وهو معنى استعجال اسم جسه له والماني مشابهة
لها من حيث المذاق الذي يخلط في النفس الافراد وراه لفظ الال لافاده هذه النسبة وللصحة علم تعريفات
واما توهم انه بمنزلة زيد اسد مثله فظ البطلان لان كل في النسبة مدكورا فيه خلاف الالتيان بل هو بمنزلة المثال
الذي اوردناه ولا يخفى ان لفظ الاسد فيه منعا **قوله** ملأ الله بهنهم ريحهم قال الامام الرازي الكثر ايهما
الكثرة الغير عاوجه مخفي فيه والاستعجال الطاهر الاكرام واحدا الاهاة لا يجوز صدورهما من الله تعالى حقيقة حكمه
وقوله اتحدناهم وقال اعود بالله ان يكون احدهما ليل على كل لسان حقيقته اجملا الله نور السموات
والارض قبل النور معناه الطامع في نفسه المطهر لغيره لا العزم الذي يشاء هذا فيكون اطلاقا على الله تعالى حقيقة
قوله جعل الاعلام من العرب العرب ما استعملته العرب من لغة غيرهم واجروا على احكام كلامهم من دخول
اللام والاضافة والاعلام ليست لذلك اولى بغيره واض المفعول لانور ولا يدخلها اللام ولا الاضافة **قوله** او ما فيه بل
الزاع لان وقوع الاعلام العجبة القرآن مكتوف لا يتنفع فلا سارع في الزاع واما الاحاسن ونحوها **قوله**

المراد كونه
وغيره

المراد كونه
وغيره

ادامة

المراد

منه

الابواب

وأيضا يقول لو كان العرب واقفا في الزمان لكل القرآن تنوعا بعضه اعجمي وبعضه عربي واللام باطل للمعجم اعجمي
وعرني على سبيل الانظار وجوابه اوله يمنع بطلان اللام اذ الالية سقت لانكار كون الخطاب
عربيا والزمان اعجميا يدل عليه قوله ولو جعلناه في اياما اعجميا لقالوا لو لا فصلت آياته اعجمي وعربي
وبما يمنع بطلان في بعض المتأخرين اني لو سلم انه لتي التنوع ليس لشيء مطلقا بل لتي التنوع على وجه
لا يميز العرب على ما يدل عليه قولهم لو لا فصلت آياته اي يميز العرب الذي استعمله العرب
في كلامهم واشهر استعماله في معناه بينهم بينهم معناه فلا يلزم فيه **قوله** احدا اصله فان المتكلمين
كثيرة ونظر لا يردع الى الاقوال في معرفة الاصل فتوقف على معرفة الاشتقاق لانه ما لم يعرف
كونه مشتقا لم يعرف كونه اصلا فمعرفة المشتق به ورفقت معرفة الاصل الجبر فتوقف
على معرفة الاشتقاق الجبري الذي يربط بينهما موهبة الاشتقاق والاشتقاق لاخرى ما به وبها لا
توقف على معرفة الاصل الكلي فلا بد وروى في تعريف القياس **قوله** والعبر احرف
الاصليه تيسر لاجل قايده تعبد احرف بالاصول وبما به ان لو لم يقيد بالاصول لكان العبر
الاشتقاق موافقة الفرع الاصل في جميع احرف من الاصلية والزائد لان اجمع المصنفات مفيد
للمعوم لكن الموافقة في احرف الزوايد ليست بمعنى انفا فاولها عدد الاسماء مشتقا
من المعجم والاشتقاق من الشوق والاشتقاق من السبق مع عدم الموافقة من الفرع والاصل في الزوايد
ومن الناس من قال انه يجب ان يفرق الاشتقاق بالسنن المملة والبالموحدة ليكون المراد ان الاشتقاق
موافق للاستعمال في حروفه الزوايد من الثا والالف وفي المعنى مع انه ليس مشتقا منه وان الاشياء
بالسنن المعجمة والبالمشاة من تحت تعجب وادعي ظهور ما فسد وخناه على الاكثر وانت تعلم لو
لم يقيد حروفه في قول المصنف ما وافق اصلا حروفه الاصول لساولت الاصول والزوايد ولم
يخص باحرف الزوايد كما توهم وعلم بقدر الاختصاص لا يفتح استباق في الاستعمال
لان حروفه للاصل كما صرح به في المتن حيث قال المتن اقول على معنى حروف استله الاصول
ومعناه بغير ما واعرف موهبة فيكون المعنى المشتق وافق اصلا في جميع احرف الزوايد والا
لاوافق الاستعمال لان السبب فيه زايده والاستعجال اصلية **قوله** بان يكون بيان لان الضمير في قوله
ومعناه للاصل كما صرح به في المتن وان المراد بالموافقة في المعنى ان يوجد معنى الاصل بعينه في الفرع
سواء زيد عليه في الفرع او لا ولا يخفى اختصاص هذا التعريف بمذهب البصريين لان معنى الفعل
بتمامه لو يوجد في المصدر **قوله** صرح به في المتن ان خروج الفعل مع الفعل من احد لوزيد فيه بتعريف
قوله اري المعنى الجار والمجرور يتعلق بمحذوف اري بتعريف المعنى فسر النفس المطلق بالمفرد
وعلم على تغير اللفظ كما في كلام غيره لا يستقيم عرف صاحب المنهاج الاشتقاق بانه لفظ الى اخر
لوافقته في حروف الاصول وناسسته في المعنى ثم قال ولا بد من تغير من زيادة او نقصان حركة
او حرف لا يخفى انه ليس من تنه التعريف لانه قد علم المعاني لفظا بقوله الى لفظ لاقتضا الاوفا المعاني
ونفي بولاه وناسسته في المعنى ان النسبة شفي شفيين بل وكربعد تمامه بمزيد التفسير
اللفظي بالخمسة عشر فلو حمل منها على التفسير اللفظي وكان اخطا احد لكان شرا لان قوله ما وافق اصلا

كثرة

انهم

القول

في حروف الزوايد من الاصلية

ومد الايطر استعمله فيما يوجد فيه معنى الاصل فلا يطل على الخاسر لكن نظره فيما يدور تحت الدات
المحسوسه وحاصله ان الدات في الاول سماء ومعنى الاصل اخل في سماء والذات في الثاني محسوسه معينه
ومعنى الاصل فرد اخل في سماء واعلم ان الدبران والعبود في السماء قد عده صاحب المنطق من الصفات
الغالبه لانه من اسماء العاقل الموضوع لدات بهمة مع اعتبار نسبة معنى المتضمن اليه بالقيام وذلك
لان الدبران اسم فاعل للمبالغة من الدور على وزن فعلا فاعل وان معنى شديد العدد ووجهه
عد وان يعدو على الناس في العبود فيقول اسم فاعل للمبالغة من العبود وهو المنع كالسوم والسمك
فعال ثم اسم فاعل للمبالغة من العبوك وهو الاربعاء كالنقاب لم تنف عن غوامض العلوم ان تحت غم
فكانت مما يصح ان يستعمل في كل ما يوصف بالدور فالمنع والارتقاء نظر الى الوضع اليك فكلت على الكواكب
المحسوسه من ما يوصف بهذه الاوصاف وه خول الامم لازم مع كونه اعلما كونه علبت مع الامم كما
في الصنف وقال المصنف في سرحه انه ليست صفات بل هي اسماء موضوعه للكواكب المحسوسه مع الامم
ووجوده معنى الاصل فيه ليس يد اخل في سماء تامل في سماء هذه الاستقامه من بين الاسماء وهذه امور
الوجه الذي قد كلفنا الاستا وكون العاقل والشيء مطرد فيهما وضعاله واخا في سماء في احد
لظان وكما يصره **قوله** وطاصله الفرق من نسبة العبر الى اصله نسبة غير معنى الاصل في حذف المضاف
اليه وعوض الامم منه وصبر وجوده عايد الى المضاف اليه المحذوف كما في قوله وعلم ادم الاسما كلها باسم
عروضهم على اللب ان قال صاحب المنطق كان اصله اسما للسميات في حذف السميات وعوض الامم منها
والغير المنسوب في عوضهم عايد اليه والبا في وجوده بمعنى مع لانه قد يندب بكونه دات ما باعتبار
نسبة اليه وقد عرفت ان الثاني باعتبار معنى مع اير قدسي غير معنى الاصل بالمعنى لوجوده وذلك المعنى في
الغير ان سببه من غير ان يكون اطلاقه كما اذ اسمي يحذف معنى باهر بحركه وقد سمي الغير مع وجوده معنى الا
بالمنطق كما امر وضعه والفرق بينهما ظاهر لان معنى الاصل خارج عن معنى الاصل خارج عن معنى الاول اعني امر
علما اخل في الثاني وهو امر وضعه **قوله** اوبه مجاز مطلقا بانه حقيقة مطلقا قال ابو حنيفة رحمه
الله بالاول واختار عبد الثاني والشافعي رحمه الله وبني على هذا الخلاف مسائل منها ان الثاني غير
قوله عليه السلام البنايعان فاجاب ما لم يفرق فاهل يتناول من صدر المبالغة عنه وانقضت ام لا فعنه
الشافعي رحمه الله ببناءوله حقيقة وهذا ثبت خيار المجلس بعد النزاع من حيث وابتدأ اختيار ما لم يفرق بالاول
ان ما لم يفرق عاين الاحباب والنبوت ومنه ان صاحب قوله عليه السلام اذ اخلص الرجل اومات
فصاحب الناع اخي ناعه هل يتناول حقيقة من كان مالك الناع وعامل مع النفس ام لا فعنه الشافعي
رحم الله ببناءوله حقيقة ويرجع صاحب المنطق في المعارضة المحضة لاطال المحي بالعلم ببناءوله على النور
وكذا اطمات الشرب مطلقا **قوله** لو كان الشرح حقيقة بيان الاستدلال على اللب الاول
ان المدعي ان الضارب مثلا مطلقا بالاستدلال مجاز في معنى الضرب ولم ينصب ته في احوال اهلها كان حقيقة
في ما صح فيه مطلقا عنه والادام باطل في الملائمة لان صحة نفي المعنى اخص من مطلقا عن اللور في نفس الامر
من خواص الحازر واما بطلان الادام فلا يصح ان يقال انه ليس بضارب في احوال كونه صادقا ومطابقا

فيه

قوله

الفرق

الناع

بلغ شاه

امام
مجمع

لوائ

لوائ لا سماء فانه بالضرب في احوال في نفس الامر وكذب نفيسه ومواء ضارب في احوال واد اصح هذا
صح ان يقال انه ليس بضارب مطلقا لان النفي المبيد باحوال اخذ من النفي المطلق فيلزم له وطاعه اللزوم
مع الادام واعترض على هذا الاستدلال قاضيان صاحب المنطق صاحب المنهج اما صاحب المنطق
فقال اول الامم ان ليس بضارب في احوال اخذ من ليس بضارب مطلقا واستدلاله بانه اذا لم يكن اخذ منه كونه
كان في احوال قيد النفي فهو ممنوع لم يجوز ان يكون قيد للضارب ووجه يكون ضارب في احوال اخذ من
ضارب مطلقا لان الوجبة الوقتية اخذ من الوجبة من المطلقه والنفي في قوله ليس بضارب في احوال
هو الضارب في احوال وفي قوله ليس بضارب هو الضارب مطلقا وسلب الاخذ اعم من سلب الامم فلو
ليس بضارب في احوال اعم من ليس بضارب والي هذا الاعتراض اشار المصنف بقوله واحب بان المنطق الاخذ
ولا يستلزم نفي الامم وانما حكمنا استلزامه له لكن لا يلزم من صدق انه ليس بضارب مطلقا كذب انه ضارب
مطلقا لان المطلقين لا يتناقضان ويكذب اهل العرف اجمالا لا يذبح على انهما موقنان لان المطلقه
اعم من الوقتية واستعمالهم اجمالا في احوال بوافق المتخاطبين على ارادتهما بالمطلقه الوقتية تجوزا
من باب اطلاق العام على الخاص واستعمالهم في هذا العام فربما لذلك لا اجل كون ضارب ليس حقيقه
في من انفي ضرره وبالثاني انه معارض بانه يصيد في احوال على ان يفتي ضرره انه ضارب في الماضي وهو
اخذ من اء ضارب مطلقا والاصل في الاطلاق فلو كان ضارب حقيقه في الماضي ولما كان الاخير ان طار
الادفاع من كذب المصنف لم يعترض في النسخ لانه فيما بل دفع ما يندفع به الاعتراض الثاني بقوله
ان اريد صدق ليس بضارب مطلقا فانه معناه وان اريد صدقه عقلا لم يناف كونه حقيقه اما الثاني
فلان المصنف انما استدلال على مجازيه في الماضي بوجه سلبه الذي من خواص الحازر وبهذا يتم استدلاله
ولا يحتاج الى ان يقال اذ صدق انه ليس بضارب لم يصدق انه ضارب ليرد عليه ما اوردته واما
الثالث فلان صحة السلب دليل قاطع على المجازيه ولا عدي التمسك بالظاهر مع دلاله العاطف على خلافه
واعترض في الاول ومما انزله ان في احوال قبل النفي لان المنطق لا يفسر احوال فلو كان قولنا ليس في احوال
سلبا فهو بوجه الوقت لا سلبا للموجهة فيكون قولنا انه ليس بضارب في احوال سلبا وقفيه وبمن اخذ
من السالبة المطلقة فيستلزم قولنا انه ليس بضارب مطلقا ونم الدليل في ويندفع المنع واما صاحب
المنهج فقال ان اريد نفيه مطلقا في الاطلاق حتى يكون النفي حاصلا في جميع الاوقات ويكون سالبه
دائمه فليس ذلك لازما للمفيد لان السالبة المطلقة الوقتية اعم من السالبة الدائمه والعام لا يستلزم
اخاص وان اريد به النفي المطلق حتى يكون سالبه مطلقه سلبا للملائمة لكن لا يلزم منه مطلوب لان صحة النفي
اعاكون من خواص الحازر اذ اريد المعنى اخص في الضارب مطلقا موثرا بنوت الضرب على الاطلاق وثوما
شركا في الماضي واكل والاستعمال ولذلك يصح انفساه الى اللب وليس بضارب مطلقا ليس سلبا لهذا
المعنى لانه على اجماعهم في الصدق لان المطلقين لا يتناقضان بل سلبه هو الدائم وخواصه انما يندفع النفي
المطلق ويلزم للطلوب لان نحو ضارب وان كان في اصل الوضع مجازا عن الرمان ولا لاله على نفي من
الارتمه الا انه في العرف بينهم من الاقران بزمان احوال لان اهل اللسان يكذبون بخوضه ضارب بانه
ليس بضارب وبالعكس ولو لا اتحادهما في الدلالة على زمان واحد لما صح وذلك الرمان اما غير احوال

وثيقان

بمخيفه

بحر

والمنزله

له

بكونه ممنوعا من الدخول في المسمى بان مراد بوضع اللفظ لشيء معين وجوده ذلك المعنى في مائة كالاخر
بمعنى معين بجزءه ومن ذلك القبيل العارون والافق والاجل والاخل ونحوه ويحتمل بقرينة باعتبار ذلك
المعنى في مائة بان يكون اللفظ موضوعا لاداة مبهمة مع ضمه معينه ففقد عدم المقرص في مائة
ذلك المعنى في احتمال كونه داخلا في المسمى فضع ايات اللغة وكونه خارجا عن المسمى وسيا للتسمية فلا يصح اما
اللغة به لعدم اجماع واعلم ان نقيض الواضع باعتبار المعنى ودخوله فيه يحتمل ان يكون مع اعتبار معنى الذات
الى يقوم موبها كاسمي غير العيب مع اسكان خبر او ان يكون مع اطلاقه كالاسود ونحوه وسراده الثاني على
ما صرح به في ما يكون للشق مطرد او غير مطرد مع ان الاول من ذلك غير مطرد ايضا **قوله** واما الثانية
ان المقدمة الثانية وموعدها حكم بوضع اللفظ لشيء محدد الاحتمال لان الحكم بالوضع مجرد احتمال الحكم والحكم
باطل فلا يصح فان قيل ان ارد باحتمال الوضوح وعدمه التسوية بينهما فنوع والافقور رجحان احتمال الوضوح
على عدمه فيكون الحكم به حكما بالراجح لا محالة فلا يرد به التسوية عند عدم بقرينه لشيء منهما وبكيفية ذلك
ان الاصل عدم الرجحان **قوله** واما ايضا مع الحمل لاريد به دورانه مع الحمل وان تجرد عنه او اما العيب مالم يلزم
وصف الاسطر لا يسمى خبرا وفاقا ولا في الغير بل يريد انه بدور مع الحمل جزئيا لانه كانه بدور مع الوضوح
احتمال فيه وح يلزم ان يكون كل منهما في العلة يكون معاين الدليلين للكون كل منهما معولاه من وجه اد لو كان
اح فقط يلزم اهدار احد الدليلين وليس اهدار اح او من الاول ولو لم يلزم شيئا منها علمه لزم اهدار كليهما واد كان
كل منهما في العلة لم يستلزم المعنى وحده الاسم ام لا يكون هو المعنى وحده في العلية فبطل قولكم انه المعنى
فالدليل الذي ذكره لعلية انشبه به عدم علمية فيكون معارضة على سبيل التلب **قوله** او المعنى في الشرع
باحتقيقه اي المعنى الموجب لثبوت القياس في الشرع مولا اجماع الدال على جواز ثبوت القياس شرعا او
الاشتراك في معنى بطل ثبوت اعتبار مع اجماع وموقف في القياس اللغوي في سني احد جزئى موجب
او تمامه **قوله** قيا سار عيا في الحكم فقد اتفق لفي توهم ان القياس منها الاسباب الذي هو محتمل فيه جوه
اصحابا ولم يجوز كحقيقة فعناه ان نوال العقل واحد مال الغير خفيه علمه وصف اخر والسرفه **قوله**
احرف لا يستل بالثبوتية اي منهوية المعنى من لكونه محتاجا الى انضمام لفظ اخر اليه وهذا معنى قولهم ما يدل
على معنى قولهم ما يدل على معنى لا يرنسبه ويختار المصنف رحمه الله ان ضمير تنسبه عايد الى اللفظ لا الى المعنى او لا يفي
لكون المعنى حاصلا او غير تنسبه وقيل في بفسحه انه مثل قولهم طارته حسنة في تنسبه او غيرا ان الحسن طارها
بالنظر لا باده او غيرا فيكون المعنى ان معنى احرف بالنظر لاداة لا يستل بالمفهومية بل يحتاج الى انضمام معنى لفظ
او الهم فنوله دالة على معناه الافرا دي اذ في المعنى التركيب في جميعها لا يحتاج الى انضمام الغير فنوله طارته حسنة
ضمير المضاف اليه لكونه في المعنى مفعولا وانما ذكر هذا التعليل ليعلم ان ذكر التعلق بشرط في دالته لان معنى كون
احرف غير متعلق بالمفهومية ان دالته وموتم المعنى من اللفظ عند اطلاق العلم بالوضع يحتاج الى ذكر التعلق
ولو لم يكن وقال مشروطا في وصفه لمعانيه ذكر متعلقا لم يند المطلوب **قوله** واما محل حاصل الجواب
ان ذكر التعلق في احرف شرط لدالته وفي غير شرط استعماله لادالته فافرقا **قوله** من النحل والنحل اما
النحل فاداة للمعنى للدلالة لانهم المعنى من اللفظ عند اطلاق العلم بالوضع واد اعلم السامع وضع اللفظ للمعنى واطلق
اللفظ فتم معناه بالضرورة سواء ذكر متعلقا ام لا فاشترط ادالته بذكر التعلق تطبيقا للمعنى لا لغيره

العلم بالوضع
والله اعلم

العلم بالوضع العلم بالوضع العلم بالوضع العلم بالوضع العلم بالوضع العلم بالوضع العلم بالوضع العلم بالوضع
ووفوا واحدا فخصم اشترطوا ذكر التعلق اذ اكدت ووفوا باسما لفظا فخصم بل بخصم **قوله** وان
كت تريد حقيقة احوال فغير هذه العدة الى بسط لانها لما فرقت الاسماع قبل فليست الطام او لا فقول
الوضع اما ضمن ان الوضع شيئا واحدا وح يكون الموضوع له جزئيا حقيقيا كما في اعلام الانخاص وقد يكون
كلها كحل فانه وضع لامر مشترك بدرجة كل انسان كالبالغ والاطفال عا زيدا وغيره من الجزئيات لكونه
مدرجا تحت مفهومه لالونه موضوعا له واما عام بان يوضع بوضع واحد اشياء متعددة لاشياء متعددة او
في واحد اما الاول فيكون الموضوع والموضوع له عامين وذلك بان يفعل امر مشترك بين اللفظ متعدد
يعبر عنه ويعقل امر مشترك بين معاني متعددة يعبر عنه به ثم يقال الامر المشترك بين اللفظ موضوع للامر
المشترك بين المعاني والراد ان كل واحد من اللفظ المدرجة تحت الامر المشترك موضوع للمعنى معين مدرجة تحت
الامر الثاني فيفعل الامر المشترك الى الموضوع للموضوع ولا موضوع له وهذا كما في ضيق المشقات فان الراد يقوم
ان صيغة فاعل موضوعه لن قام به مذكول المصدر وان وضع العلم المقام به العلم والنظر المقام به العلم والرصد
لن قام به الارادة فلا يحتاج في معرفه كل اسم فاعل لا يتغير عنه في كتب اللغة واما الثاني فيكون الموضوع والموضوع
له خاصين وح قد يكون الموضوع له جزئيا حقيقيا وذلك بان يفعل لفظ بعينه ويعقل امر مشترك بين معاني
مستحصنة يقال هذا موضوع لو احسن هذه الانخاص بحيث لا ينهم ولا يفاد به الا واحد بخصوصه دون
القدر المشترك لكونه الى الموضوع كامر وهذا كما في اسم الانسان فان هذا موضوع وبها كل شخص باعتبار
المشارك حسا الشخص بحيث لا يفعل الشركة ولذلك كان معرفه كل كان وضعه طيا جاز اطلاقه على كل من
كم الفهرات فان ضمير العلم موضوع لكل سطر مستحصن باعتبار امره موفيا موفيا الطام به وضمير الخاطب موضوع لكل
مخاطب معين باعتبار امره موفيا موفيا الطام اليه ومخاطبه في الموايد ان مخاطب به معين لن قد يعد
عنه فيما تقول فلان لن ان اكرمه اهاتك يريد بضمير الخاطب كل من يصلح لتوجه الخطاب اليه واحدا
بعينه فاصد اليه سوما سئلته واحدا وواحد واما ضمير الغائب فانه موضوع لكل ما جرى ذكره
العلم والمخاطب سواء كان جزئيا حقيقيا او طيا وقد يكون الموضوع له طيا كالموصول فانه موضوع لكل مشا
اليه محله معلومة الانتساب اليه وانما كل الاولان خبر عن هذا الطام ان اللفظ في الجمع كل لان الرتبة فيها
حسية وهي منبذ اجزئية وهما عقلية وتفيد القيا باليك لا يبيد اجزئية اذ عرفت هذا فنوله لاهور محصو
اراد به المعاني اجزئية المدرجة تحت القدر المشترك الذي مواله الوضع سواء كانت اضافة في المشقات
والموصلات او حقيقة كما في اسما اشارات وقوله كساير اراد به اجمع او رده اجزئية في الاجوف
الياء وقال انه بمعنى اجمع وقال المصنف رحمه الله في شرح الفصل انه محي بمعنى اجمع وبمعنى الباقي وقال صاحب
الماينق انه بمعنى الباقي لانه من السويزموز واستعماله بمعنى اجمع من غلط العامة وهذا الخلاف بيني على خلاف
في استقافة وقوله وضع هذا اجزئية ان يراد به لفظ هذا الاول ان يراد به اللفظ الموضوع وضعاعا
ليطابق قوله بعد ذلك بخلاف هذا وانما الذي وقوله اريد به المحصيات اي اعم من اجزئية حقيقية
والاضافة للامر العام الذي مواله الوضع **قوله** واد قد يحسن بعد تمهيد المقدمة شرعية سر كون احرف
لا يستل بالمفهومية بل بالاسم الوارد عليه بحيث لا يلزم النحل ولا العلم اما من من هو ان معناه ان احرف وضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

العلم بالوضع

وضعا عاما لا موصوفاً مندرجة تحت اسم عام مواله وضعها ويعبر عنها عند تفسيرها وتبين ما
 يذكره من سلامة موضوعه لكل ابتداء من يوم ما يذكر بعده وتبين ما كلفه والكوفة والابدية المطلق اليه
 وضعها له لا اية موضوعه له والاكاف اسم لان الكلمة انما تكون اسم المعنى الاسمية فيها وانما هي افعال
 تبيان معانيه وكذا وضعها لكل انما خاص في كل ظرفية خاصة يتوهم انما يذكر بعدها وتبين انما لا لا انما
 المطلق والظرفية المطلقة فلا يطلق احرف ويراد به المعنى العام الذي جعل له الوضع ولهذا لم يجر حذف متعلق
 احرف واد اكل له كذا لم يحسن تفعل معناه المعين انما في الابل انما هو كذا ما يتعلق لانه بمنزلة الفعل بعد رتبة
 معينة من الحرف وكان لا يعبر عنه في غير متعلق بمنزلة معناه وخاصة ان كل حرف موضوع لما يعبر
 به مع قيد التعيين وتعيينه انما فيهم ويحصل بذكر الغير وانما كل عنوان الاسم الذي يرد اشكالاً كما وضع للاس
 العام الذي مواله الوضع كالاتي والاسم والظرفية كان معناه امر اكل ومواله النسبة المطلقة من غير اعتبار
 خصوصية وانما فيهم تحت اسم عام فهو متعلق بمنزلة معناه من فاعل بفعل النسبة من حيث هي النسبة
 على تفعل المتبين ولنا حجة النسبة المطلقة ليست الا لتعلقها بغيره الى المتبين عارضه لها فالاسم
 الموضوع لا يتصل بمنزلة معناه من وان كان موضع لدات ما باعتبار نسبة الى معنى ملك النسبة ايضا
 طية ونسبنا الاسماء الموضوعات لها بمنزلة الدات والنسبة الكلمة من واما او رده في المعنى وعده اشكل من
 نحو عن وعلى والكاف اما فليست من الاساطير من لا يراها كما يذكر كونها في النجاة والعلو والنسبة المعينة
 اليها انما تتعلق بغير ما بعد كالمطلقات الاب موضوع للقياس فافرقا واما او رده في الشرط فقولنا اذ ارد
 لان هذا قول على سبيل العرض وحق ان موضوعه لدات باعتبار النسبة من الجانب الذي يقع النجاة عنه
 وعلى اللغز والكاف لدات التي هاجسه للعرض كاسم من جهة النجاة واما لم يعرض له فغورود الفعل من ابتداء
 وانه مناصح انه او رده في بيان تقرير المصنف رحمه الله لان المختار عند ان الفعل غير متعلق بالمعنى لانه
 موضوع للحدث ونسبه معينه وهي نسبة الى امر معين يذكر بعده واما تلك الية والنسبة المعينة
 لا تحصل في الفعل ولا في الخارج الا ما يذكر بعده فيحتاج في اعادة هذا الجرح من معناه الى الغير والفرق بينه وبين احرف
 ان الفعل يدل ايضا على ما يستلزم من معنوية وموحدات والزمان بخلاف احرف فانه لا يدل الا ما يتغير بالغير وعند
 المصنف رحمه الله ليست النسبة داخلة في مفهوم الفعل لانه عرفه بما دل على معنى في نفسه مقرر باحد الاز
 الملاء فلذلك قال هو متعلق بالمعنوية وحق في خواتمه لظهور الفرق بين قولنا ضرب في الزمان وضرب
 وكذا بين من جهة ما بالمعنوية وقد اشار الى ذلك في التوايد بقوله الفعل وضع لاسناد محصل وموهبة لا يتصل
 الا بذكر السند اليه **قوله** الواو العاطفة هي ان عطف بها جملة على جملة لا على اعراب كانت دالة على الجمع
 بين اهلين في النبوت ان من جهة ما ادرك اهلين يدوز الواو تحتمل الاضراب عن الاول عند ذكر الثانية
 وقيل الجرح بحسن النظم لان شوتما يعلم من ذكرهما وان لم يذكر الواو وان عطف بها اسم على اسم او ما حكمه مما له
 محل من الاعراب كانت دالة على الجمع بينهما في حكم الاعراب وان عطف بها فعل فقط او مع متعلقه على فعل اخر
 كذلك كانت دالة على الجمع بينهما في ذات ان يقول كان **قوله** ولا معية ليل يتوهم يريد ان قوله ولا معية
 ليس فيها عطف اخلاف كقوله ادم يدب الى اية المعية بل لفي يوم ان المراد بنى الترتيب ايات ما يتايل به
 وهو المعية وكان لم يعد بما دسب اليه شره من ان حقيقته الى اية الترتيب ان كتب اصوله مشحون بذكر هذا

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن
 وهو ان الواو العاطفة هي ان عطف بها جملة على جملة لا على اعراب كانت دالة على الجمع
 بين اهلين في النبوت ان من جهة ما ادرك اهلين يدوز الواو تحتمل الاضراب عن الاول عند ذكر الثانية

الاول

عبد

المرتب

مما لا يجرها

المرتب ونحو ما يجرها من اهل لوزج المصنوع بجزا اخير في جملته فقال اجرت
 نكاح هذه وهذه بطل ما عداها اذ اجاز ما منفر ما بطل الباقي فقط لا لان من من يوم بعضهم ان هذا
 لكون الواو المعية وقال جمهورهم ليس كذلك بل لان الكلام من باخره واوهذا الكلام معناه وله لان اوله
 وضع بجواز النكاح واد الفصل به اوف سلب فيه احوال لاسناد من بطل النكاح **قوله** غاية ما ذكره
 ابطال المعنى الدليل المذكور بانما يدل على صحة اطلاق الواو لغير الترتيب وهو لا يتلزم مطلوبه ومو كونه
 حقيقته فيها اذ صحة الاطلاق اعم من اجتناب الجازي ثم قال عاينه ان غاية ما يذكر كونه حقيقته فيه ان يقال
 الجازي خلاف الاصل فلا يصح انما الدليل وهذا الاجدي لاسناد الدليل على انه للترتيب فبطل الصيرورة الجازي
قوله ولا يخفى انما ان الدليل المذكور صحيح اذ اضم الى مقدمة صادقة من نفس الامر ومن الجازي خلاف
 الاصل وما ذكره لبيان ضعفه غير موجه لان الدليل الذي يندكر كونه للترتيب لو ثبت كانت معارضة لهذا
 الدليل والمعارضة لا تنفي صحة الدليل بل من رتب الدلول عليه لانه يلزم الدلول ومع الدلول ما يدل
 ظاهرا واحتجاج الى ترجيح دليلنا لكنها لا تم كاسي فيهم دليلنا من غير احتياج الى الترجيح **قوله** ولولا جاز
 الامر ان لا لولا ان الصحابة من الروك من الواو لاجاز سنده وناخره عند عدم دلالة الواو على جميع
 مطلقا **قوله** ولعله يتبادر من غير كونه عليه الصلاة والسلام صلوات الله عليهم اجمعين اذ لا يلزم عند
 منع الحكم بوجوب تديم الركوع على السجود ميتا فليس الاية المذكورة بوجه من اية لا يلزم من عدم دلالتها
 على الترتيب بغيرها عدم الدليل عليه مطلقا وثابتة ان لا يلزم من موافقة الحكم للدليل كونه ميتا فاما
 فيما يتدبر كون الواو في الاية للترتيب لا يلزم كون الحكم بوجوب تديم الركوع ميتا فاما فكيف يقع الات
 بان حكمه بذلك ميتا فاما **قوله** ولولا انه للترتيب لما كان كذلك ان لو لم يكن الواو للترتيب لم يثبت من الاية
 ترتيب وجوب الاتد بالهنا على ابتداءه **قوله** وبدل عليه اي يدل على ان الركوع عليه لتركة التظيم لعدم
 رعاية الترتيب لانه لا ترتب فيما ابي في عصي الله ورسوله اذ هو في تدين جليل عصى الله وعصى رسوله وذلك
 لان عصيتهما واحد لان كل من عصى الله وعصى رسوله اس بطاعة الاولان كما امر بما امره الا في عصي الله كان
 عصيتهما عصيا ما ليطبقهما كان رضاهما واحد **قوله** ولولا الواو للترتيب يدك يريد ان الدليل من باب القياس
 الاستشائي وتوجيه لولم يكن الواو للترتيب لما كان بين انت طالق وطالق وتالين اذ افاضها لغير الدخول
 بهما في الاحتمال كل منهما المعية والترتيب واللازم باطل لانه بالعبارة تطلق واحد وبالجملة بلما وكذا
 المزوم فثبت انها للترتيب ومنه في الترتيب انها بين المطلقة الاولى في قوله انت طالق وطالق ولا يسن الخ والبل
 لوفوق الظلم الثانية وبلما في قوله انت طالق بلما بيان لما تضمنه دفعه مصدر طالق من العدد فنع الدلائل
قوله اجواب منع اشان الى منع بطلان اللازم وقوله وهو الصحيح عن مالك رحمه الله عند المصنف يشعر بان
 مني على مدب ما لك واجواب الرضى عند احبابنا غير ذلك وموان الانشائات بترتيب بترتيب الا لاط
 والترتيب للنظر من المطلقات حاصل في العبارة الاولى فلذلك وقعت واحدة به دون الثانية فلذلك وقعت
 ثلاث بها فان قيل ان ما ذكرتم من ان الصحيح عن مالك وفوق الدلائل بالعبارة الاولى ليس كذلك لانه صرح
 بان الاظهر الواو اصل ثم والامع منع على ان ثم للترتيب ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق لم منع الا
 واحد فيلزم ان لا يقع بالواو ايضا الا واحد فليست يصح عنه وفوق الدلائل بالواو واجاب عنه بان هذا



وحيث طالق
 الاول

